

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

BADJI MOKHTAR UNIVERSITY-ANNABA

UNIVERSITE DE BADJI MOKHTAR- ANNABA



جامعة باجي مختار - عنابة

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم المالية

أطروحة دكتوراه

مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم

أثر استراتيجيات التخطيط الضريبي على الأداء الجبائي للشركات متعددة الجنسيات
- دراسة قياسية لعينة من الشركات الأمريكية -

الشعبة

علوم مالية

للطالبة

إيمان بوقروة

مدير أطروحة التخرج: أ.د. بن اعمارة منصور الرتبة: أستاذ التعليم العالي المؤسسة: جامعة عنابة

أمام أعضاء اللجنة

- سماش كمال	أستاذ التعليم العالي	رئيسا	جامعة باجي مختار - عنابة
- بن اعمارة منصور	استاذ التعليم العالي	مقررا	جامعة باجي مختار - عنابة
- قصابي إلياس	أستاذ محاضر -أ-	عضو	جامعة باجي مختار - عنابة
- بومود إيمان	أستاذ محاضر -أ-	عضوا	جامعة باجي مختار - عنابة
- زيرق سوسن	أستاذ محاضر -أ-	عضوا	جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة
- بلقاسم كحلولي أحلام	أستاذ محاضر -أ-	عضوا	جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة

السنة الجامعية 2022/2023



جامعة باجي مختار - عنابة

كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير

قسم العلوم المالية

الشعبة: علوم مالية

التخصص: إدارة مالية

التصريح

أصرح بصفقتي صاحبة الرسالة الموسومة ب:

أثر استراتيجيات التخطيط الضريبي على الأداء الجبائي للشركات متعددة الجنسيات

-دراسة قياسية لعينة من الشركات الأمريكية-

بأنها تحت مسؤوليتي الخاصة و أنها غير مقدمة لمؤسسات علمية أخرى لنيل شهادة

أكاديمية.

إيمان بوقروة

الإمضاء

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار أثر استراتيجيات التخطيط الضريبي الدولي على الأداء الجبائي للشركات متعددة الجنسيات، و المتمثلة في استراتيجية سعر تحويل الصفقات الداخلية، و استراتيجية الديون الداخلية بين الشركة الأم و فروعها، بالإضافة إلى استراتيجية التواجد داخل الملاجئ الضريبية، كما تم الاعتماد على معدل الضريبة الفعلي كمقياس للأداء الجبائي، و لقد تم إسقاط الدراسة النظرية على عينة مكونة من 32 شركة متعددة جنسيات يقع مقرها الرئيسي بالولايات المتحدة الأمريكية، خلال الفترة الممتدة من سنة 2012 إلى غاية سنة 2018، حيث تم إجراء التحليل القياسي لبيانات البائل، من خلال اختبار النموذج المقترح من طرف الباحثة ، و إعتماذ اختبارات جذر الوحدة و التكامل المشترك، و اختبار نموذج البائل الديناميكي لدراسة العلاقة بين المتغيرات على المدى الطويل، و ذلك بتطبيق برمجية Stata الإصدار 17.

و توصلت الدراسة إلى تحقيق الشركات الأمريكية عينة الدراسة لأداء جبائي جيد، إلى جانب وجود أثر سلبي ذو دلالة احصائية لاستراتيجية التواجد في الملاجئ الضريبة على معدل الضريبة الفعلي، مما يؤدي إلى تحسين الأداء الجبائي، كما لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لكل من استراتيجيتي سعر التحويل و الديون الداخلية على معدل الضريبة الفعلي، في حين أثبت تقدير نموذج البائل الديناميكي، وجود علاقة على المدى الطويل بين كل من معدل الضريبة الفعلي و استراتيجيتي سعر التحويل و الديون الداخلية.

الكلمات المفتاحية: استراتيجيات التخطيط الضريبي الدولي، الأداء الجبائي، الشركات متعددة الجنسيات، معدل الضريبة الفعلي، سعر التحويل، الديون الداخلية، الملاجئ الضريبية.

Le résumé

Cette étude vise à tester l'impact des stratégies de planification fiscale internationale sur la performance fiscale des sociétés multinationales. Ces stratégies sont le prix de transfert des transactions internes, les dettes internes entre la société mère et ses filiales, et la présence dans les paradis fiscaux, en utilisant le taux effectif d'imposition comme mesure de la performance fiscale. L'étude théorique a été projetée sur un échantillon de 32 sociétés multinationales ayant leur siège aux États-Unis, au cours de la période 2012-2018. On a effectué une analyse économétrique des données de panel, en testant le modèle proposé par le chercheur, et en adoptant des tests de racine unitaire et de contingence, et en testant le modèle de panel dynamique, avec l'application du logiciel Stata version 17.

L'étude a révélé que les sociétés américaines de l'échantillon étudié ont réalisées une bonne performance fiscale, en plus d'un effet négatif statistiquement significatif de la stratégie des paradis fiscaux sur le taux d'imposition effectif, à l'inverse des stratégies du prix de transfert et de la dette interne. Alors que l'estimation du modèle de panel dynamique a révéler l'existence de relation à long terme entre la variable ETR et les deux stratégies de planification fiscale qui sont le prix du transfert et la stratégie de la dette interne.

Les mots clés : Les stratégies de planification fiscale internationale, la performance fiscale, ETR, prix de transfert, les dettes internes, les paradis fiscaux.

Abstract

This study aims to test the impact of international tax planning strategies on the tax performance of multinational corporations. These strategies consist of transfer pricing of internal transactions, internal debts between the parent company and its subsidiaries, and the presence of subsidiaries in tax havens, and by using the effective tax rate as a measure of tax performance. The theoretical study was projected on a sample of 32 multinational companies based in the United States of America, during the period 2012-2018. An econometric analysis of the panel data was performed, testing the model proposed by the researcher, adopting unit root and contingency tests, and testing the dynamic panel model to study the long-term relationship between variables, with Stata software version 17.

The study found that US companies in the sample performed well, in addition to a statistically negative significant effect of the tax haven strategy on the effective tax rate. This leads to an improvement in tax performance, while there is no statistically significant effect for both transfer pricing and internal debt strategies on the effective tax rate. Whereas the estimation of the dynamic panel model revealed the existence of a long-run relationship between the ETR variable and both transfer pricing strategy and the internal debt strategy.

Keywords: International tax planning strategies, tax performance, effective tax rate, transfer pricing, internal debt, tax havens.

الإهداء

إلى من رباني و دعمني و كان سندي في الحياة

إلى روح أبي الطاهرة ' بشير '

إلى من أعطتني الحياة، و الحنان و أول معلم انار طريقي

إلى نبراس حياتي أُمي الغالية حفظها الله

إلى رفيق دربي و من ساندني و أعطاني القوة لأكمل المسيرة

إلى زوجي

إلى أولادي أحبائي جاد، لين ، ألين، و نايا

فخري و اعتزازي و سعادتي

إلى أخوتي أسماء، وفاء و عماد على دعمهم الدائم

إلى كل العائلة و الأصدقاء

إلى كل من دعمني من قريب و من بعيد

أهديكم ثمرة جهدي

إيمان بوقروة

شكر و عرفان

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا الذي وفقني لإتمام هذا العمل

كما أتوجه بجزيل الشكر والعرفان

لكل من ساهم في إنجاز هذا العمل

وبالخصوص للمشرف الأستاذ الدكتور بن اعمارة منصور

الذي لم يبخل علي بتوجيهاته و جهده و صبره،

أسأل الله أن يجازيه كل خير على ذلك

كما أسدي عبارات الشكر و الامتنان لكل من قدم لي يد العون

سواء من قريب أو من بعيد... .

فائمة المحتويات

الصفحة	العنوان
	التصريح
	الملخص
	الإهداء
	شكر وعرفان
I	فائمة المحتويات
VIII	فائمة الجداول
IX	فائمة الأشكال
X	فائمة الملاحق
XIII	فائمة الاختصارات
أ - ع	مقدمة
55-19	الفصل الأول : الشركات متعددة الجنسيات و تخطيطها الضريبي
20	تمهيد
21	المبحث الأول : مفاهيم أساسية حول الشركات متعددة الجنسيات
21	المطلب الأول: ماهية الشركات متعددة الجنسيات
21	1- مفهوم الشركات متعددة الجنسيات
24	2- المصطلحات المستخدمة للدلالة على الشركات متعددة الجنسيات
25	المطلب الثاني: نشأة الشركات متعددة الجنسيات
25	1- المرحلة الأولى و الثانية
27	2- المرحلة الثالثة و الرابعة
29	المطلب الثالث: خصائص الشركات متعددة الجنسيات و أسباب تطورها

29	1- خصائص الشركات متعددة الجنسيات
30	2- أسباب تطور الشركات متعددة الجنسيات
32	المبحث الثاني: مدخل إلى الوظيفة الجبائية
32	المطلب الأول: مفهوم وفعالية الوظيفة الجبائية.
32	1- مفهوم الوظيفة الجبائية
35	2- فعالية الوظيفة الجبائية
37	المطلب الثاني: تطور الوظيفة الجبائية و مهامها
37	1- تطور الوظيفة الجبائية
37	2- مهام الوظيفة الجبائية
41	المبحث الثالث: الاطار المفاهيمي للتخطيط الضريبي
41	المطلب الأول: ماهية التخطيط الضريبي
41	1- مفهوم التخطيط الضريبي
44	2- المصطلحات المستخدمة للدلالة على التخطيط الضريبي
45	3- أهمية و مبادئ التخطيط الضريبي
47	المطلب الثاني: أساسيات حول التخطيط الضريبي
47	1- مقارنة بين التخطيط الضريبي و التجنب و التهرب الضريبيين.
48	2- مزايا و مساوئ التخطيط الضريبي
50	3- دوافع و خصائص التخطيط الضريبي
51	المطلب الثالث: التخطيط الضريبي الفعال و التخطيط الضريبي الدولي
51	1- المفاتيح الأساسية للتخطيط الضريبي الفعال
52	2- التخطيط الضريبي الدولي
55	خلاصة
86-56	الفصل الثاني: الأدبيات النظرية للأداء الجبائي.

57	تمهيد
58	المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الأداء
58	المطلب الأول: ماهية الأداء
58	1-تعريف الأداء
59	2-مكونات و أنواع الأداء
61	3-العوامل المؤثرة على الأداء
63	المطلب الثاني: تقييم و قياس الأداء
63	1-مفهوم و أهمية قياس الأداء
65	2-مفهوم تقييم الأداء
65	3-أهمية و أهداف تقييم الأداء
67	المبحث الثاني: الاطار النظري الأداء الجبائي
67	المطلب الأول: مفهوم الأداء الجبائي و العوامل المؤثرة عليه
67	1-مفهوم الأداء الجبائي
68	2- العوامل المؤثرة على الأداء الجبائي
71	المطلب الثاني: قياس الأداء الجبائي
72	1-مفهوم معدل الضريبة الفعلي و انواعه
75	2-محددات معدل الضريبة الفعلي
78	المبحث الثالث:عدوانية الضريبة في الشركات المتعددة الجنسيات
78	المطلب الأول: تعريف عدوانية الضريبة و خصائصها
78	1-تعريف عدوانية الضريبة
82	2-خصائص عدوانية الضريبة
82	المطلب الثاني: الجهود الدولية للحد من التخطيط الضريبي للعدواني
86	خلاصة

129-87	الفصل الثالث: تحليل أثر استراتيجيات التخطيط الضريبي على الأداء الجبائي
88	تمهيد
89	المبحث الأول: استراتيجية سعر التحويل و أثرها على الأداء الجبائي
89	المطلب الأول: ماهية سعر التحويل
89	1- مفهوم سعر التحويل
91	2- العوامل المؤثرة على سعر التحويل
91	3- مزايا و عيوب أسعار التحويل
93	المطلب الثاني: طرق تحديد سعر التحويل و أثره على الأداء الجبائي
93	1- طرق تحديد سعر التحويل
94	2- أشكال استراتيجية سعر التحويل
97	3- أثر سعر التحويل على الأداء الجبائي
99	المبحث الثاني: استراتيجية التواجد في الملاجئ الضريبية و أثرها على الأداء الجبائي
99	المطلب الأول: ماهية الملاجئ الضريبية
99	1- مفهوم الملاجئ الضريبية
100	2- خصائص الملاجئ الضريبية
101	3- أنواع الملاجئ الضريبية
103	المطلب الثاني: أهمية الملاجئ الضريبية بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات أثرها على الأداء الجبائي
103	1- أهمية الملاجئ الضريبية بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات
105	2- أمثلة عن أهم الملاجئ الضريبية المستخدمة من طرف الشركات متعددة الجنسيات
109	3- أثر استخدام الجناات الضريبية على الأداء الجبائي
112	المبحث الثالث: استراتيجية التمويل بالديون الداخلية و أثرها على الأداء الجبائي
113	المطلب الأول: طرق التمويل بالديون الداخلية و أثرها على الأداء الجبائي

113	1- استخدام الديون من طرف الشركة الأم من أجل تأسيس شركة تابعة
116	2- التسهيلات الائتمانية للمجموعة و إعادة اقراض القرض
119	3- أثر استخدام الديون الداخلية على الأداء الجبائي
122	المطلب الثاني: استراتيجيات أخرى للتخطيط الضريبي الدولي
122	1- التنظيم الإداري للشركات متعددة الجنسيات كاستراتيجية للتخطيط الضريبي.
125	2 - استخدام الاتفاقيات الجبائية ضمن استراتيجيات التخطيط الضريبي.
129	خلاصة
181-130	الفصل الرابع: دراسة قياسية لعينة من الشركات متعددة الجنسيات الأمريكية
131	تمهيد
132	المبحث الأول : لمحة عن النظام الضريبي الأمريكي
132	المطلب الأول: التعريف بالنظام الضريبي الأمريكي
132	1- التطور التاريخي للنظام الضريبي الأمريكي
134	2- هيكلية النظام الضريبي الأمريكي
136	3- أهمية الضرائب الفيدرالية و تقسيماتها
138	المطلب الثاني: اصلاح النظام الضريبي الأمريكي
139	1- محتوى الاصلاحات المتعلقة بالضرائب على الشركات
140	2- نظام الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية و دوره في تحصيل الضرائب العالمية
143	المبحث الثاني: التحليل القياسي لبيانات البائل
143	المطلب الأول: ماهية نماذج بيانات البائل
143	1- مفهوم بيانات البائل
143	2- مزايا استخدام بيانات البائل
144	3- النماذج الأساسية لبيانات البائل
146	المطلب الثاني: اختبارات الاختيار بين نماذج البائل الأساسية

146	1- اختبار Breunsch and pagan
146	2- اختبار هوسمان (Hausman Test)
147	المطلب الثالث: اختبارات جذر الوحدة و التكامل المشترك
147	1- اختبارات جذر الوحدة
149	2- اختبارات التكامل المشترك
150	المبحث الثالث: تحديد عينة و نموذج البحث
150	المطلب الأول: تحديد عينة و مصادر البحث
150	1- تحديد مجتمع و عينة البحث
153	2- مصادر معلومات البحث
153	المطلب الثاني: عرض أهم النماذج السابقة لتقدير معدل الضريبة الفعلي
153	1- نموذج Sunjay Gupta and Kaye Newberry
155	2- نموذج Rohaya Noor et al
156	3- نموذج Ines Menshaoui
158	المطلب الثالث: تحديد متغيرات و نموذج الدراسة
158	1 - متغيرات الدراسة
160	2- نموذج الدراسة
161	المبحث الرابع: الدراسة القياسية و مناقشة النتائج
161	المطلب الأول: الدراسة الوصفية لمتغيرات الدراسة
161	1- نتائج الاحصاء الوصفي
165	2- دراسة الارتباط بين المتغيرات المستقلة
166	المطلب الثاني: نتائج تقدير نماذج بيانات البائل
166	1- نموذج الانحدار التجميعي (PRM)
167	2- نموذج التأثيرات الثابتة (FEM)

168	3- نموذج التأثيرات العشوائية (REM).
169	4-اختيار نموذج الانحدار لبيانات البائل المناسب.
170	المطلب الثالث: نتائج اختبارات جذر الوحدة و التكامل المشترك
171	1- اختبارات الاستقرارية (جذر الوحدة) لمتغيرات الدراسة
176	2- اختبار التكامل المشترك لمتغيرات الدراسة
178	3- تقدير العلاقة على المدى الطويل
179	4-مناقشة النتائج
181	خلاصة
189-182	الخاتمة
190	قائمة المراجع
204	قائمة الملاحق

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(1,1)	المصطلحات المستخدمة للدلالة على الشركات متعددة الجنسيات	24
(1,2)	أهم مهام الوظيفة الجبائية.	38
(1,3)	أهم الملاجئ الضريبية في العالم.	102
(1,4)	الشركات عينة الدراسة.	152
(2,4)	نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة	161
(3,4)	مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة.	165
(4,4)	نتائج تقدير الانحدار باستخدام الانحدار التجميعي	166
(5,4)	يمثل نتائج تقدير الانحدار باستخدام نموذج التأثيرات الثابتة.	167
(6,4)	نتائج تقدير الانحدار باستخدام نموذج التأثيرات العشوائية.	169
(7,4)	نتائج اختبار Breunsch-pagan	170
(8,4)	اختبار جذر الوحدة LLC لمتغيرات النموذج عند المستوى.	171
(9,4)	نتائج اختبار جذر الوحدة Hadri LM عند المستوى.	172
(4,10)	نتائج اختبار Harris-Tzavalis لمتغيرات الدراسة عند المستوى .	174
(11,4)	نتائج اختبار جذر الوحدة لبيانات البائل بالأخذ بالفرق الأول.	175
(12,4)	نتائج اختبارات التكامل المشترك.	177
(13,4)	نتائج تقدير نموذج البائل الديناميكي	178

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(1،1)	الموقع الأول للوظيفة الجبائية في الهيكل التنظيمي للشركات	24
(1،2)	الموقع الثاني للوظيفة الجبائية في الهيكل التنظيمي للشركات	24
(3،1)	اطار فعالية الوظيفة الجبائية	36
(4،1)	أوجه التشابه بين التخطيط الضريبي و التجنب و التهرب الضريبيين.	48
(5،1)	أوجه الاختلاف بين التخطيط و التجنب و التهرب الضريبي.	48
(6،1)	المفاتيح الأساسية للتخطيط الضريبي الفعال.	52
(7،1)	أهم استراتيجيات التخطيط الضريبي الدولي .	54
(1،2)	مثلث الأداء	60
(2،2)	معدل الضريبة الفعلي لكبرى الشركات في 108 دولة عبر العالم.	72
(3،2)	تصنيف الدوافع و الفرص في التخطيط الضريبي العدواني للشركات.	81
(1،3)	أهم 10 مجتمعات أوروبية و الفروع التي تملكها في الملاجئ الضريبية.	104
(2،3)	أفضل الملاجئ الضريبية بالنسبة للمجمعات الأوروبية و عدد الفروع فيها.	105
(3،3)	معدل الضريبة على أرباح الشركات في بعض دول العالم لسنة 2019	107
(4،3)	حالة إنشاء شركة الأم لشركة تابعة باستخدام حقوق الملكية.	114
(5،3)	حالة إنشاء شركة تابعة باستخدام حقوق الملكية و الديون.	114
(6،3)	التسهيلات الائتمانية في الشركة متعددة الجنسية.	116
(7،3)	حالة إعادة إقراض القرض من طرف بنك.	117
(8،3)	أثر التمويل بالديون الداخلية على معدل الضريبة الفعلي	120
(9،3)	حالة ازدواجية عدم الخضوع للضريبة	127
(1،4)	تقسيم المداخل الضريبية الفيدرالية.	137
(2،4)	يوضح متوسط معدل الضريبة الفعلي للشركات عينة الدراسة.	162

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملاحق
01	نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة حسب مخرجات برنامج Stata 17
02	مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة حسب مخرجات برنامج Stata 17
03	نتائج تقدير الانحدار باستخدام نموذج الانحدار التجميعي حسب مخرجات برنامج Stata 17
04	نتائج تقدير الانحدار باستخدام نموذج التأثيرات الثابتة حسب مخرجات برنامج Stata 17
05	نتائج تقدير الانحدار باستخدام نموذج التأثيرات العشوائية حسب مخرجات برنامج Stata 17
06	نتائج اختبار Breunsch-pagan حسب مخرجات برنامج Stata 17
07	اختبار جذر الوحدة LLC للمتغير ETR عند المستوى حسب مخرجات برنامج Stata 17
08	اختبار جذر الوحدة LLC للمتغير TRNSP عند المستوى حسب مخرجات برنامج Stata 17
09	اختبار جذر الوحدة LLC للمتغير INDEBT عند المستوى حسب مخرجات برنامج Stata 17
10	اختبار جذر الوحدة LLC للمتغير TAXPAR عند المستوى حسب مخرجات برنامج Stata 17
11	اختبار جذر الوحدة LLC للمتغير SIZE عند المستوى حسب مخرجات برنامج Stata 17
12	اختبار جذر الوحدة LLC للمتغير ROA عند المستوى حسب مخرجات برنامج Stata 17
13	اختبار جذر الوحدة LLC للمتغير LEV عند المستوى حسب مخرجات برنامج Stata 17
14	نتائج اختبار جذر الوحدة Hadri LM للمتغير ETR عند المستوى حسب مخرجات برنامج Stata 17

الرقم	عنوان الملحق
15	نتائج اختبار جذر الوحدة Hadri LM للمتغير TRNSP عند المستوى حسب مخرجات برنامج Stata 17
16	نتائج اختبار جذر الوحدة Hadri LM للمتغير INDEBT عند المستوى حسب مخرجات برنامج Stata 17
17	نتائج اختبار جذر الوحدة Hadri LM للمتغير TAXPAR عند المستوى حسب مخرجات برنامج Stata 17
18	نتائج اختبار جذر الوحدة Hadri LM للمتغير SIZE عند المستوى حسب مخرجات برنامج Stata 17
19	نتائج اختبار جذر الوحدة Hadri LM للمتغير ROA عند المستوى حسب مخرجات برنامج Stata 17
20	نتائج اختبار جذر الوحدة Hadri LM للمتغير LEV عند المستوى حسب مخرجات برنامج Stata 17
21	نتائج اختبار Harris-Tzavalis للمتغير ETR عند المستوى حسب مخرجات برنامج Stata 17
22	نتائج اختبار Harris-Tzavalis للمتغير TRNSP عند المستوى حسب مخرجات برنامج Stata 17
23	نتائج اختبار Harris-Tzavalis للمتغير INDEBT عند المستوى حسب مخرجات برنامج Stata 17
24	نتائج اختبار Harris-Tzavalis للمتغير TAXPAR عند المستوى حسب مخرجات برنامج Stata 17
25	نتائج اختبار Harris-Tzavalis للمتغير SIZE عند المستوى حسب مخرجات برنامج Stata 17
26	نتائج اختبار Harris-Tzavalis للمتغير ROA عند المستوى حسب مخرجات برنامج Stata 17
27	نتائج اختبار Harris-Tzavalis للمتغير LEV عند المستوى حسب مخرجات برنامج Stata 17

الرقم	عنوان الملحق
28	نتائج اختبار جذر الوحدة للمتغير ETR بالأخذ بالفرق الأول حسب مخرجات برنامج Stata 17
29	نتائج اختبار جذر الوحدة للمتغير TRNSP بالأخذ بالفرق الأول حسب مخرجات برنامج Stata 17
30	نتائج اختبار جذر الوحدة للمتغير INDEBT بالأخذ بالفرق الأول حسب مخرجات برنامج Stata 17
31	نتائج اختبار جذر الوحدة للمتغير TAXPAR بالأخذ بالفرق الأول حسب مخرجات برنامج Stata 17
32	نتائج اختبار جذر الوحدة للمتغير SIZE بالأخذ بالفرق الأول حسب مخرجات برنامج Stata 17
33	نتائج اختبار جذر الوحدة للمتغير ROA بالأخذ بالفرق الأول حسب مخرجات برنامج Stata 17
34	نتائج اختبار جذر الوحدة للمتغير LEV بالأخذ بالفرق الأول حسب مخرجات برنامج Stata 17
35	نتائج اختبار Pedroni حسب مخرجات Stata 17
36	نتائج اختبار Westerland حسب مخرجات Stata 17
37	نتائج اختبار Kao حسب مخرجات Stata 17
38	نتائج تقدير نموذج البائل الديناميكي حسب مخرجات Stata 17

قائمة الاختصارات

الرمز	معنى المختصر
OCDE	منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية
ETR	معدل الضريبة الفعلي
TRNSP	متغير سعر التحويل
INDEBT	متغير نسبة الديون الداخلية
TAXPAR	متغير عدد الفروع في الملاجئ الضريبية
SIZE	متغير حجم الشركة
ROA	متغير معدل العائد على الأصول
LEV	متغير حجم الاستدانة
PRM	نموذج الانحدار التجميعي
FEM	نموذج التأثيرات الثابتة
REM	نموذج التأثيرات العشوائية

مقدمة

تمهيد

لقد شهد العالم منذ القرن الماضي انفتاحا اقتصاديا هائلا، و بروزا لاقتصاد السوق كنظام عالمي تقوده الدول الرأسمالية الكبرى، و تدعمه المنظمات التجارية و المالية العالمية، فتحررت بذلك المبادلات التجارية ، و اتسعت و تشابكت العلاقات الاقتصادية الدولية، في عصر اتسمت معالمه بالتطور التكنولوجي السريع و ثورة للمعلومات، مما نتج عنه ظهور شركات كبرى تمارس أنشطة في مختلف أنحاء العالم، و تحقق أرباحا جد مرتفعة، و تتمتع بتطور تكنولوجي كبير، و هي ما يطلق عليها بالشركات متعددة الجنسيات.

و تتمثل الشركات متعددة الجنسيات في تلك الشركات التي تمتد فروعها إلى دول عدة، و تحقق نسبة هامة من إنتاجها الكبير و المتنوع، سواء السلعي أو الخدمي، خارج موطنها الأم، و يتم ذلك في إطار استراتيجية عالمية موحدة ، حيث تدار من دولة الموطن ، كما تتميز باحتكارها لأحدث الأساليب التكنولوجية الحديثة. و نظرا لممارسة هذه الشركات لعدة أنشطة في دول مختلفة، فإنها تخضع للتشريعات و القوانين الضريبية لكل منها، مما ينشأ عنه التزامات جبائية في عدة دول، و تحمل لضرائب على مستوى العالم. كما قد تتداخل الاختصاصات الضريبية ، فتخضع نفس الأرباح ، و الناتجة عن نفس النشاط، لنفس الضريبة أكثر من مرة و في دولتين مختلفتين، أو أكثر، مما يضاعف من ثقل العبء الضريبي على تلك الشركات.

و لما كانت الضريبة عبارة عن فريضة نقدية ، يتم دفعها دون الحصول على منفعة مباشرة، بل تنعكس منفعتها بطريقة غير مباشرة على الأفراد، فهي غالبا ما تعتبر عبءا على دافعيها، لذا فهو يسعى جاهدا للتخلص منها، و لكن بطريقة مشروعة حتى لا يعاقب على عدم الالتزام بها، و كذلك الحال بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات، فلقد طورت استراتيجيات من أجل

من أجل تخفيض ذلك العبء، أو التخلص من الضريبة بأكملها في بعض الأحيان، و لكن بطرق مشروعة، من خلال الاستفادة من المزايا و التحفيزات الجبائية التي تمنحها بعض الدول، و الثغرات الموجودة على مستوى القوانين و التشريعات الضريبية للبعض الآخر، و هو ما يدعى بالتخطيط الضريبي.

حيث يعتبر التخطيط الضريبي عملية منظمة و مدروسة ، يسعى من خلالها المكلف بالضريبة إلى تخفيض عبئه الضريبي، و تحقيق وفورات ضريبة، وذلك من خلال الاستفادة من القوانين و التشريعات ، و المراسيم، السارية المفعول، إلى جانب استغلال التسهيلات و التخفيضات الممنوحة في إطار الاتفاقيات الجبائية.

و من المهم بمكان أن نشير إلى الدور الذي تلعبه الإمكانيات التي تحوزها الشركات متعددة الجنسيات، و خاصة البشرية منها، و التي على رأسها المدير الجبائي، في تطوير استراتيجيات للتخطيط الضريبي على قدر عال من التعقد، و قادرة على تخفيض الضريبة العالمية بشكل معتبر. فالشركات متعددة الجنسيات تمارس تخطيطا ضريبيا على المستوى الدولي، و الذي يقصد به مجموعة الأساليب و الأدوات القانونية المستخدمة من طرف الشركات التي تمارس أنشطة في أكثر من دولة، و التي يكون الهدف منها الاستفادة من الامتيازات الضريبية التي تمنحها الدول و الأقاليم ذات ضغط ضريبي منخفض.

و لقد أصبح للتخطيط الضريبي أهمية بالغة ضمن الاستراتيجية العامة للشركات، و كذا استراتيجيتها المالية، إذ أضحت عاملا أساسيا في اختيار الدولة التي تقيم فيها فروع أو شركات تابعة، كما يتدخل في اتخاذ قرارات التمويل و توزيع الأرباح ، بالإضافة إلى تحديده لطبيعة العلاقات و الصفقات بين الشركة الأم و شركاتها التابعة، فصار من الضروري اعتبار ممارسات التخطيط الضريبي كاستراتيجيات تندرج ضمن الاستراتيجية العامة للشركات.

و من بين الاستراتيجيات التي تعتمد عليها الشركات متعددة الجنسيات للتخطيط الضريبي الدولي نجد استراتيجية سعر التحويل، و التي تقوم من خلالها بتسعير الصفقات الداخلية المتعلقة بالسلع و الخدمات و غيرها ، بأسعار تختلف عن أسعار المنافسة الكاملة، مما يسمح لها بتحويل الأرباح من الفروع أو الشركة الأم المتواجدة في الدولة ذات ضغط ضريبي مرتفع إلى فروع أو شركات تابعة متواجدة في دول أخرى ذات ضغط ضريبي منخفض، و هذا ما يسمح لها بتدنية قيمة الضريبة العالمية المدفوعة.

كما تحتل استراتيجية التواجد في الملاجئ الضريبية مكانة هامة في التخطيط الضريبي الدولي، و تتمثل في انشاء فروع أو شركات تابعة داخل إقليم أو دولة تنعدم فيها معدلات الضريبة أو تنخفض إلى معدلات متدنية، كما تمنح هذه الأقاليم العديد من المزايا الأخرى كالحفاظ على سرية المعلومات البنكية و التجارية، و عدم إلزامية التواجد المادي من أجل ممارسة نشاط داخلها. كل تلك الخصائص تجعل من الملاجئ الضريبية وجهات مفضلة للشركات متعددة الجنسيات بغرض تخفيض التزاماتها الجبائية.

و من المهم بمكان الإشارة إلى أهمية التمويل عن طريق الديون كوسيلة لتحقيق الوفر الضريبي، حيث يتم خصم الفوائد قبل حساب الضريبة على الأرباح، و هو ما يجعله أسلوباً تمواليا مرغوباً لدى الشركات متعددة الجنسيات، و ذلك من خلال بناء استراتيجية الديون الداخلية، و التي تقوم فيها الشركة الأم بإقراض فرعها المتواجد في دولة أجنبية، أو تحويل للقروض ما بين الفروع، بهدف تقليص قيمة الضريبة العالمية.

إن جميع الاستراتيجيات السالفة الذكر هدفها الأساسي هو تحسين الأداء الجبائي، الذي هو عبارة عن النتيجة التي تحصلها الشركة من عملية تخطيطها الضريبي، و يمكن قياسه من خلال معدل الضريبة الفعلي، حيث يسعى بحثنا إلى دراسة و قياس أثر تلك الاستراتيجيات على الأداء

الجبائي للشركات متعددة الجنسيات.

1 - إشكالية الدراسة

تأسيسا عما سبق ، فإن إشكالية هذا البحث تتمحور حول التساؤل التالي:

إلى أي مدى يمكن أن تؤثر استراتيجيات التخطيط الضريبي ذات الطابع الدولي على الأداء

الجبائي للشركات متعددة الجنسيات؟

انطلاقا من إشكالية البحث يمكننا طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاستراتيجية سعر التحويل على الأداء الجبائي للشركات متعددة الجنسيات؟

- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاستراتيجية التمويل بالديون الداخلية على الأداء الجبائي للشركات متعددة الجنسيات؟

- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاستراتيجية التواجد في الجئات الضريبية على الأداء الجبائي للشركات متعددة الجنسيات؟

2- فرضيات الدراسة

قصد دراسة و تحليل موضوع البحث و محاولة الإجابة على الإشكالية المطروحة، قمنا بصياغة

الفرضية الرئيسية التالية :

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاستراتيجيات التخطيط الضريبي ذات الطابع الدولي على الأداء

الجبائي للشركات متعددة الجنسيات الأمريكية .

و للتأكد من صحة الفرضية الرئيسية، قمنا بتقسيمها إلى الفرضيات الفرعية التالية:

➤ يوجد أثر معنوي دال إحصائيا لاستراتيجية سعر تحويل الصفقات الداخلية للشركات المتعددة

الجنسيات الأمريكية على معدل ضربيتها الفعلي؛

➤ يوجد أثر معنوي دال إحصائيا لاستراتيجية الديون الداخلية للشركات المتعددة الجنسيات

الأمريكية على معدل ضربيتها الفعلي؛

➤ يوجد أثر معنوي دال إحصائيا لاستراتيجية التواجد في الملاجئ الضريبية للشركات متعددة

الجنسيات الأمريكية على معدل ضربيتها الفعلي؛

3- أهمية الدراسة

تتبع أهمية موضوع بحثنا من أهمية التخطيط الضريبي الدولي بحد ذاته، باعتباره أحد أبرز محاور الجباية الدولية، حيث نال اهتمام كلا من الباحثين الأكاديميين و الإدارات الجبائية ، و المنظمات الدولية على حد سواء في السنوات الأخيرة من القرن العشرين، و لا زال إلى غاية اليوم ، نتيجة توسع ممارسته من طرف الشركات بصفة عامة، و الدولية منها بصفة خاصة، إذ يعتبر التخطيط الضريبي من أهم ركائز تحقيق الأداء المالي و الجبائي، و أحد أهم المؤشرات التي يعتمد عليها تحليل المساهمين و المستثمرين.

كما تبرز أهمية هذا البحث في تسليط الضوء على مختلف استراتيجيات التخطيط الضريبي الدولي، و توضيح كيفية بناءها و تطويرها من طرف الشركات متعددة الجنسيات، و بالأخص الشركات الأمريكية، و محاولة قياس أثر تلك الاستراتيجيات على أدائها الجبائي.

4- أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكرها فيما يلي:

- تسليط الضوء على عامل الضريبة الذي أصبح يشكل عنصرا أساسيا في الاستراتيجيات العامة

للشركات ، حيث أصبحت الضريبة تؤخذ بعين الاعتبار عند اتخاذ مختلف القرارات كقرارات التمويل والاستثمار و التوسع ؛

- محاولة ضبط و إبراز الفرق بين أهم المفاهيم في مجال الجباية الدولية، و نخص بالذكر التخطيط الضريبي، و التهرب و الغش الضريبي .

- توضيح إلى أي مدى يمكن للشركات المتعددة الجنسيات الوصول في تخطيطها الضريبي العدواني و أثر ذلك على تخفيض الأعباء الجبائية العالمية؛

- إبراز مفهوم استراتيجية سعر التحويل و كيف يتم استخدامها من طرف الشركات متعددة الجنسيات فيما يتعلق بمعاملاتها الداخلية، بما في ذلك المالية، في سبيل تخفيض الفاتورة الضريبية ؛

- التركيز على دور الملاجئ الضريبية كأحدى أهم استراتيجيات التخطيط الضريبي الدولي و إبراز الطرق المعتمدة من طرف الشركات المتعددة الجنسيات في هذا المجال إلى جانب توضيح كيفية استخدامها للديون الداخلية؛

- محاولة القياس الكمي لأثر استراتيجيات التخطيط الضريبي على الأداء الجبائي للشركات متعددة الجنسيات؛

- التعرف على الجهود الدولية للحد من التخطيط الضريبي العدواني للشركات متعددة الجنسيات؛

- تسليط الضوء على واقع التخطيط الضريبي للشركات متعددة الجنسيات الأمريكية و دوره في تحسين أدائها الجبائي.

5- مبررات اختيار الموضوع

نبع هذا البحث من عدة مبررات ذاتية و موضوعية و التي يتمثل أهمها في الدوافع التالية:

- رغبة الباحثة في مواصلة البحث في مجال الجباية الدولية، بعد دراسة أحد محاورها في المرحلة السابقة و المتمثل في الازدواج الضريبي الدولي؛
- الأهمية و المكانة التي أصبح يحتلها التخطيط الضريبي ضمن الاستراتيجية العامة للشركات، خاصة منها التي تنشط على المستوى الدولي؛
- رغبة الباحثة في إثراء المكتبة العربية بمرجع في مجال التخطيط الضريبي الدولي، خاصة و أن جل الدراسات السابقة لهذا الموضوع هي دراسات أجنبية؛
- اهتمام الباحثة بالقياس الكمي لأثر استخدام استراتيجيات التخطيط الضريبي الدولي على أدائها الجبائي.

6- منهج و أدوات الدراسة

في إطار دراستنا لموضوع البحث و من أجل تحقيق أهدافه، قمنا باستخدام المنهج الوصفي و المنهج التحليلي بغرض دراسة الأدبيات النظرية المتعلقة باستراتيجيات التخطيط الضريبي للشركات متعددة الجنسيات، و كذا الإطار النظري للأداء الجبائي و طرق قياسه، كما اعتمدنا على المنهج الاستقرائي عن طريق اختبار أثر مختلف استراتيجيات التخطيط الضريبي على الأداء الجبائي لعينة من الشركات الأمريكية، و ذلك من خلال المسح المكتبي لجمع البيانات المتعلقة بعينة الدراسة ، مثل التقارير السنوية و الملاحق و غيرها ، كما قمنا باستخدام أدوات الاقتصاد القياسي، و ذلك من خلال تطبيق مختلف نماذج بيانات البانل و اختبارات جذر الوحدة و التكامل، إلى جانب تقدير نموذج البانل الديناميكي، و بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي Stata في إصداره 17.

7- حدود و إطار الدراسة

إن بحثنا يركز بالأساس على التخطيط الضريبي على المستوى الدولي، و ذلك فيما يتعلق

بتخفيض الضريبة على أرباح الشركات أو كما تعرف بصفة عامة بالضريبة على الشركات (IS)، لأن اتباع استراتيجيات لتخفيض ضرائب و رسوم أخرى كالرسم على القيمة المضافة، يتطلب بناء خطط و اعتماد آليات أخرى، قد لا تتطابق بالضرورة مع تلك المتبعة لتخفيض الضريبة على أرباح الشركات، و هذا ما يمكن أن يكون موضوع أبحاث و دراسات أخرى.

و تتمثل الحدود الزمانية للدراسة في الفترة الممتدة من سنة 2012 إلى غاية سنة 2018، و هي فترة تسبق جائحة كورونا، حيث تميزت نتائج معظم الشركات العالمية بكونها إيجابية، و هو أساسي للتقدير الصحيح لمعدل الضريبة الفعلي، إلى جانب وضوح استراتيجياتها المعتمدة للتخطيط الضريبي، أما الفترة التي تلتها فتعتبر فترة أزمة عالمية، و انجر عنها آثار و عواقب مالية و غيرها، الشيء الذي شأنه التأثير على نتائج البحث.

بينما اقتضت الإجابة على الإشكالية المطروحة التقيد بحدود مكانية، و المتمثلة في 32 شركة متعددة جنسيات يقع مقرها الرئيسي في الولايات المتحدة الأمريكية، و هي من أكبر الشركات العالمية، و التي تتميز بممارستها و تطويرها بصفة مستمرة لآليات من أجل تخفيض أعبائها الجبائية.

8- الدراسات السابقة لموضوع البحث

أ- الدراسة الأولى:

M.Cooper , Q.Nguen, **Mutinationnal and corporate tax planning : a review of literature and suggestions for a future research agenda,** International Business Review, volume 29, 2020 , N 3.

و التي تضمنت مسحا ل120 دراسة و بحث أكاديمي حول موضوع التخطيط الضريبي للشركات المتعددة الجنسيات للفترة الممتدة من سنة 1966 - 2017، بنظرة نقدية، و توصلت الدراسة إلى تحديد أهم الآليات و خصائص الشركات التي تؤثر على التخطيط الضريبي، و التي

تتلخص في الدور الفعال لاختيار طريقة التمويل، خاصة استخدام الديون الداخلية في تحويل الأرباح من الدول لأخرى، بالإضافة إلى الأهمية التي يحتلها سعر التحويل في إدارة الشركات متعددة الجنسيات، إلى جانب دور الأصول غير الملموسة و التواجد في الملاجئ الضريبية و استخدام الشركات القابضة في تخفيض الضرائب العالمية.

ب- الدراسة الثانية:

Keneth Klassen et al, **Transfer Pricing: strategies, practices , tax minimization**, contemporary Accounting research, volume 34, N 01, 2017.

هدف الباحثون إلى التعرف على استراتيجيات و ممارسات سعر التحويل، من خلال دراسة عينة مكونة من 219 مسؤول عن الوظيفة الجبائية في شركات متعددة الجنسيات، و لقد خلصت الدراسة إلى أن بعض تلك الشركات تستخدم سعر التحويل من أجل تخفيض أعبائها الضريبية، في حين أن أكثرها يسعى إلى تحقيق الامتثال الضريبي، كما توصلت إلى أن انخفاض معدل الضريبة الفعلي للشركات التي تعتمد استراتيجية سعر التحويل بنسبة قدرها 6.6% عن تلك الشركات التي لا تعتمد، و تزيد هذه النسبة كلما كانت الأرباح المحققة في دول أجنبية مرتفعة، و كلما أيضا تم استخدام الملاجئ الضريبية، و زادت مصاريف البحث و التطوير.

ج- الدراسة الثالثة:

صابر عباسي ، دور التسيير بالقيمة للضرائب في اتخاذ القرارات المالية للمؤسسة الاقتصادية، دراسة عينة من المؤسسات في قطاع المحروقات، أطروحة دكتوراه في المحاسبة و الجبائية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016.

و لقد هدفت هذه الدراسة إلى محاولة معرفة دور التسيير بالقيمة بواسطة الضريبة في اتخاذ القرارات المالية، و اشكالية عدوانية الضريبة في المؤسسات الاقتصادية ، و دراسة الخطر الضريبي،

و قام الباحث بدراسة لعينة من المؤسسات الأجنبية و الجزائرية ذات طابع دولي للفترة (2000-2013)، و استخدم أدوات النمذجة الاحصائية، حيث توصلت نتائج الدراسة إلى أن المؤسسات الأجنبية تعتبر الضريبة خطر و تحاول تسييرها من خلال مصاريف البحث و التطوير و الاهتلاكات، أما بالنسبة بالمؤسسات الجزائرية فلم تكن النتائج دالة بشأنها، كما توصل الباحث إلى وجود عدة متغيرات تستعمل في عدوانية تسيير الضريبة.

د - الدراسة الرابعة:

Ines Menchaoui, **Identification et impact de la gestion fiscale sur performance fiscale des groupes de sociétés: une étude menée dans le contexte tunisien**, Thèse en vue de l'obtention du titre de docteur en science de gestion, université de tunis el manar, tunis, 2015 .

و لقد هدفت الباحثة إلى التعرف على ممارسات التسيير الضريبي داخل مجمع الشركات، بالإضافة إلى تحديد أسباب عدم تطبيق نظام التوحيد الضريبي من خلال استقصاء موجه لمسؤولي الشركات الأم لعينة مكونة من المجمعات المسجلة في البورصة التونسية، و سعت إلى تقييم ممارستها للتسيير الضريبي و كذا أدائها الجبائي، غير أن نشاط تلك المجمعات لم يكن دوليا.

و لقد توصلت الباحثة إلى أن مجمعات الشركات التونسية و المسجلة في البورصة تعتمد على ثلاث ممارسات من أجل تخفيض معدل ضريبتها الفعلي، و زيادة أدائها الجبائي، و هي عدد المبادلات الداخلية بين شركات المجمع، و حجم الديون الداخلية، بالإضافة إلى إعادة استثمار الأرباح و الذي اعتبرته الباحثة أقل عدوانية ، من الممارستين السابقتين، و الذي تستفيد مجمعات الشركات من خلاله من اعفاء جزء أو كلي من الضرائب.

هـ - الدراسة الخامسة:

نبيل عبد الرؤوف ابراهيم، نموذج مقترح لقياس أثر التخطيط الضريبي على الأداء المالي للشركات المتداولة في سوق المال المصري (دراسة ميدانية تطبيقية)، مؤتمر حول المنظومة الضريبية المستقبلية و أثرها على الاقتصاد و الاستثمار، جمعية الضرائب المصرية، يومي 16 و 17 سبتمبر، سنة 2012، سنة 2012، و لقد هدف الباحث إلى دراسة العلاقة بين التخطيط الضريبي و الأداء المالي للشركات المسجلة في البورصة المصرية، و ذلك من خلال دراسة مجموعة من المؤشرات المالية، باعتبار أن التخطيط الضريبي الجيد يحقق وفر ضريبي و يؤدي إلى تعظيم ثروة الملاك، و لقد توصل الباحث إلى عدم وجود تأثير معنوي للتخطيط الضريبي على الأداء المالي لشركات الاستثمار المتداول سهمها في السوق المالي المصري.

و - الدراسة السادسة:

Emer Mulligan, **Tax planning in practice: A field study of us multinational corporations**, Doctor of philosoph Thesis, Warwick business school, Warwick university, 2008.

و لقد هدفت الدراسة إلى توضيح الممارسة العملية للتخطيط الضريبي للشركات المتعددة الجنسيات الأمريكية و المجالات التي يمارس فيها، و كذا أبعاده الاجتماعية و المؤسساتية، و ذلك من خلال إجراء مقابلات مع عدد من مسؤولي وظيفة الجباية في تلك الشركات، و المستشارين الجبايين، كما تضمنت هذه الدراسة البعد الاستراتيجي لوظيفة التخطيط الضريبي، و قياس أداء هذه الوظيفة، إلى جانب التعرف على كيفية إدارة المخاطر الضريبية، و دراسة العلاقة بين وظيفة التخطيط الضريبي للشركات متعددة الجنسيات و بيئتها الخارجية.

حيث توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من بينها أن قوة المسؤولين عن الوظيفة الجبائية هي التي تحدد ممارسات التخطيط الضريبي، و المقصود بالقوة هنا هو المنصب الذي يحمله المسؤول عن الوظيفة الجبائي، و علاقته بالإدارة العليا (مباشرة أو غير مباشرة) ، و سنوات الخبرة في مجال الجبائية. كما توصل الباحث إلى وجود اهتمام متزايد من طرف الشركات بإدارة المخاطر الضريبية، و أن هذا يؤدي إلى الاتجاه نحو ممارسة التخطيط الضريبي بتحفظ. إلى جانب تركيز الباحث على التكاليف غير الضريبية و التي تعتبر من مكونات أنشطة التخطيط الضريبي، و هي صعبة القياس، كما اعتبر أن معدل الضريبة الفعلي مقياسا خارجيا لأداء الشركات، لكنه غير مناسب لقياسه داخليا.

ي- الدراسة السابعة:

Sonja Olhoft Rego , **Tax avoidance activities of us multinational corporations**, Contemporary Accounting research, volume 20, N 04, 2003.

و لقد هدفت الباحثة إلى تحديد مدى إمكانية التخطيط الضريبي للشركات الدولية الأمريكية بتخفيض معدل ضريبتها الفعلي، و كذا التركيز على علاقته بحجم الشركة و حجم الأرباح قبل الضريبة، و لقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين حجم الشركة و معدل الضريبة الفعلي، بمعنى أنه كلما زاد حجم الشركة ، ارتفع معدل ضريبتها الفعلي، و لقد ارجعت الباحثة سبب ذلك لتحمل الشركات الكبرى لتكاليف أخرى ذات طابع سياسي، في حين توصلت إلى وجود علاقة عكسية بين حجم الأرباح قبل الضريبة و معدل الضريبة الفعلي المحقق على المستوى العالمي، و هذا راجع لقدرة الشركات التي تحقق أرباح مرتفعة على ممارسة التخطيط الضريبي و توفرها على امكانيات معتبرة تمكنها من ذلك.

9- مساهمة البحث

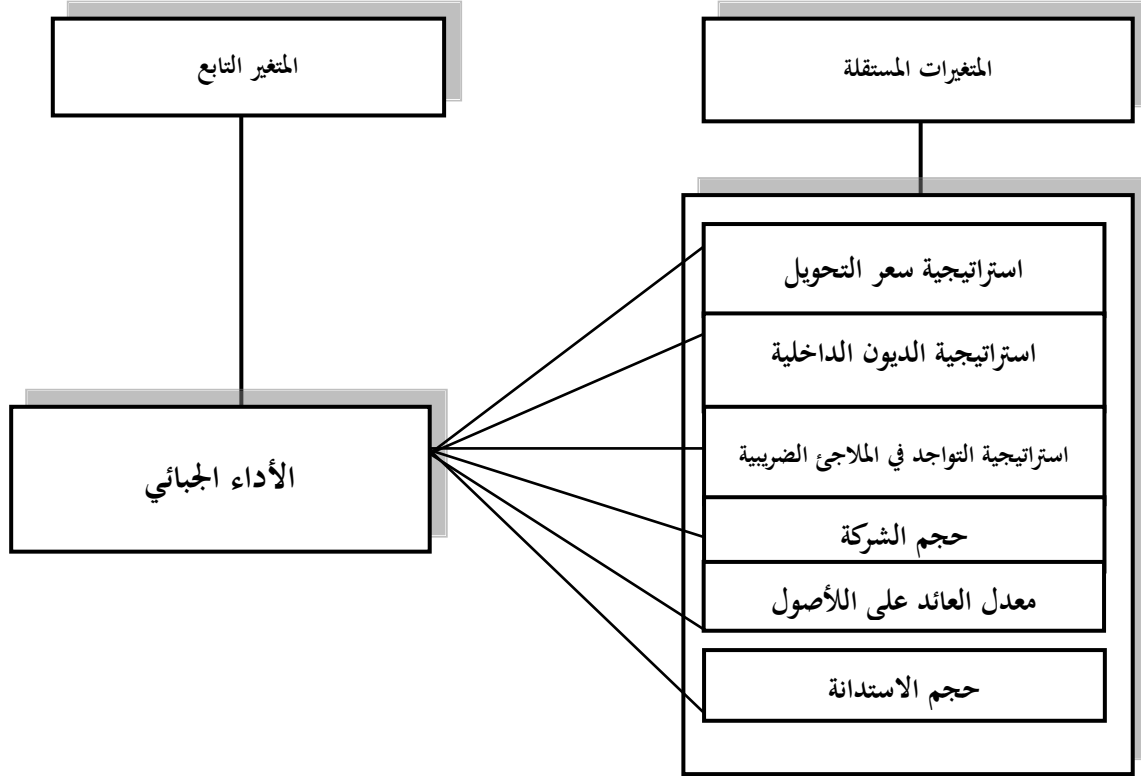
بعد الاطلاع على الأبحاث و الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع، تبين أن أغلبها تناول جزءا من البحث بشكل منفصل دون الربط بين جزأيه، فبعضها سلط الضوء على استراتيجيات التخطيط الضريبي، و بعضها الآخر ركز على تحليل و قياس الأداء الجبائي.

فجاءت دراساتنا لتربط بين جزئي البحث، و لتوضح دور تلك الاستراتيجيات في تحقيق الشركات للأداء الجبائي، إلى جانب تركيز هذه الدراسة على البعد الدولي لاستراتيجيات التخطيط الضريبي، من خلال اختيار نوع محدد من الشركات، ألا وهي الشركات متعددة الجنسيات، و محاولة التعرف على واقع تلك الممارسات بالإسقاط على عينة من الشركات الأمريكية، و التحليل القياسي لنموذج يربط بين معدل الضريبة الفعلي كمقياس للأداء الجبائي، و مختلف الاستراتيجيات المعتمدة على المستوى الدولي.

10- متغيرات الدراسة: بناءا على ما جاء في الدراسات السابقة، و انطلاقا من فرضيات البحث،

و الأهداف المراد تحقيقها، قمنا بوضع نموذج يقوم على المتغيرات الموضحة في الشكل التالي:

شكل يوضح متغيرات الدراسة



المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد للدراسات السابقة و فرضيات البحث.

حيث تضمن النموذج متغيرات مستقلة تفسيرية متمثلة في استراتيجية سعر التحويل، استراتيجية الديون الداخلية ، و استراتيجية التواجد في الملاجئ الضريبية، كما تضمن متغيرات مستقلة أخرى رقابية تمثل خصائص الشركة، و هي: حجم الشركة و معدل العائد على الأصول و حجم الاستدانة. إذ تم اختبار أثرها على الأداء الجبائي في الدراسة القياسية.

11- صعوبات الدراسة

واجهتنا عند إعدادنا لهذا البحث مجموعة من الصعوبات و التي يمكن إيجازها فيما يلي:

- ندرة المراجع و الدراسات السابقة خاصة باللغة العربية، و التي عالجت موضوع استراتيجيات التخطيط الضريبي الدولي، و تلك المرتبطة أيضا بالأداء الجبائي ؛
- صعوبة جمع و توفير البيانات المتعلقة بسعر التحويل للصفقات الداخلية بين الفروع لعين الدراسة، و مبالغ مختلف الديون المتبادلة بين الشركة الأم و فروعها، خاصة بالنسبة للشركات التي تنشط في مجال تكنولوجيا المعلومات كشركتي Facebook و Google، مما زاد من الجهد و الوقت اللازمين للتدقيق أكثر في التقارير المالية و ملحقاتها، و البحث عن مصادر أخرى لتوفير المعلومات اللازمة لاجراء الدراسة القياسية؛
- إن الانتشار الجغرافي الواسع للشركات متعددة الجنسيات محل الدراسة صعب من مهمة احصاء عدد فروعها و حصرها، من أجل معرفة تلك التي تقع في الملاجئ الضريبية، خاصة في ظل رغبة بعض الشركات بإخفاء تلك المعلومات، و عدم التصريح بها؛
- واجهتنا صعوبات مرتبطة بتطبيق برنامج Stata و مختلف اختبارات، بسبب اعتماده على أوامر محددة، خاصة في ظل قلة المراجع التي توضح كيفية استخدامه.

12- هيكل الدراسة

بغرض دراسة موضوع البحث، و الإجابة على الإشكالية المطروحة، قمنا بتقسيم البحث إلى أربع فصول، حيث تضمنت الفصول الثلاثة الأولى الأطر و الأدبيات النظرية للموضوع، أما الفصل الرابع و الأخير فهو فصل تطبيقي، بالإضافة إلى خاتمة تضمنت نتائج الدراسة و اختبار للفرضيات و مجموعة من التوصيات لأبحاث مستقبلية.

الفصل الأول: الشركات متعددة الجنسيات و تخطيطها الضريبي.

و سنتطرق في هذا الفصل إلى مختلف المفاهيم المرتبطة بالشركات متعددة الجنسيات، ووظيفتها الجبائية باعتبارها المسؤولة عن بناء استراتيجيتها الجبائية، بالإضافة إلى التطرق للمفاهيم و الأسس النظرية للتخطيط الضريبي .

الفصل الثاني: الأدبيات النظرية للأداء الجبائي.

و سيتناول هذا الفصل الإطار النظري للأداء بصفة عامة، و الأداء الجبائي بصفة خاصة، و كذا الطرق المعتمدة لقياس كل منهما، كما تضمن هذا الفصل تحليلا لمفهوم عدوانية الضريبية و الجهود الدولية لمعالجتها.

الفصل الثالث: تحليل أثر استراتيجيات التخطيط الضريبي على الأداء الجبائي.

و يتضمن هذا الفصل دراسة مفصلة لمختلف الاستراتيجيات المتبعة للتخطيط الضريبي على المستوى الدولي، متمثلة في استراتيجية سعر التحويل و استراتيجية التمويل الديون الداخلية، بالإضافة إلى استراتيجية التواجد في الملاجئ الضريبية، و تحليل أثر كل منها على الأداء الجبائي، من خلال اعتماد معدل الضريبة الفعلي كمقياس له.

الفصل الرابع: دراسة قياسية لعينة من الشركات متعددة الجنسيات الأمريكية.

و يتمثل هذا الفصل في دراسة قياسية لعينة مكونة من 32 شركة متعددة الجنسيات، و التي

يقع مقرها الرئيسي بالولايات المتحدة الأمريكية، للفترة الممتدة من سنة 2012 الى غاية سنة 2018،
و لقد تضمن هذا الفصل لمحة عن النظام الضريبي الأمريكي، إلى جانب عرض أساليب و طرق
التحليل القياسي لبيانات البانل، ثم تحديد عينة و نموذج الدراسة، أما المبحث الأخير فتمحور حول
نتائج الدراسة القياسية، على ضوء مختلف الاختبارات الاحصائية، و اختيار أفضل نموذج، ثم
مناقشة النتائج.

الفصل الأول: الشركات متعددة الجنسيات و تخطيطها الضريبي

تمهيد

تعتبر الشركات متعددة الجنسيات من مظاهر العولمة الاقتصادية، إذ تحتل أهمية كبيرة في الاقتصاد العالمي، كما تستحوذ على نسبة كبيرة من المبادلات الدولية، حيث تملك فروعاً و تمارس أنشطة في العديد من دول العالم، مما يجعلها مكلفة بأداء الضريبة عدة مرات، و في دول مختلفة، و في بعض الأحيان بالنسبة لنفس الدخل، فيخلق حالة من الازدواج الضريبي، و هذا ما ينتج عنه ارتفاع أعبائها الجبائية، فتسعى جاهدة إلى إيجاد سبل و أدوات تسمح لها بتخفيض تلك الأعباء، و هذا من خلال ما يعرف بالتخطيط الضريبي الذي يعد من الأدوات المالية التي تلجأ لها الشركات لهذا الغرض. و غالباً ما تكون ممارسة هذا التخطيط في إطار وظيفة جبائية قائمة بذاتها، و مستقلة عن الوظيفة المالية، و ذلك من خلال تسخير امكانيات بشرية ذات كفاءة في مجال الجباية و موارد مادية معتبرة، تعنى بإدارة شؤونها الضريبية، و زيادة فعاليتها في هذا المجال، و لهذا الغرض تم

تقسيم الفصل الأول من بحثنا إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الشركات متعددة الجنسيات.

المبحث الثاني: مدخل إلى الوظيفة الجبائية .

المبحث الثالث: الاطار المفاهيمي للتخطيط الضريبي .

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الشركات متعددة الجنسيات.

تعتبر الشركات متعددة الجنسيات من أبرز أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر، و لقد مرت نشأتها بعدة مراحل، حيث يرجع ظهورها إلى القرن التاسع عشر من خلال الشركات الأوروبية و الأمريكية، عند إنشاءها لوحدات إنتاجية خارج مواطنها، كما تعددت المفاهيم التي أعطيت للشركات متعددة الجنسيات، نظرا لاختلاف الباحثين حول المعايير المعتمدة من طرف كل منهم من أجل تحديد مفهوم هذه الشركات، كما أطلق هؤلاء العديد من التسميات و المصطلحات على الشركات متعددة الجنسيات، و هذا ما سنتناوله في هذا المبحث، إلى جانب التطرق إلى الخصائص التي تميزها، و مجموعة من العوامل التي ساهمت في تطويرها .

المطلب الأول: ماهية الشركات متعددة الجنسيات.

تحتل الشركات متعددة الجنسيات أهمية كبيرة في الاقتصاد العالمي، حيث تسيطر على المبادلات التجارية الدولية، و تستحوذ على حصة كبيرة من الناتج الإجمالي العالمي، كما تتحكم في حركة الاستثمارات الدولية و نقل التكنولوجيا، و لقد تنامي عددها بشكل كبير منذ نشأتها في منتصف القرن التاسع عشر و إلى غاية اليوم، مما جعلها تستقطب اهتمام حكومات الدول و المنظمات، و كذا العديد من المفكرين و الباحثين في هذا المجال، مما خلق تعددا و اختلافا حول مفهومها و المصطلحات المستخدمة للدلالة عليها.

1- مفهوم الشركات متعددة الجنسيات: قبل التطرق لمختلف التعاريف التي أعطيت للشركات

متعددة الجنسيات، من المهم بمكان أن نشير إلى أن هذا الاختلاف يعود سببه للمحددات المعتمدة من طرف الباحثين و التي يمكن إيجاز أهمها فيما يلي:

- ارتفاع رقم أعمالها و كبر حجمها؛

- وجود عدة فروع تابعة في عدة دول أجنبية؛

- مركز قرار موحد؛

- البعد الاستراتيجي العالمي.

فحسب **Vernon** تعتبر الشركات متعددة الجنسيات تلك " الشركات التي يزيد رقم أعمالها أو مبيعاتها عن 100 مليون دولار أمريكي، و التي تملك تسهيلات أو فروع في ستة دول أجنبية على الأقل".¹

إذ اعتمد الباحث في تصنيفه للشركة متعددة الجنسية على مؤشر رقم أعمالها (و الذي يجب أن يتجاوز 100 مليون دولار)، إلى جانب عدد الفروع الأجنبية (و التي يجب أن تتجاوز ستة فروع). و لقد عرفها الاقتصادي **Friedman** على أنها " الشركة التي تقوم بشكل أو بآخر و حسب اختصاصها باستثمارات مباشرة في أكثر من دولة، و تنظم نشاطها في الحاضر و المستقبل فيما يخص التسيير و الاستراتيجية على المدى الطويل في الاطار الدولي".²

و نرى أن **Friedman** ركز في تعريفه للشركة متعددة الجنسية على التواجد في أكثر من دولة من خلال الاستثمارات المباشرة، إلى جانب تسليط الضوء على جانب التسيير و الاستراتيجية العامة للشركة ، و التي تأخذ طابعا دوليا.

كما يعتبر الباحث **Michales** الشركة متعددة الجنسيات على أنها: " إما أن تكون مؤسسة أو مجموعة من المؤسسات غالبا ما تكون كبيرة الحجم، و تتطلق من قاعدة وطنية، كما تقيم في

¹ خالد راغب الخطيب، التدقيق على الاستثمار في الشركات متعددة الجنسيات - في ضوء المعايير الدولية-، دار البادية، الطبعة الأولى، 2009، ص: 135.

² لمزري مفيدة، سالمي ورده، الشركات متعددة الجنسيات و اقتصاديات الدول النامية، مجلة ايليزا للبحوث و الدراسات، المجلد 05، العدد 01، 2020، ص: 139.

الخارج عدة فروع باعتماد استراتيجية، و تنظيم عالميين".¹

و نلاحظ من التعريف السابق أن الباحث ركز في تعريفه على ضرورة انطلاق الشركة من قاعدة وطنية، و التي تعرف بالمقر، إلى جانب اعتمادها على استراتيجية عالمية.

كما عرفت بأنها شركات يؤسسها أفراد أو مساهمين، و تتمتع بشكل قانوني محدد في عقد التأسيس في دولة ما، تسمى دولة المقر التي يوجد بها المركز الرئيسي للشركة، و يتم تأسيس و انشاء الشركة تبعاً لقانونها الوطني و تأخذ جنسية هذه الدولة، و تخضع لجميع قوانين دولة المقر، أو قوانين الدولة المضيفة لنشاطها و فروعها و الشركات التابعة لها.²

و لقد ذكر هذا التعريف أن طبيعة الشركة تختلف حسب عقد التأسيس في الشركة الأم، إلى جانب خضوع الشركة متعددة الجنسية لعدة قوانين سواء في دولة المقر أو في الدول المضيفة لفروعها، و هو ما يستدعي دراسة قانون الشركات و الاستثمار و غيرها من القوانين و التشريعات للدول المضيفة قبل ممارسة نشاط أو إقامة فرع بها.

أما مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية فيعرفها "بأنها كيان اقتصادي يزاول التجارة و الانتاج عبر القارات و له في دولتين أو أكثر شركات وليدة أو فروع تتحكم فيها الشركة الأم بصورة فعالة و تخطط لكل قراراتها تخطيطاً شاملاً".³

و من التعاريف السابقة يمكننا استخلاص أن الشركات متعددة الجنسيات هي عبارة عن شركات تمتاز بارتفاع رقم أعمالها، و حجم أصولها، و تملك مقراً في الدولة الأم، و الذي يعتبر مركزاً إدارياً،

¹ Agnès Bénassy-Quéré et al, **Institutional determinants of foreign direct investment**, April CEPII, no 05, 2005, p : 45.

² سعود جابد العامري، الإدارة المالية في الشركات متعددة الجنسيات، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، 2008، ص: 16.

³ بول هيرست و غراهام طومسون، ما العولمة: الاقتصاد العالمي و امكانيات التحكم، ترجمة فالح عبد الجبار، سلسلة علم المعرفة، مطابع السياسة، الكويت، 2001، ص: 36.

كما تملك فروعاً في دول مختلفة في العالم، بحيث يتم تحديد السياسة العامة التي تنتهجها تلك الفروع من طرف المقر المتواجد في الدولة الأم.

2- المصطلحات المستخدمة للدلالة على الشركات متعددة الجنسيات

لقد تعدد التسميات و المصطلحات المستخدمة للدلالة على الشركات متعددة الجنسيات، فهناك من يطلق عليها مصطلح الشركات عبر الوطنية، و منهم من أسماها بالشركات عابرة للقارات، و أيضاً الشركات الكوكبية، و سنتناول مختلف المصطلحات التي أطلقت عليها تبعا لمراحل التدويل التي مرت بها، في الجدول التالي:

جدول رقم (1،1): المصطلحات المستخدمة للدلالة على الشركات متعددة الجنسيات.

المصطلح	مراحل النشاط
الشركات الأجنبية	وهو المصطلح الأكثر شمولية، فهو يحوي كل شركة لها تسهيلات للنشاط خارج الدولة الأم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة و مهما كانت طبيعة النشاط
الشركات متعددة الجنسيات	يكفي أن ينتقل مستوى النشاط إلى بلدين أجنبيين
الشركات الشمولية	يجب أن يشمل نشاط هذه الشركات منتجات أخرى غير المنتج الأصلي ، و من غير في القطاع الأصلي.
الشركات عابرة للقارات	هي شركات لها فروع إنتاجية و تسويقية في العديد من الدول الأجنبية من قارات مختلفة، و هي مرحلة متقدمة من مراحل هذه الشركات
الشركات العالمية	هي شركات لها فروع تسويقية و إنتاجية في العديد من الدول و في القارات الخمس.
الشركات الكوكبية	هي شركات لها فروع إنتاجية أو تسويقية في كل الدول الأجنبية و في كل قارات العالم الخمس من هذا الكوكب، مثل شركة كوكا كولا التي وصل نشاطها إلى كل منطقة من كوكب الأرض.

المصدر: بوبكر بعداش، مظاهر العولمة من خلال نشاط الشركات العالمية متعددة الجنسيات - حالة قطاع البترول-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة الجزائر، 2010، ص: 72 .

و نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الشركة متعددة الجنسية تقع في المرحلة الثانية من التدويل، أي يكفي تواجدها في بلدين أجنيين من أجل تصنيفها على أنها شركة متعددة الجنسية، و هو ما يختلف مع التعاريف السابق ذكرها، أما آخر مرحلة من التدويل فتتمثل في الشركات الكوكبية التي شملت فروعها و أنشطتها جميع بقاع العالم.

و يرجع سبب اختيارنا لهذا المصطلح عن غيره، بسبب كونه الأكثر إستخداما في هذا المجال، و ذلك حتى بالنسبة للبحوث باللغات الأجنبية (Les firmes multinationales , Multinational companies)، إلى جانب كونه يشمل الشركات التي تمارس أنشطة في دولتين أجنبيتين على الأقل، من خلال فروع أو شركات تابعة، و هو ما يعد مناسباً لطبيعة الدراسة و التي تسلط الضوء على استراتيجيات التخطيط الضريبي على المستوى الدولي.

المطلب الثاني: نشأة الشركات متعددة الجنسيات

يمكن إرجاع نشأة الشركات متعددة الجنسيات إلى المراحل التالية:

1- المرحلة الأولى و الثانية: و المتمثلتان في :

1-1- المرحلة الأولى ما بين 1840 - 1914:

خلال هذه المرحلة كان المستثمرون الأوروبيون و الأمريكيون يقومون بتصدير السلع و الخدمات إلى جميع أنحاء العالم و لديهم استثمارات في مختلف البلدان، و تميزت هذه المرحلة بالبحث عن الموارد سواء المادية أو البشرية، في المستعمرات التابعة لدولها الأصلية، و من أبرز أمثلة الشركات متعددة الجنسيات آنذاك، الشركات البترولية STANDAR OIL, BRISTISH PETROLEUM... الخ، ثم ظهرت شركات متخصصة في المانوفاكشورية، و ذلك خلال سنة 1860، مثل المصنع الذي أنشأه ALFRED NOBEL سنة 1866، في ألمانيا و الخاص بصناعة الديناميت، و شركة

SINGER الأمريكية المتخصصة في صناعة آلات الحياكة، و التي أقامت أول مصنع لها في بريطانيا سنة 1867 و التي كانت تعتبر أول شركة متعددة الجنسية. كما تحولت الشركات المتعددة الجنسيات في هذه الفترة إلى شكل تجمع (كارتل و تروست)، و الذي شكل الدعامية الأساسية لاقتصاديات الدول الرأسمالية¹.

1-2- المرحلة الثانية ما بين 1914-1945:

شهدت هذه المرحلة ترسخا أكثر لمفهوم للشركات متعددة الجنسيات ، و انتشارا حقيقيا لها، حيث قدر الرصيد العالمي للاستثمارات الأجنبية المباشرة آنذاك ب 14 مليار دولار أمريكي، و كانت الشركات البريطانية المصدر الأكبر للاستثمار، ثم تليها الشركات الأمريكية، و الألمانية². إلا أن هذه المرحلة التي شهدت الحربين العالميتين، عرفت قيودا و إجراءات تمييزية مع الأجانب، حيث فرضت ألمانيا و أمريكا أن تكون شركاتها مملوكة كليا لمواطنيها فحسب، كما أدت الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1929 إلى انهيار الاقتصاد العالمي الشيء الذي أثر على المبادلات الدولية³.

و لقد عرفت هذه الفترة تشكيل أول كارتل للصلب سنة 1926، و أول كارتل للنفط 1928،

و التي اعتبرت الشكل المميز للشركات الدولية في تلك الفترة⁴.

¹ الجوزي جميلة، دحماني سامية، دور استراتيجيات الشركات متعددة الجنسيات في اتخاذ القرارات في ظل التطورات العالمية المتسارعة، المجلة الجزائرية للعولمة و السياسات الاقتصادية، العدد 06، الجزائر، 2015، ص: 85.

² أحمد عبد العزيز و آخرون، الشركات متعددة الجنسيات و أثرها على الدول النامية، مجلة الإدارة و الاقتصاد، العدد الخامس و الثمانون، العراق ، 2010، ص: 115.

³ شريفة جعدي، و آخرون، أثر استثمار الشركات متعددة الجنسيات على التنمية المحلية في الجنوب الشرقي الجزائري خلال الفترة (2006-2012)، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 01، الجزائر، ديسمبر 2014، ص: 15.

⁴ الجوزي جميلة، دحماني سامية، المصدر سبق ذكره، ص: 85.

2- المرحلة الثالثة و الرابعة : و المتمثلة في :

2-1- المرحلة الثالثة ما بين 1945-1970:

عرفت هذه المرحلة تطورا كبيرا في مجال الاستثمارات الدولية، و تنافسا بين الشركات الأوروبية و الشركات الأمريكية ، حيث تبوأَت هذه الأخيرة المرتبة الأولى بحلول سنة 1957، إذ بلغت الاستثمارات الأمريكية في أوربا حوالي 4.151 مليون دولار، أما سنة 1962 فبلغت 21.554 مليون دولار ، في حين بلغت الاستثمارات الأوروبية في أمريكا حوالي 3.753 مليون دولار، و في سنة 1962 لم تتجاوز هذه الاستثمارات 9 مليون دولار، و يرجع هذا التفوق إلى الامتيازات التي حققتها الشركات الأمريكية بعد الحرب، في الوقت الذي كانت الشركات الأوروبية تتخبط في مشاكل مالية، بسبب المشاكل الاقتصادية الناتجة عن الحربين العالميتين، في حين أن الولايات المتحدة الأمريكية منحت تسهيلات لشركاتها للاستثمار في الخارج، و سعت إلى إبرام اتفاقيات لضمان تسهيلات لاستثماراتها و ترحيل أرباحها للدولة الأم¹.

2-2- المرحلة الرابعة ما بعد 1970:

لقد عرفت هذه الفترة انطلاقة ديناميكية للشركات المتعددة الجنسيات بظهور لكل من الشركات الأوروبية و الشركات اليابانية، التي عملت على توسيع نشاطها في مختلف مناطق العالم، كما تنامي نشاط هذه الشركات في مجال التمويل بظهور بنوك متعددة الجنسية، و بالمقابل تراجع دور الشركات الأمريكية و الأوروبية في الدول النامية خلال هذه الفترة، بسبب ظاهرة التأمين، إلا أنها عادت للنشاط بعد دخول الدول النامية في أزمة مديونية، و لجوءها إلى الشركات الدولية للخروج من أزمتها

¹ شريفة جعدي و آخرون، المصدر سبق ذكره، ص: 15.

و للحصول على الخبرة التكنولوجية¹.

و تجدر الإشارة إلى أن هذه المرحلة شهدت ظهورا لشركات متعددة الجنسيات تابعة للدول النامية، مثل البرازيل، الصين، الهند، الأرجنتين،... الخ.

و أدى انتشار و ترسيخ ظاهرة العولمة الاقتصادية من خلال تدويل النشاط الاقتصادي و اتساع المبادلات التجارية و الاستثمار، و إزالة العوائق أمامها، إلى ارتفاع عدد الشركات متعددة الجنسيات في العالم بنسبة 500%، منذ سنة 1970 إلى أواخر القرن العشرين، حيث بلغ عددها سنة 1977، 10400 شركة، ثم قفز سنة 1996 إلى 40000 شركة يلحق بها ما يقارب 250000 فرع، أما بداية القرن الواحد و العشرين فقفز عددها إلى 63000 شركة، يتبعها 690000 فرع في العالم. و لقد بلغت إيرادات 500 شركة متعددة الجنسيات حوالي 44 % من الناتج المحلي الإجمالي، كما أن 80% من المبيعات حول العالم، تتم من خلال الشركات متعددة الجنسيات، بالإضافة إلى أن أكبر 600 شركة متعددة الجنسيات تحقق 25% من القيمة المضافة المولدة في إنتاج السلع عالميا و هذا ما يوضح وزن و أهمية هذه الشركات في الاقتصاد العالمي².

و يعود السبب وراء تعدد الجنسيات بالنسبة لهذا النوع من الشركات إلى العوامل التالية³:

- انخفاض تكاليف النقل؛
- ارتفاع القدرات الانتاجية؛
- انخفاض الوقت اللازم للنقل؛
- انتشار الايديولوجية الليبرالية و ظهور مناطق التبادل الحر؛

¹ الجوزي جميلة، دحمان سامية، المصدر سبق ذكره، ص ص: 85، 86.

² إكرام مياي، الإندماج في الاقتصاد العالمي و انعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر، دار هومة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2011، ص ص: 55-56.

³ شريفة جعدي و آخرون، المصدر سبق ذكره، ص: 16.

- تجانس الأنماط الاستهلاكية.

المطلب الثالث: خصائص الشركات متعددة الجنسيات و أسباب تطورها.

تملك الشركات متعددة الجنسيات خصائص تميزها عن غيرها من الشركات، و مجموعة من العوامل التي ساهمت في تطورها، و أدت إلى انتشارها عبر العالم.

1- خصائص الشركات متعددة الجنسيات: يشير الباحثون إلى وجود مجموعة من الخصائص

التي تميز الشركات متعددة الجنسيات و التي يمكن إيجازها في النقاط التالية:

أ- ضخامة حجمها: يتميز حجم الشركات متعددة الجنسيات بضخامته ، و الذي غالبا ما يقاس بمؤشر رقم الأعمال، حيث بلغت قيمة رقم الأعمال بالنسبة لشركة Apple سنة 2022 على سبيل المثال مبلغ 394.3 مليار دولار¹ ، و هو من بين أعلى المبيعات المحققة في العالم.

ب- انتشارها الجغرافي: حيث تملك هذه الشركات فروعاً و تمارس أنشطة في عدة دول، و في جميع أنحاء العالم، حيث يصل عدد المحلات التجارية لشركة Walmart على سبيل المثال 11400 محلاً، متواجدة في 26 دولة، موزعة خاصة عبر قارة أمريكا و أوروبا و آسيا، كما توظف أكثر من مليوني عامل²، و هذا إن دل على شيء فهو يدل على مدى انتشار مثل هذه الشركات و امتدادها الجغرافي إلى جميع أنحاء الكرة الأرضية.

ج- استخدام التكنولوجيا: إن قوة الشركات متعددة الجنسيات تكمن في هيمنتها على العلم و التكنولوجيا، مما يضمن لها وضعاً احتكاريًا ، و يسمح لها بتعظيم أرباحها³. و حسب استطلاع

¹ www.apple.com, consulté le 10/02/2023.

² www.abcbourse.com/analyses/chiffres/WMTu, consulté le : 10/02/2023.

³ لمزري مفيدة، سامي وردة، المصدر سبق ذكره، ص: 141.

لمكتب ألماني للذكاء الاقتصادي، حول الشركات الأكثر امتلاكاً لبراءات الاختراع¹، فإن شركة Microsoft الأمريكية المتخصصة في الاعلام الآلي تحوز على 18365 براءة اختراع إلى غاية سنة 2019، و هي تحتل بذلك المرتبة الأولى عالمياً، ثم تليها شركة IBM الأمريكية أيضاً بـ 15046 براءة اختراع، و هو ما يدل على استحواذ هذا النوع من الشركات على التكنولوجيا .

د- التنوع الشديد في المنتجات والأنشطة: فهذا التنوع يسمح لهذه الشركات بتوزيع المخاطر، لأن التخصص في نشاط واحد أو منتج واحد يزيد من درجة المخاطرة لارتباطها بسوق سلعية معينة². من المهم بمكان أن نشير إلى ارتفاع درجة تركيز الشركات الأم للشركات متعددة الجنسيات في الدول المتقدمة، حيث تسيطر الولايات المتحدة الأمريكية و انجلترا و فرنسا على نحو ثلاثة أرباع هذه الشركات الموجودة في العالم .

2- أسباب تطور الشركات متعددة الجنسيات

لقد مرت الشركات متعددة الجنسيات بعدة مراحل، منذ منتصف القرن التاسع عشر إلى غاية يومنا هذا، أين أصبحت شركات ضخمة، تنشط في جميع أنحاء العالم و كان لهذا التطور مجموعة من الأسباب نوجزها فيما يلي:

-إزالة القيود على التجارة و الاستثمار الأجنبي في العديد من البلدان؛

- انخفاض تكاليف النقل؛

- إنفتاح الأسواق الدولية لرؤوس الأموال و الأسواق المحلية، مما يسهل عملية اقتناء الأسهم

و السندات في الشركات الأجنبية؛

¹ Iplytics, who is patenting AI technology ?, Availabl at : www.iplytics.com/wp-content/uploads/2019/03/Iplytics-AI-report.pdf, consulté le 12/02/2023.

² شريفة جعدي و آخرون، المصدر سبق ذكره ، ص: 16.

- توفير الاستثمار الخارجي مزايا تنافسية للشركات متعددة الجنسيات أكثر من عملها كشركات

محلية؛

- ملائمة التكاليف الانتاجية و سياسة الدولة تجاه الاستثمارات الأجنبية.

و نظرا لخاصيتي ضخامة الشركات متعددة الجنسيات و انتشارها الجغرافي ، تكون بذلك خاضعة للضريبة في عدة دول، كما يمكن أن تخضع أرباحها لنفس الضريبة في أكثر من دولة، مرة في دولة مصدر الدخل، و مرة أخرى في دولة الإقامة ، و هذا ما سينتج عنه ارتفاع الضرائب التي تتحملها هذه الشركات ، فإنها تسعى بذلك لاستخدام استراتيجيات من أجل تخفيض قيمة الضريبة إلى أدنى المستويات، أو إلى تقاديبها في بعض الأحيان، و لتحقيق ذلك من الضروري امتلاك وظيفة جبائية قائمة بذاتها ، و العمل على تطويرها، و هذا ما سيكون محور المبحث التالي.

المبحث الثاني: مدخل إلى الوظيفة الجبائية.

تعتبر الضرائب من أهم الأعباء التي تتحملها الشركة، و التي غالبا ما تسعى إلى تخفيضها من أجل تحسين أدائها المالي، مما يستدعي إنشاء وظيفة جبائية ، مستقلة عن الوظيفة المالية، تعنى بجميع المسائل و الشؤون الضريبية للشركة و إدارتها، و سنتناول في هذا المبحث الاطار العام للوظيفة الجبائية.

المطلب الأول : مفهوم و فعالية الوظيفة الجبائية.

سنستعرض في هذا المبحث مفهوم الوظيفة الجبائية، و موقعها في الهيكل التنظيمي للشركة، بالإضافة إلى اطار فعالية هذه الوظيفة، و مختلف المهام المنوطة بها.

1- مفهوم الوظيفة الجبائية .

الوظيفة الجبائية هي فرع من فروع الوظيفة المالية، و هي عبارة عن مجموعة من المهام الجبائية الموكلة لموظف أو مجموعة من الموظفين مختصين بالجبائية، و لها قسم خاص داخل الشركة¹. و تهدف الوظيفة الجبائية منذ بداية ظهورها و تطورها إلى تحقيق هدفين أساسيين ألا و هما التحكم في كلا من الأعباء الضريبية، و المخاطر الضريبية. إلا أنه و مع انتشار ظاهرة العولمة الاقتصادية، و نتيجة لتغير بيئة الأعمال و انفصال الوظيفة الجبائية عن الوظيفة المالية، و كذا نظرا للأهمية المتزايدة للتشريعات المالية و المحاسبية و أثرها على الجانب الجبائي، ظهرت رهانات جديدة لهذه الوظيفة و المتمثلة في²:

¹ Phillipe Thirias, **Trois nouveau domaine de la fonction fiscale :audit des risques, taux effectif d'impôt,adaptation a la nouvelle donne comptable**, congré sur la fonction fiscale dans l'entreprise :les nouvelles défis, chambre de commerce et d'industrie de Paris, lundi 21 Mars 2005, P: 07.

² Jean-Luc Rossignol, **la gouvernance juridique et fiscale des entreprises**, Lavoisier, Paris, 2010,p:119.

✓ زيادة التركيز على الأخطار الجبائية؛

✓ جعل معدل الضريبة الفعلي أمثلاً؛

✓ التكيف مع المعايير المحاسبية و المالية الجديدة.

و تجدر الإشارة إلى أنه في المؤسسات المتوسطة و الصغيرة تكون الوظيفة الجبائية داخل مصلحة المالية، و يشرف عليها المسير المالي، في حين أنه في الشركات الكبيرة الحجم، مثل الشركات متعددة الجنسيات فتكون هذه الوظيفة مستقلة بذاتها، عن الوظيفة المالية و يشرف عليها مسير أو مسؤول جبائي، وهذا راجع للأهمية التي توليها مثل هذه الشركات لعامل الجبائية، خاصة و أنها تمارس أنشطة في دول عدة، و زيادة التزاماتها و أعبائها الضريبية بالمقارنة بالشركات متوسطة أو الصغيرة.

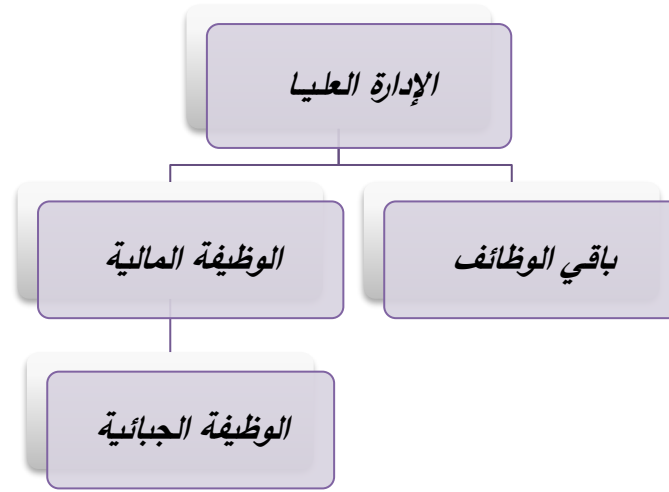
و حسب دراسة استطلاعية لمكتب kpmg سنة 2016، حول الإدارات الجبائية في الشركات حول العالم و كيفية تطورها¹، و التي شملت 36 شركة حول العالم، من مختلف المجالات، و استطلاع لـ 294 شخص مكلف بالعمليات و السياسات الجبائية داخل تلك الشركات، خلصت الدراسة إلى أن 77% من الشركات تضم الوظيفة الجبائية إلى الوظيفة المالية، في حين أن 23% فقط تجعلها كوظيفة مستقلة بذاتها عن باقي الوظائف، و كما أن واحد من أصل 10 مسيرين جبائيين فقط من يقدم تقريره مباشرة إلى المدير التنفيذي للشركة، و بالمقابل أكثر من ثلاثة أرباع المسيرين الجبائيين، يرفعون تقاريرهم إلى المدير المالي أو المسؤول عن الوظيفة المالية في الشركة.

و من خلال ما سبق يمكن توضيح موقعي تواجد الوظيفة الجبائية داخل الهيكل التنظيمي

للشركات من خلال الشكليات الموالين الموالين:

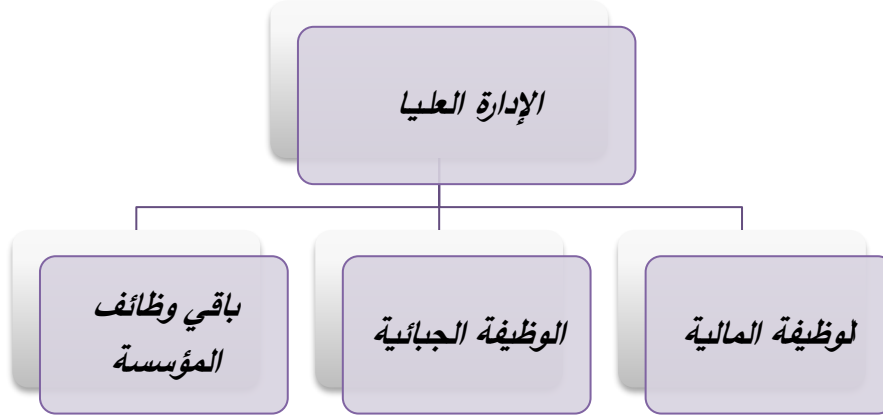
¹ Kpmg, A look inside tax department worldwide and how they involving, global tax benchmarking survey, 2016, pp : 1-2.

شكل رقم (1،1): الموقع الأول للوظيفة الجبائية في الهيكل التنظيمي للشركات.



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على دراسة: kpmg,op.cit, pp :1-2.

شكل رقم (2،1): الموقع الثاني للوظيفة الجبائية في الهيكل التنظيمي للشركات.



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على دراسة: kpmg,op.cit, p p 1-2.

حيث يوضح الشكل رقم (1،1) أن الوظيفة الجبائية عبارة عن جزء من الوظيفة المالية، و هي تابعة لها داخل الهيكل التنظيمي للشركة، و لا تتصل مباشرة بالإدارة العليا، و يعتبر الموقع الأكثر انتشارا في الشركات، بمختلف أحجامها، فقد تكون شركات صغيرة أو متوسطة أو كبيرة.

أما الشكل رقم (2،1) فيبين أن الوظيفة الجبائية قد تكون مستقلة عن الوظيفة المالية، و في

علاقة مباشرة مع الإدارة العليا، لكن هذه الحالة تعتبر قليلة الانتشار مقارنة بسابقتها، و نلاحظها خاصة في الشركات الكبرى مثل الشركات متعددة الجنسيات.

2 - فعالية الوظيفة الجبائية: من أهم المعايير التي تقيس من خلالها الشركات مدى فعالية

الوظيفة الجبائية ما يلي¹:

- التسيير الجيد للمخاطر الضريبية ؛
- تقادي العقوبات و الغرامات ؛
- الوصول الى معدل ضريبة فعلي قريب من المعدل المتوقع.

حيث يعتبر معدل الضريبة الفعلي من أهم المؤشرات المالية للشركة، و يعتبر مقياسا لمدى فعالية الوظيفة الجبائية، و الذي سنسلط عليه الضوء في الفصل اللاحق.

و ترى دراسة أخرى لمكتب المراجعة الأمريكي **pwc** حول الرؤية المستقبلية للوظيفة الجبائية² أن فعالية الوظيفة الجبائية تنطلق من إعداد خطة ضريبية استراتيجية، و التي تتطلب تحقيقها توفر مجموعة من المدخلات و التي هي عبارة ن أدوات و مهارات ضرورية لممارسة الوظيفة الجبائية بفعالية، و المتمثلة في:

- هيكل و تنظيم الوظيفة الجبائية داخل الشركة، و الذي يتطلب توزيع فعالا للمهام بين العاملين بهذه الوظيفة ؛

- امتلاك الشركة للمهارات و الكفاءات المتخصصة في مجال الجباية؛

- ادارة و قيادة الوظيفة الجبائية بما يتماشى مع الأهداف العامة للشركة؛

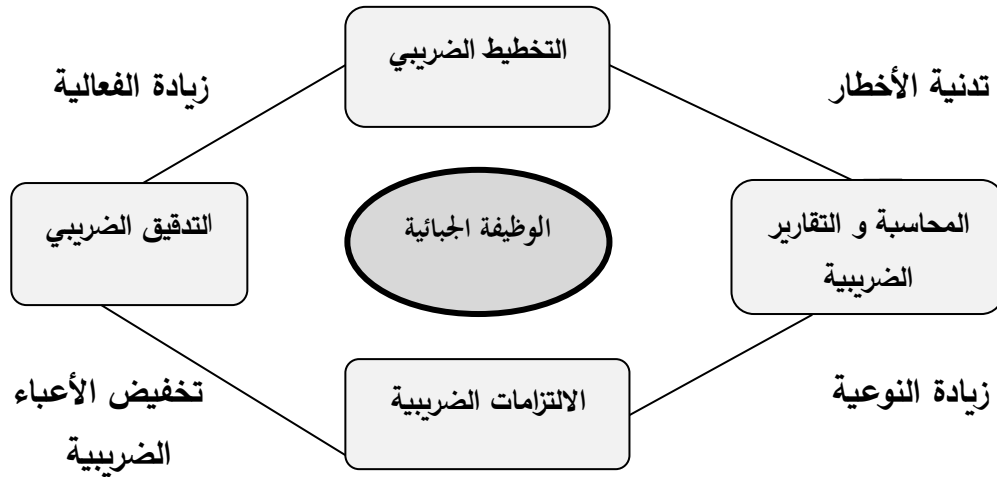
- التحكم في المخاطر الجبائية؛

¹ Kpmg, op.cit, p :2.

² Pwc, **excutive summary** sur le site : [Executive summary \(pwc.com\)](https://www.pwc.com/Executive-summary), Consulté le 15/12/2021.

- تحسين سير العمليات بكفاءة و دقة؛
 - ضمان توفير معلومات ذات نوعية، و السهر على إدارتها و استخدامها بالشكل المناسب؛
 - الاستثمار في أنظمة تكنولوجية فعالة لتبسيط العمليات المرتبطة بالوظيفة الجبائية و أتمتتها؛
 - وجود اتصال جيد بين المتعاملين الداخليين و الخارجيين للوظيفة الجبائية .
- إن توفر هذه المدخلات يسمح للوظيفة الجبائية بأن تضمن القيام بالمهام المنوطة بها، و المتمثلة في القيام بتخطيط ضريبي فعال، و إعداد التقارير المحاسبية و الجبائية اللازمة، إلى جانب السهر على الوفاء بالالتزامات الضريبية للشركة، بالإضافة إلى التدقيق في المسائل الجبائية، و هذا وفقا للشكل الموالي:

شكل رقم(1، 3): اطار فعالية الوظيفة الجبائية.



Source : PWC, op.cit, Consulté le : 15/12/2021.

كما يوضح الشكل أعلاه أن التنسيق بين مختلف مهام الوظيفة الجبائية ، يسمح بتدنية المخاطر المرتبطة بها، و زيادة نوعية المعلومات و التقارير الضريبية، و القيام بالأعمال بفعالية، إلى جانب تخفيض الأعباء الضريبية التي تتحملها الشركة.

المطلب الثاني: تطور الوظيفة الجبائية و مهامها.

و يتضمن هذا المطلب تطور الوظيفة الجبائية عبر الزمن و رهاناتها الجديدة، بالإضافة إلى تحديد أهم المهام المنوطة بها.

1- تطور الوظيفة الجبائية: من أجل فهم الرهانات الجديدة للوظيفة الجبائية ، لابد من الإشارة

إلى أنها و منذ ثمانينات القرن الماضين مرت بثلاث مراحل أساسية ألا و هي¹:

➤ فترة ثمانينات القرن العشرين: خلال هذه الفترة تمحور الدور الرئيسي للوظيفة الجبائية حول "تخفيض التكاليف"، و التأكد من أن الشركة أو المجمع ملتزم بتقديم جميع تصريحاته الجبائية اللازمة ؛

➤ فترة تسعينات القرن العشرين: أصبح من الضروري على الوظيفة الجبائية "خلق قيمة مضافة"،

و ذلك من خلال الوفورات الضريبية، و المساهمة في تحسين الأداء المالي للشركة؛

➤ منذ بداية القرن الواحد و العشرين إلى غاية اليوم: بالإضافة إلى المهام السابقة، أصبح على

عائق المسيرين الجبائيين مهمة جديدة ، ألا و هي التحكم في المخاطر.

2- مهام الوظيفة الجبائية:

حسب دراسة حديثة فإن أهم المهام المنوطة بالمسيرين الجبائيين موضحة في الجدول الموالي:

¹ Jean Luc Rossignol, op.cit, p :127.

جدول رقم (2، 1): أهم مهام الوظيفة الجبائية.

الموارد المستخدمة	مهام الوظيفة الجبائية
43.9%	إدارة التصريحات الجبائية
27.8%	التخطيط الضريبي
19.2%	تحديد و إدارة المخاطر
9.2%	التدقيق و الرقابة الجبائية

Source :Jean Luc Rossignol,op.cit, p :128.

و يتضح من الجدول أعلاه أن إدارة التصريحات الجبائية لها الأولوية من بين مهام الوظيفة الجبائية ثم يليها التخطيط الضريبي، و الذي يعتبر موضوع بحثنا، حيث توليه الشركات أهمية بالغة، من أجل تحسين أدائها المالي و الجبائي، ثم يأتي بعدها تحديد و إدارة المخاطر الضريبية، و أخيرا القيام بالتدقيق و الرقابة الجبائية.

و تتطلب مهمة إدارة التصريحات الجبائية المعرفة التامة بجميع التصريحات الجبائية الواجب تأديتها للمصالح الجبائية مثل التصريح السنوي للضريبة على أرباح الشركات، أو التصريح السنوي للفوائد و الأجور، و توفير المعلومات اللازمة لتعبئتها، و كذا الإلمام بجميع القوانين و الاجراءات الضريبية و غيرها، من أجل الإعداد الجيد لتلك التصريحات من حيث الشكل و المضمون، و وفقا للآجال المحددة لها.

أما المقصود بالمخاطر الضريبية هو تلك الأعباء الإضافية التي تتحملها الشركة، بسبب عدم احترامها للقواعد الضريبية، أي العقوبات و الغرامات عموما، إذ ينشأ الخطر الضريبي نتيجة عدم

احترام التشريع الجبائي، أو بسبب الغموض و التعقيد في النظام الضريبي¹.

و من أجل إدارة تلك المخاطر على الشركة إتخاذ التدابير الوقائية التالية²:

- احترام القواعد الجبائية المتعلقة بالتصريح و احترام آجال الدفع؛
- أن توكل مهمة التخطيط الضريبي لمختص يلم بالقواعد الضريبية، و إنشاء خلية جبائية مكلفة بالتحسين الدائم لعملية التخطيط الضريبي؛
- القيام باجراءات الرقابة الجبائية الداخلية، و تطوير مهمة التدقيق الجبائي؛
- إنشاء قاعدة بيانات تسمح بمعالجة المعلومات، و اطلاع المسييرين على المستجدات في المجال الجبائي.

أما مهمة التدقيق الجبائي فهي عبارة عن الفحص الانتقادي للوضع الجبائي للشخص طبيعي

أو اعتباري بهدف صياغة التقييم³.

حيث يسمح التدقيق الجبائي بتقييم مدى الامتثال للقواعد الضريبية المعمول بها، كما يتطلب المعرفة العامة بالشركة و تكوين ملف جبائي دائم، يتضمن معلومات و مستندات ضريبية للشركة مثل التصريح بالوجود، القوانين الجبائية الخاضعة لها، كما يتضمن التدقيق الجبائي تقييما لنظام الرقابة الداخلية، من خلال جمع المعلومات المرتبطة بالوظيفة الجبائية مثل وجود الوظيفة الجبائية و مدى كفاءة المسؤول عنها، ثم تحديد المشكلة الجبائية و البحث عن سبل معالجتها⁴.

و نلاحظ أن أداء كل مهمة من مهام الوظيفة الجبائية يتطلب التنسيق بين المهام الأخرى ، فمن

¹ Jaques Duhem, Michel Jammes, **Audit et gestion fiscale de l'entreprise**, edition EPE, Paris, 1986, p : 75.

² صالح حميداتو، سارة ميسي، **الخطر الجبائي و علاقته بالدور الاقتصادي للمؤسسة**، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 04، العدد 02، جامعة الوادي، الجزائر، 2019، ص: 69.

³ Patrice Bougon, **Audit et gestion fiscale**, Tome1, Edition CLET, Paris, 1986, p : 17.

⁴ سعيدي أحلام، بن موفقي علي، **دور التدقيق الجبائي في تحسين الأداء الجبائي للشركة : دراسة حالة**، مجلة قيس للدراسات الانسانية و الاجتماعية، المجلد 06، العدد 02، أكتوبر، 2022، ص ص : 1063-1064.

أجل إدارة المخاطر الجبائية لابد من الإدارة الفعالة و السليمة للتصريحات، إلى جانب القيام بتخطيط ضريبي جيد، فكل هذه المهام متكاملة فيما بينها، و تحقيق كل واحدة منها ، يساهم في تحقيق الأخرى. و سنخصص المبحث التالي من بحثنا لدراسة مهمة التخطيط الضريبي التي تعتبر ضرورية للقيام بالوظيفة الجبائية بكفاءة.

المبحث الثالث: الإطار المفاهيمي للتخطيط الضريبي

تعتبر عملية التخطيط الضريبي من بين المهام الأساسية للوظيفة الجبائية، و تتطلب معرفة و تحليلا ليس فقط للمعلومات و الالتزامات الجبائية للشركة ، و إنما أيضا لجميع المعطيات المالية، و المحاسبية، و القانونية، و الاقتصادية ، و غيرها من المعطيات المتعلقة بالبيئة المحيطة بها، و التي تؤثر على الشركة ، و على عبئها الضريبي، و ذلك حتى يتسنى للمسير الجبائي ، القيام بتخطيط ضريبي سليم ، و دقيق، و فعال، من أجل تحقيق الأهداف المرجوة ، و التي من أهمها تحسين الأداء الكلي للشركة، بصفة عامة، و أدائها الجبائي بصفة خاصة.

أما إذا كانت أنشطة الشركة تمارس على مستوى دولي ، فإن عملية التخطيط الضريبي تزداد تعقيدا، و صعوبة، و ذلك لأنه يصبح من الضروري دراسة و تحليل البيئة الاقتصادية، و القانونية، و التشريعات الجبائية، و قوانين الاستثمار، و التحفيزات الممنوحة، بالإضافة إلى الاطلاع على الاتفاقيات الجبائية المبرمة، و غيرها من المعطيات في أكثر من دولة.

المطلب الأول: ماهية التخطيط الضريبي

يتناول هذا المطلب كلا من مفهوم التخطيط و التخطيط الضريبي، إلى جانب المصطلحات المستخدمة للدلالة عليه، و الأهمية التي يكتسبها بالنسبة للشركات.

1- مفهوم التخطيط الضريبي

يعد التخطيط أحد أهم وظائف الإدارة التي يتوقف عليها نجاح أي نشاط اقتصادي، حيث يرى هنري فايول أن: " التخطيط يعني التوقع بما سيكون عليه الوضع في المستقبل مع الاستعداد لهذا

المستقبل".¹ فالتخطيط يقوم أولاً على عملية التنبؤ بالأحداث اللاحقة ، من ثم وضع الخطط المناسبة لذلك.

أما كونت فيرى أن التخطيط هو "عبارة عن التقرير المقدم بما يجب عمله، وكيف يمكن عمله، و من الذي يقوم بالعمل، فهو يغطي الفجوة بين ما نحن فيه و ما نرغب في الوصول إليه".² و حسب هذا التعريف فإن التخطيط يقوم على تحديد دقيق لجميع المهام، و الموارد البشرية التي تقوم بها، و الكيفية التي تسمح بتنفيذها، إلى جانب كونه يسمح بتحقيق الأهداف المرجوة. كما تتضمن عملية التخطيط جمع البيانات و تحليلها، و دراسة نتائجها من المعلومات، حيث يمكن المسؤولين من رسم سياساتهم، و اصطفاء أفضل البدائل المطروحة عليهم و اتخاذ أفضل القرارات.³

و إذا كان التخطيط المالي يشمل جميع الجوانب المالية للمشروع الاقتصادي، فإن التخطيط الضريبي يشمل جميع الأنشطة و القرارات التي من شأنها تخفيض الضرائب المدفوعة. إذ يرى كل من **Wolfson و Scholes** أن التخطيط الضريبي يهدف إلى تعظيم الأداء من خلال البحث عن تخفيض جميع التكاليف ، سواء التكاليف الجبائية أو تكاليف الصفقات.⁴

و يتضح من خلال هذا التعريف أن التخطيط الضريبي يقوم على عملية بحث ، من أجل تخفيض التكاليف ، و ليست بالعملية العشوائية، فهي مبنية على معلومات و دراسة، و تهدف إلى

¹ أحمد عبد الستار الصباب و آخرون، أساسيات الإدارة الحديثة، الإصدار الرابع، خوارزم العلمية للنشر و التوزيع، المملكة العربية السعودية، 2013، ص: 64.

² علي الشراقوي، العملية الإدارية - وظائف المدير-، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2002، ص: 169.

³ غيداء وليد درويش، أثر استخدام الأنظمة المحاسبية الالكترونية على تحسين عملية التخطيط المالي في جامعة البلقاء التطبيقية، مذكرة ماجستير، كلية الأعمال، جامعة عمان العربية، 2017، ص: 20.

⁴ Myron Scholes et al, **Taxes and business strategy: A planning approach**, global edition , 2015, p p : 19-20.

تعظيم الأداء ، أي أن لهذه العملية أثر على الأداء العام للشركة.

كما يعرف التخطيط الضريبي على أنه عبارة عن الاستراتيجيات التي يتبعها الممول (أفراد أو منظمات أعمال) للوصول بالالتزامات الضريبية المتوقعة إلى حدها الأدنى، و في ذات الوقت تضمن الامتثال للتشريع الضريبي¹. أي أن عملية التخطيط الضريبي تقوم على اعداد و اتباع مجموعة من الاستراتيجيات لتخفيض الالتزامات الضريبية ، دون مخالفة القوانين.

أما حسب منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية OCDE، فإن التخطيط الضريبي هو عبارة عن "الاجراءات المتخذة من طرف المكلف في اطار شؤونه الجبائية المهنية، أو الشخصية، بهدف تخفيض عبء الضريبي²". فالهدف من التخطيط الضريبي حسب هذه المنظمة هو تخفيض العبء الضريبي.

كما يعرف التخطيط الضريبي أيضا على أنه " محاولة تخفيض قيمة الضريبة المستحقة وفقا للقانون، مستفيدا من الثغرات القانونية ، مما تتيحه القوانين و التعليمات الضريبية من مجالات، و هو يختلف من دولة إلى أخرى و من تشريع لآخر"³. حيث سلط هذا التعريف الضوء على احترام التخطيط الضريبي للقوانين، لكنه بالمقابل يسعى للاستفادة من الثغرات الموجودة فيها، كما أن ممارساته و طرقه تختلف من دولة لأخرى.

كما يرى باحث آخر أن التخطيط الضريبي " عبارة عن أداة يتم استخدامها للاستفادة القصوى من

¹ نبيل عبد الرؤوف ابراهيم، مدخل مقترح لقياس أثر التخطيط الضريبي على الأداء المالي للشركات المتداولة في سوق المال المصري (دراسة ميدانية)، مجلة الشروق للعلوم التجارية، العدد السابع، جويلية 2013، مصر، ص: 12.

² Assemblée Nationale de la République Française , l'optimisation fiscale des entreprise dans un contexte international, Rapport d'information n :1423, 10/07/2013, p :23.

³ نضال رشيد صبري، محاسبة ضريبة الدخل، الطبعة الأولى، دار عين شمس للنشر و التوزيع، القاهرة، 1998، ص: 243.

قوانين الضرائب المحلية و من الاتفاقيات الدولية للوصول إلى أدنى عبء ضريبي في ضوء القوانين المطبقة¹. و يشير هذا التعريف إلى استخدام التخطيط الضريبي ليس فقط للقوانين الضريبية، و إنما أيضا للاتفاقيات الدولية من أجل تخفيض العبء الضريبي. و تتمثل هذه الاتفاقيات في اتفاقيات منع الازدواج الضريبي الدولي، الثنائية، و المتعددة الأطراف، و التي تتضمن إجراءات تسمح للمكلف الدولي، سواء كان فردا أو شركة، بتفادي الخضوع لنفس الضريبة، على نفس الدخل، في أكثر من دولة، و بالتالي تخفيض عبئه الضريبي، وذلك من خلال تحديد الدولة التي لها الحق في فرض الضريبة.

و مما سبق يمكن اعتبار التخطيط الضريبي أنه عملية منظمة و مدروسة، يسعى من خلالها المكلف بالضريبة إلى تخفيض عبئه الضريبي، و تحقيق وفورات ضريبة، وذلك من خلال الاستفادة من القوانين و التشريعات، و المراسيم، السارية المفعول، و كذا محاولة الاستفادة من الثغرات الموجودة فيها.

و من المهم بمكان أن نشير إلى أنه يوجد من المفكرين من يرى أنه يمكن للتخطيط الضريبي أن يصبح عدواني (Aggressive)، بحيث يصبح عملية تجنب للضريبة، تحترم فيها القواعد و القوانين الضريبة، و لكن يكون فيها تعدي على روح القانون².

2- المصطلحات المستخدمة للدلالة على التخطيط الضريبي

يعود أصل مصطلح التخطيط الضريبي إلى المصطلح المستخدم لدى الأنجلوسكسونيين

¹ سوزي عدلي ناشد، ظاهرة التهرب الضريبي الدولي و آثاره على الدول النامية، منشورات الحلبي الحقوقية، 2008 ص: 03.

² صابر عباسي، أهمية استخدام مصاريف البحث و التطوير في عدوانية تسيير الضريبة - دراسة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية عالية التكنولوجيا-، مجلة دراسات جبائية، المجلد 04، العدد 02، 2015، ص: 172.

و المتمثل في TAX PLANNING ، أما لدى الفرنكوفونيين فتعددت المصطلحات المستخدمة فيوجد من يستخدم مصطلح PLANIFICATION FISCALE ، أو OPTIMISATION FISCALE ، كما يستخدمون أيضا مصطلح GESTION FISCALE للدلالة على التخطيط الضريبي.

أما باللغة العربية، فهناك من يستخدم الاستراتيجية الجبائية للدلالة على التخطيط الضريبي، أو مصطلح التسيير الجبائي ، و يعود سبب استعمال الباحثة لمصطلح التخطيط الضريبي عن غيره، باعتباره الأقرب للمصطلح الأصلي الانجليزي Tax planning .

3- أهمية و مبادئ التخطيط الضريبي: حيث تكمن أهمية التخطيط الضريبي فيما يلي¹:

➤ يعمل التخطيط الضريبي على الوصول بالالتزامات الضريبية إلى أدنى المستويات، و بالتالي يساعد الشركات على توفير الأموال اللازمة للاستثمار و النمو بحيث يصبح التخطيط الضريبي أهم مصادر رأس المال العامل؛

➤ يساعد التخطيط الضريبي على تخفيض العبء الضريبي بطرق قانونية، لذلك فهو يحقق للمكلف الفرصة الكاملة للتخطيط المالي و اتخاذ القرارات التمويلية و الاستثمارية على أساس سليم؛

➤ يعمل التخطيط الضريبي على زيادة قدرة الشركات على استغلال أصولها بكفاءة، وضمان سهولة الرقابة على سير الخطة من خلال تحليل الانحرافات، و العمل على تصحيحها بأفضل الطرق.

¹ جبر ابراهيم الداعور، جميل حسن النجار، أثر التخطيط الضريبي على الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة، كلية الاقتصاد و العلوم الادارية، جامعة غزة، فلسطين، 2017، ص ص: 52، 53.

➤ يساعد التخطيط الضريبي الشركات بشكل عام، و تلك المدرجة في السوق المالي بشكل

خاص، من العمل على توجيه استثماراتها في المجالات التي تحقق وفورات ضريبية.

كما يركز التخطيط الضريبي على المبادئ التالية¹:

- **التعرف على الضرائب:** نظرا لكون تخفيض العبء الضريبي من أهم العوامل التي تؤدي إلى تحسين أداء و قيمة المؤسسة، فإنه من الضروري أن يتعرف المديرون والمسؤولون عن الوظيفة الجبائية، على أساسيات الضرائب الواجبة الدفع، و كيفية تطبيقها ، من أجل ممارسة وظائفهم بفعالية.

- **تحديد المسائل الضريبية:** أن المديرين الذين بإمكانهم تحديد و فهم المسائل الضريبية، تكون لهم القدرة على إيجاد الحلول المناسبة، أفضل من مستشاري الضرائب، و ذلك راجع لاكتشاف المديرين للمشكلة عند نشأتها.

- **الضرائب و القرارات التشغيلية:** تعتبر الضرائب كالتعبئة على الدخل و الضرائب على الملكية و الرسوم على رقم الأعمال أحد أهم النفقات التي تتحملها الشركات خاصة في الدول الرأسمالية، و التي تؤثر على القرارات التشغيلية بإعتبارها تستند بشكل عام إلى التدفقات النقدية بعد الضرائب.

- **الضرائب و التدفق النقدي:** أن الضرائب التي تتحملها الشركات تكون ملزمة بدفعها وفق رزنامة تحددها السلطات الضريبية المختصة مما يستدعي مراعاة تلك الرزنامة عند القيام بالتخطيط الضريبي خاصة و أن ذلك يؤثر على التدفق النقدي.

¹ ميمون عماد رشيد، ولهي بوعلام، دور التخطيط الضريبي في الاستفادة من التحفيزات الجبائية المتعلقة بالضريبة على ارباح الشركات- دراسة حالة مؤسسات اقتصادية جزائرية خلال الفترة 2012-2018- ، مجلة البحوث في العلوم المالية و المحاسبية، المجلد رقم 06، العدد 02، 2021، ص: 67.

المطلب الثاني: أساسيات حول التخطيط الضريبي

و نستعرض فيما يلي أهم الأساسيات حول التخطيط الضريبي:

1 - مقارنة بين التخطيط الضريبي و التجنب و التهرب الضريبيين.

من المهم بمكان في هذا المجال أن نفرق بين كل من التخطيط الضريبي و التجنب الضريبي والتهرب الضريبي، حيث و إن تشابهت هذه المفاهيم من حيث الهدف الذي تسعى إلى تحقيقه، والمتمثل في تخفيض قيمة الضريبة و منه العبء الضريبي على المكلف، تبقى تختلف في العديد من النقاط ، و سنتطرق فيما يلي إلى تعريف كل من التجنب الضريبي و التهرب الضريبي:

يتمثل التجنب الضريبي في استخدام المكلف لأساليب مشروعة في تخفيض مقدار الضريبة المستحقة عليه دون اللجوء لأية عملية مخططة¹. و يتضح من خلال هذا التعريف أن التجنب الضريبي يكون فيه احترام للقوانين، بهدف تخفيض الضريبة، غير أنه يختلف عن التخطيط الضريبي بسبب غياب عملية التخطيط المسبق، و إنما يمارسه المكلف بطريقة تلقائية .

أما التهرب الضريبي فهو عبارة عن التلاعب الذي يتم بواسطة الممولين لتخفيف عبء الضريبة بالطرق غير القانونية². أي أن التهرب الضريبي يختلف عن التخطيط الضريبي، في عدم احترامه للقواعد و القوانين الضريبية.

و بالتالي فعندما نتحدث عن الممارسات المشروعة لتخفيض الضريبة المستحقة من طرف المكلف فإننا نتحدث إما عن التخطيط الضريبي أو التجنب الضريبي، أما إذا كانت تلك الممارسات فيها تعد على القانون فنكون بصدد تهرب ضريبي.

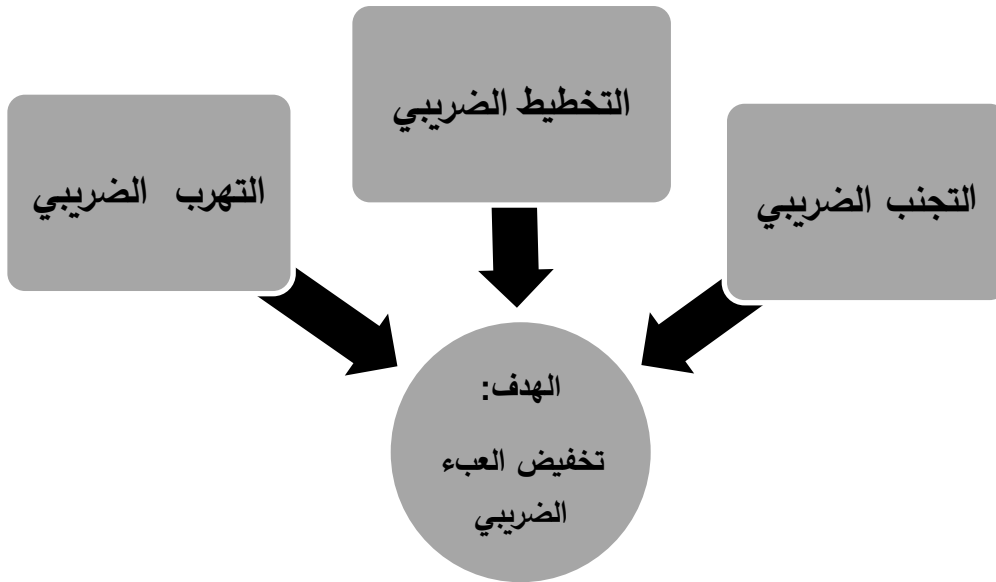
و مما سبق فإن كل من التخطيط الضريبي ، و التجنب الضريبي ، و التهرب الضريبي، يتشابه

¹ John Graham, Campbell Harvey, **The theory and practice of corporate finance : Evidence from the field**, Journal of financial economics, N :60, 2001,p : 07.

² نبيل عبد الرؤوف ابراهيم، المصدر سبق ذكره، ص: 06.

في الهدف المرجو تحقيقه، و المتمثل في تخفيض العبء الضريبي كما هو موضح في الشكل الموالي:

شكل رقم (1، 4): يمثل وجه التشابه بين التخطيط الضريبي و التجنب و التهرب الضريبيين.



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التحليل.

أما أوجه الاختلاف فيمكن توضيحها من خلال الشكل الموالي:

شكل رقم (1، 5): يمثل أوجه الاختلاف بين التخطيط و التجنب و التهرب الضريبي.

التهرب الضريبي	التجنب الضريبي	التخطيط الضريبي
• لا يحترم القواعد و القوانين الضريبية.	• عملية غير مخطط لها. • يحترم القوانين. • يكون اثره على المدى القصير.	• عملية مخطط لها. • يحترم القوانين. • يكون اثره على المدى الطويل.

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على التحليل.

2 - مزايا و مساوئ التخطيط الضريبي: يسمح التخطيط الضريبي بتحقيق مجموعة من المزايا نذكر

منها¹:

- زيادة قدرة الشركة على استخدام أصولها بكفاءة من خلال وضع خطط شاملة للالتزامات الضريبية و المالية على حد سواء؛
 - ضمان اطلاع الشركة على مختلف القوانين الضريبية و القوانين ذات الصلة بصفة دورية؛
 - تحقيق أهداف الدولة بخصوص تشجيع الاستثمار و تحقيق التنمية ؛
 - ضمان سهولة الرقابة على سير و عمل الخطة الضريبية من خلال تحليل الانحرافات وتصحيحها.
- أما مساوئ التخطيط الضريبي فنوجزها فيما يلي:

إن ممارسة الشركات للتخطيط الضريبي، و خاصة في شكله العدواني، و الذي يسمح بتخفيض الضريبة إلى أدنى المستويات، و يكون فيه خرق لروح القانون، يؤدي إلى استنزاف الخزينة العامة للدول مصدر الدخل، من الضرائب التي كانت من المفروض تحصيلها من هذه الشركات، و يكون التأثير كبيرا خاصة على اقتصاديات الدول النامية التي هي بحاجة ماسة إلى مثل تلك التحصيلات الضريبية لإنشاء البنى التحتية و المشاريع العامة و النهوض باقتصادياتها.

أما من جانب الشركات، فيمكن أن يتسبب التخطيط الضريبي في اختياها للاستثمار في مجالات ذات عائد منخفض، أو ذات مخاطرة مرتفعة، نظرا للتحفيزات و الاعفاءات التي تمنحها الدولة المضيفة من أجل تشجيع الاستثمار فيها²، و هنا يمكن أن تسبب التخطيط الضريبي في ارتفاع تكلفة الفرصة البديلة، كما يمكن أن يضر التخطيط الضريبي العدواني بسمعة الشركة في السوق.

¹ محمد علي محفوظ، التخطيط الضريبي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية (دراسة ميدانية)، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد و الادارة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2004، ص: 30.

² رمضان صديق، التجنب الضريبي بين الإباحة و الحظر في التشريع المقارن و المصري، دار النهضة العربية للنشر و التوزيع، القاهرة، 2011، ص: 31.

3- دوافع و خصائص التخطيط الضريبي:

و تتمثل العوامل التي تدفع الشركات إلى ممارسة التخطيط الضريبي في العناصر التالية:

3-1-دوافع التخطيط الضريبي: إن الدافع الأساسي وراء قيام الشركات بالتخطيط الضريبي هو

الإستفادة من الاختلافات الموجودة بين القوانين الضريبية للدول، و الثغرات الموجودة في تلك القوانين، و كذا الإستفادة من الاعفاءات و التحفيزات الجبائية الممنوحة من طرف الدول على حدى، أو في اطار اتفاقيات تفادي الازدواج الضريبي، خاصة في ظل انتشار الاقتصاد الرقمي ، الذي سمح بظهور أساليب و طرق جديدة للمعاملات و الصفقات، مما يسمح لتلك الشركات بتحقيق وفورات ضريبية و عوائد مالية، من شأنها الرفع من صافي الربح بعد الضريبة، و الرفع من أداء و قيمة المؤسسة ، إلى جانب الرفع من قدرتها التنافسية¹.

3-2- خصائص التخطيط الضريبي: يتسم التخطيط الضريبي بمجموعة من خصائص يمكن

إيجازها فيما يلي²:

- عملية التخطيط الضريبي لا بد و أن تعد مقدما و يحدد لها جدول زمني؛
- يجب أن يكون الهدف الوحيد من هذه العملية هو التخطيط الضريبي و ليس التهرب الضريبي؛
- يجب أن تعد عملية التخطيط الضريبي بقدر من المرونة حتى يضمن لها الاستمرار؛
- يجب الأخذ في الاعتبار تكاليف و منافع التخطيط الضريبي، و قياس القيمة المضافة بصفة مستمرة لتقييم أداء الخطط و تحسينها بصفة مستمرة؛
- المعرفة بالقوانين و التشريعات الضريبة و متابعة تطورها؛

¹ علي جلابة، بن اعمارة منصور، التخطيط الضريبي كأداة للرفع من قيمة المؤسسة الاقتصادية- دراسة حالة شركة Apple- ، مجلة التواصل في الاقتصاد و القانون، المجلد 26، العدد 4، 2020، ص: 95.

² المصدر نفسه، ص: .

- الاهتمام بالأثر الضريبي بوصفه أحد المتغيرات المهمة التي تؤثر على إنتاج الشركة و استثمارها.

المطلب الثالث: التخطيط الضريبي الفعال و التخطيط الضريبي الدولي.

سننطلق في هذا المطلب للمفاتيح الأساسية للتخطيط الضريبي الفعال، إلى جانب تناول موضوع التخطيط الضريبي الدولي باعتباره الشكل الممارس من طرف الشركات متعددة الجنسيات موضوع بحثنا.

1- المفاتيح الأساسية للتخطيط الضريبي الفعال: اعتبر كل من Scholes و Wolfson أن

المفاتيح الأساسية للتخطيط الضريبي الفعال، و فق منظور التخطيط الشامل تتمثل فيما يلي¹:

- يتطلب التخطيط الضريبي الفعال إشراك جميع أطراف الصفقة، فعلى المخطط أن يأخذ بعين الاعتبار الآثار الضريبية للصفقة المقترحة و بالنسبة لجميع الأطراف، أي بنهج شامل و متعدد الأطراف و ليس بنهج أحادي الطرف.

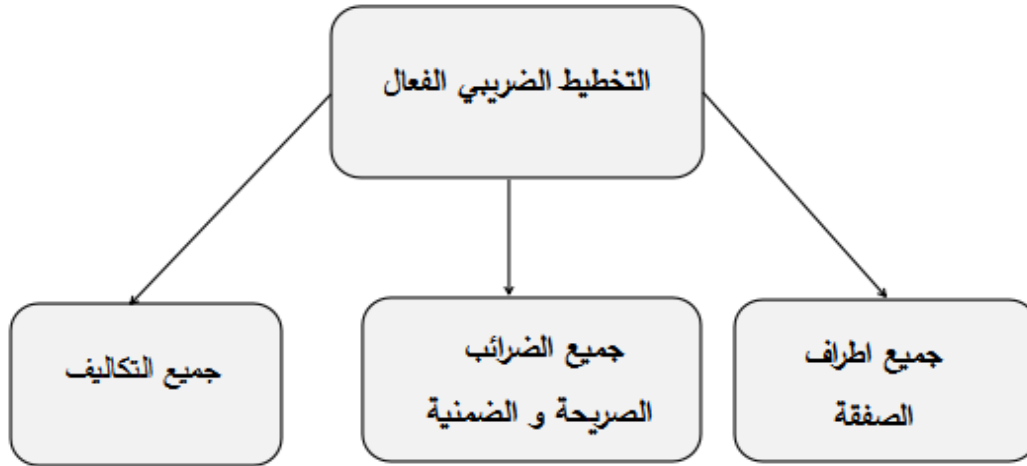
- يتطلب التخطيط الضريبي الفعال من المخطط أن يأخذ بعين الاعتبار جميع الضرائب، سواء كانت صريحة أو ضمنية. حيث عند اتخاذ قرارات الاستثمار أو التمويل مثلا، لا نحتسب فقط الضرائب الصريحة التي تدفع مباشرة للمصالح الضريبية، و إنما الضمنية منها أيضا.

- يقوم التخطيط الضريبي الفعال على قيام المخطط بالأخذ بعين الاعتبار جميع التكاليف التي تتحملها الشركة، و اعتبار الضرائب واحدة منها. إذ قد تتطلب بعض الخطط الضريبية المقترحة، إعادة هيكلة تكون مكلفة للشركة، من أجل تنفيذها.

و مما سبق يمكننا تمثيل العناصر الأساسية للتخطيط الضريبي الفعال فيما يلي:

¹ Myron Scholes et al, Op.cit, pp : 19,20

الشكل رقم (1،6): المفاتيح الأساسية للتخطيط الضريبي الفعال.



Source: Myron Scholes et al, Op.cit, pp : 19,20.

2-التخطيط الضريبي الدولي.

من المهم بمكان أن نسلط الضوء على التخطيط الضريبي الدولي باعتباره شكلا أكثر توسعا و تعقيدا من التخطيط الضريبي الذي يتم على مستوى محلي فقط¹، و هو التخطيط الضريبي الذي تتم ممارسته من طرف الشركات متعددة الجنسيات كما ذكرنا سابقا.

بافتراض عدم وجود اختلافات بين الأنظمة الضريبية للدول، فإن قرار الاستثمار و مكان تواجده يحكمه معدل العائد على الاستثمار²، غير أنه في ظل تبني الدول لأنظمة و تشريعات ضريبية متباينة، فإن الشركات المتعددة الجنسيات تسعى للاستفادة من هذا التباين، من خلال الاستثمار و ممارسة أنشطة في مناطق جغرافية تفرض ضرائب منخفضة، لغرض تخفيض فاتورتها الضريبية، فيصبح بذلك عامل الضريبة أحد محددات الاستثمار.

¹ Fatouhi Kawla, Wafa Ghardallou, **International tax planning techniques : A review of littérature**, Journal of applied accounting research, vol 21, num 02, april 2020, p: 330.

² Stephene Sorbe, Asa Johansson, **International tax planning fixed investment**, OECD economics department working papers N 85, OECD Publishing, 2017, p : 6.

و يقصد بالتخطيط الضريبي الدولي مجموعة الأساليب و الأدوات القانونية المستخدمة من طرف الشركات التي تمارس أنشطة في أكثر من دولة، و التي يكون الهدف منها الاستفادة من الامتيازات الضريبية التي تمنحها الدول و الأقاليم ذات ضغط ضريبي منخفض¹.

كما يسمح التخطيط الضريبي الدولي للشركات متعددة الجنسيات بالاستفادة من المزايا الجبائية الممنوحة في اطار الاتفاقيات الجبائية الثنائية أو متعددة الأطراف، كالأجراءات الاتفاقية التي تسمح بتقادي الازدواج الضريبي الدولي، إلى جانب التعرف على الثغرات القانونية المتواجدة في مختلف التشريعات الضريبية للدول مصدر الدخل* أو الإقامة**.

و تتميز الأساليب و التقنيات التي تتبعها الشركات متعددة الجنسيات في اطار تخطيطها الضريبي بتعقدها ، باعتبار تلك الشركات تدخل ضمن الاختصاصات الضريبية لعدة دول، و هذا ما يتطلب منها الفهم الجيد لأنظمتها و تشريعاتها الضريبية، إلى جانب المعرفة التامة بشبكة الاتفاقيات الجبائية سارية المفعول، كما تتميز هذه الأساليب بتطورها بصفة مستمرة ، من طرف موارد بشرية ذات كفاءة قادرة على مواكبة المستجدات القانونية و الاقتصادية.

و غالبا ما يطلق اصطلاحا على تلك الأساليب بالاستراتيجيات** ، نظرا لكونها خططا تستمر لفترات زمنية متوسطة أو طويلة، إلى جانب الأهمية التي تكتسيها ، فبناءها يعتمد مجموعة من القرارات الهيكلية و الحيوية بالنسبة للشركة، كاختيار نوع و مكان الاستثمار.

و في ترى منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية (OCDE) في تقريرها حول تسرب الأساس الضريبي و تحويل الأرباح ، أن استراتيجيات التخطيط الضريبي تسمح باستغلال الثغرات المتواجدة

¹ What is international tax planning an consulting, from :www.internationalwealth.info/en/tax-planning-en/what-is-international-tax-planning-and-counseling/, consulté 20/03/2023.

** استخدم هذا المصطلح من طرف منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية OCDE في تقريرها حول BEPS تسرب الأساس الضريبي و تحويل الأرباح، إلى جانب العديد من الباحثين و مكاتب الاستشارة الجبائية حول العالم.

في بنية النظام الضريبي الدولي من أجل تحويل الأرباح سوريا إلى المناطق التي تنخفض أو تتعدم فيها الضرائب على الأنشطة الاقتصادية¹.

و سنركز في بحثنا على أهم ثلاث استراتيجيات متبعة من طرف الشركات متعددة الجنسيات ألا وهي استراتيجية سعر تحويل الصفقات بين الشركة الأم و فروعها، و استراتيجية انشاء فروع و شركات تابعة في الملاجئ الضريبية، بالإضافة إلى استراتيجية التمويل عن طريق الديون ما بين الشركة الأم و فروعها كم هو موضح في الشكل رقم (1،7).

شكل رقم (1،7): يوضح أهم استراتيجيات التخطيط الضريبي الدولي .



المصدر: من إعداد الباحثة .

كما قد تلجأ الشركات متعددة الجنسيات إلى استخدام استراتيجيات أخرى مثل إعادة هيكلة و تنظيم أنشطتها لأغراض ضريبية، كما قد تبرز بين أكثر من استراتيجية واحدة، و تنسق بينها، من أجل تخفيض العبء الضريبي إلى أدنى المستويات.

و سننظر لهذه الاستراتيجيات بمزيد من التحليل ، و كذا أثرها على الأداء الجبائي للشركات في الفصل الثالث، و قبل ذلك سنتعرف على الاطار النظري للأداء الجبائي في الفصل الموالي .

¹www.oecd.org/tax/aggressive/, consulté le : 20/03/2023.

خلاصة

تناول هذا الفصل موضوع الشركات متعددة الجنسيات التي هي محور دراستنا، و التي تعتبر من أبرز أشكال الاستثمار الدولي، و من أهم العوامل التي أدت إلى تحرير المبادلات الدولية، و انتقال المعرفة و التكنولوجيا، و لقد أدى خضوعها للضرائب في العديد من الدول، إلى ارتفاع أعبائها الجبائية، هذا ما دفعها لإيلاء أهمية للوظيفة الجبائية، و التي تهتم بكافة الشؤون الضريبية لتلك الشركات، و العمل على إيجاد السبل الملائمة لتخفيض تلك الأعباء بطرق لا تتعارض مع القوانين الضريبية للدول، مع مراعاة الأخطار الضريبية و تدنيته.

و هذا ما يجعلها بصدد ممارسة التخطيط الضريبي، الذي يقوم على الاستفادة مما يتيح القوانين الضريبية للدول من حوافز، و العمل على اكتشاف الثغرات، و الاستفادة منها ، بغرض تخفيض ضريبتها العالمية، من خلال اعتماد مجموعة من الاستراتيجيات الملائمة لذلك، و هذا ما يؤثر على أداءها، و الذي سيكون موضوع الفصل اللاحق.

الفصل الثاني: الأدبيات النظرية للأداء الجبائي

تمهيد

تولي الشركات متعددة الجنسيات أهمية كبيرة للضريبة ، إذ تسخر كافة الامكانيات المادية والبشرية اللازمة من أجل تسييرها، و العمل على تخفيضها، باعتبارها من أهم الأعباء الواجبة الدفع، و هذا ما يسمح لها بتحقيق أداء جبائي جيد، و الذي هو جزء من الأداء الكلي، حيث يقوم هذا الأخير على الاستفادة من الاختلافات بين القوانين الضريبة للدول، و الثغرات المتواجدة بهذه القوانين، و التحفيزات الجبائية الممنوحة، إلى جانب الاجراءات الاتفاقية. و في هذا الصدد، سيتمحور هذا الفصل حول الأدبيات النظرية المتعلقة بالأداء و الأداء الجبائي، إلى جانب تخصيص المبحث الأخير منه لتناول مفهوم عدوانية الضريبة في الشركات متعددة الجنسيات، باعتبارها ميزة التخطيط الضريبي لهذه الشركات. و ذلك وفق التقسيم التالي:

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الأداء.

المبحث الثاني: الاطار النظري للأداء الجبائي.

المبحث الثالث: عدوانية الضريبة في الشركات متعددة الجنسيات.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الأداء.

يعتبر الأداء من المفاهيم الشائعة في مجال التسيير و الاقتصاد، حيث استقطب اهتمام العديد من الباحثين و المفكرين في هذا المجال. و سنتناول في هذا المبحث ماهية الأداء و خصائصه و أنواعه، بالإضافة إلى التطرق إلى مفهوم عملية قياس و تقييم الأداء.

المطلب الأول: ماهية الأداء .

1 - تعريف الأداء: للأداء عدة تعاريف نذكر منها:

يعرف **Kherakhem** الأداء على أنه "تأدية عمل أو إنجاز نشاط أو تنفيذ مهمة، بمعنى القيام بفعل يساعد على الوصول إلى الأهداف المسطرة¹.

و يتضح لنا من خلال هذا التعريف أن الأداء يتمثل في مختلف الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة في سبيل تحقيقها للأهداف المنشودة.

كما يرى كل من **Bromily.J** و **Miller** أن الأداء هو "انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة للموارد المالية والبشرية، و استغلالها بكفاءة وفعالية بصورة تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها². و نلاحظ من خلال هذا التعريف أن تحقيق الأداء يتوقف على الاستخدام الكفء لمختلف موارد المؤسسة، بغرض الوصول إلى أهدافها و تحقيق بذلك الفعالية.

أيضا يمكن أن نستشف من التعريف نفسه أن أهمية هذا المفهوم بالنسبة لمؤسسات الأعمال تكمن في أن الأداء يستعمل للحكم على هذه المؤسسات من حيث قدرتها على تحقيق أهدافها، و مدى التزامها بالرشادة في الوصول إلى ذلك (أي مدى عقلانية الطريقة المتبعة).

¹ مصطفى يوسف، إدارة الأداء، دار حامد للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص: 16.

² عداي الحسين فلاح حسن، الإدارة الاستراتيجية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، 2000، ص: 231.

كما يعرف **P.Druker** على أنه " قدرة المؤسسة على الإستمرارية و البقاء محققة التوازن بين رضا المساهمين والعمال"¹.

نستنتج من هذا التعريف أن الأداء يعد معيارا لمدى تحقيق المؤسسة لهدفها الأسمى ، المتمثل في البقاء و الاستمرارية في ممارسة نشاطها، و كذا السعي لتحقيق رضا جميع الأطراف من ملاك و عمال.

و نرى من خلال التعاريف السابقة أن الأداء يرتبط بممارسة المؤسسة لنشاطها و استخدامها لمواردها بشكل كفاء و العمل على تحقيق نتائج ترقى إلى مستوى أهدافها، و هو ما يضمن لها تحقيق الفعالية، إذ تعتبر هذه العناصر هي المكونات الأساسية للأداء.

2- مكونات و أنواع الأداء :

2-1- مكونات الأداء : كما رأينا سابقا ، فإن تحقيق المؤسسة للأداء الجيد ، يتوقف على مدى تحقيقها لكلا من الكفاءة و الفعالية، و هذا ما سنتناوله فيما يلي:

أ-الفعالية: تعد الفعالية أداة من الأدوات المستخدمة في مراقبة التسيير في المؤسسة ، و من هذا المنطلق فإن الفعالية هي معيار يعكس درجة تحقيق الأهداف المسطرة². حيث يرى الباحث

Plauchet أن الفعالية هي " القدرة على تحقيق النشاط المرتقب الوصول إلى النتائج المرتقبة"³. فإن تحقيق المؤسسة للفعالية يرتبط بمدى قدرتها على تحقيق أهدافها المسطرة.

ب- الكفاءة : كما هو الحال بالنسبة لمفهوم الأداء، فقد اختلفت التعاريف المقدمة لمصطلح الكفاءة،

¹ Lorino Phillipe & al, **Pilotage de l'entreprise et contrôle de gestion**, Dunod, Paris, 2013, P :08.

² مصطفى يوسف ، المصدر سبق ذكره، ص: 23.

³ المصدر نفسه، نفس الصفحة.

و سنتعرض لأهمها فيما يلي:

➤ تعريف **Wellber et Ruekertsz** : يرى هذان الباحثان أن الكفاءة هي " قدرة مردودية

المؤسسة "، بمعنى أن الكفاءة هي مقياس لمردودية المؤسسة.

➤ أما **Vincent Plauchet** فيرى أن الكفاءة هي "القدرة على القيام بالعمل المطلوب بقليل من

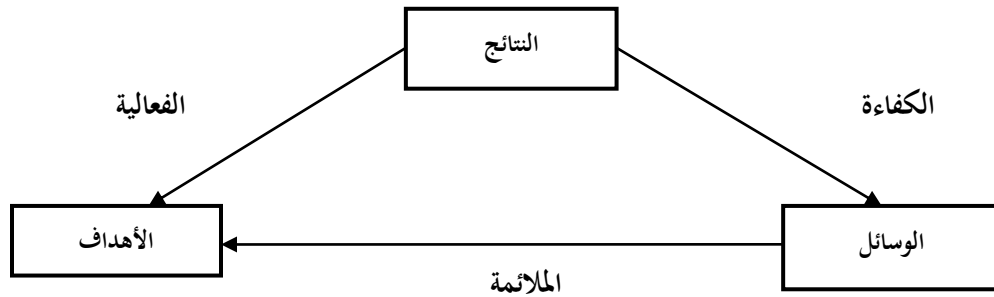
الامكانيات و النشاط الكفاء هو النشاط الأقل تكلفة"¹. حيث يرى هذا الباحث أن الكفاءة ترتبط

بانخفاض التكلفة، أي انجاز المهام بأقل تكلفة.

➤ ويرى **Bartoli** بأن أداء المؤسسة هو عبارة عن العلاقة بين عناصر: النتائج، الموارد،

الأهداف، والتي يمكن تخليصها في الشكل التالي²:

شكل رقم (2،1) : يمثل مثلث الأداء .



Source : Catherine Fourier et al, **Tension entre indicateur de production et indicateur de décurité**, Revu activité, vol 8, n :1,2011,p :49.

كما تجدر الإشارة إلى أن هناك العديد من الخصائص لمفهوم الأداء نذكر منها:

- **الأداء مفهوم واسع**: حيث يختلف مفهوم الأداء باختلاف الجهة التي تستخدمه، حيث يمكن أن يشمل الأرباح إذا تعلق الأمر بمالكي المؤسسة، أو يعني المردودية والقدرة على المنافسة عند

¹ Vincent Plauchet, **Mesure et amelioration des performances industrielles**, Tome 2, UPMF, Paris, 2006, p : 06.

² Alae El Bekouri, **Revue de littérature du concept « Performance logistique » : un essai de synthèse**, European Scientific Journal, Volume 17, N : 23, July 2021, p : 213.

مسيرتي المؤسسة، أما عند العمال فقد يعني الأجر الجيد و المنح؛

• **الأداء مفهوم متطور:** إن تطور المعايير التي يتحدد الأداء على أساسها يجعل منه مفهوما متطورا، بإعتبار العوامل التي تتحكم في نجاح المؤسسة في المرحلة الأولى لدخول السوق يمكن أن تكون غير ملائمة للحكم على أداء المؤسسة والتي تمر بمرحلة النمو و النضج؛

• **الأداء مفهوم شامل:** يستخدم المسيرين في المؤسسة مجموعة واسعة من المؤشرات لقياس الأداء فمنها: ما هو مالي، إقتصادي، محاسبي...إلخ.

2-2- أنواع الأداء: ينقسم الأداء حسب أربعة معايير إلى الأنواع التالية:

أ- **حسب معيار المصدر:** وفقا لهذا المعيار، يمكن تقسيم أداء المؤسسة إلى نوعين، الأداء الداخلي والأداء الخارجي .

• **الأداء الداخلي :** هو ذلك الأداء التي تنتجه المؤسسة بفضل ما تملكه من موارد و يتمثل في:

- **الأداء البشري:** هو أداء أفراد المؤسسة الذين يمكن اعتبارهم مورد استراتيجي قادر على صنع القيمة و تحقيق الأفضلية التنافسية من خلال تسيير مهاراتهم؛

- **الأداء التقني :** ويتمثل في قدرة المؤسسة على استعمال إستثماراتها بشكل فعال.

- **الأداء المالي:** ويكمن في فعالية تعبئة أو استخدام الوسائل المالية المتاحة . فالأداء الداخلي هو الأداء الناتج من مواردها الضرورية لسير نشاطها من موارد بشرية، موارد مالية، موارد مادية.

• **الأداء الخارجي :** هو " الأداء الناتج عن التغيرات التي تحدث في المحيط الخارجي للمؤسسة " ¹ . فالمؤسسة لا تتسبب في إحداثه ولكن المحيط الخارجي هو الذي يولده.

¹ Bernard Martor, **Contole de gestion social**, Librairie Vuibert, Paris,,1999 , p : 236.

فهذا النوع بصفة عامة يظهر في النتائج الجيدة التي تتحصل عليها المؤسسة كارتفاع رقم الأعمال نتيجة لارتفاع سعر البيع أو خروج أحد المنافسين، وارتفاع القيمة المضافة مقارنة بالسنة الماضية نتيجة لانخفاض أسعار المواد واللوازم والخدمات، فكل هذه التغيرات تنعكس على الأداء سواء بالإيجاب أو بالسلب.

ب- **حسب معيار الشمولية:** ينقسم الأداء حسب هذا المعيار إلى أداء كلي وأداء جزئي :

- **الأداء الكلي:** هو الذي يتجسد بالإنجازات التي ساهمت جميع العناصر والوظائف أو الأنظمة الفرعية للمؤسسة في تحقيقها، و لا يمكن نسب إنجازها إلى عنصر دون مساهمة باقي العناصر، وفي إطار هذا النوع من الأداء يمكن الحديث عن مدى وكيفيات بلوغ المؤسسة أهدافها الشاملة كالاستمرارية، الشمولية، الأرباح، النمو... إلخ .
- **الأداء الجزئي:** وهو الذي يتحقق على مستوى الأنظمة الفرعية للمؤسسة، وينقسم بدوره إلى عدة أنواع تختلف باختلاف المعيار المعتمد لتقسيم عناصر المؤسسة، حيث يمكن أن ينقسم حسب المعيار الوظيفي إلى : أداء الوظيفة المالية، أداء وظيفة الأفراد، أداء وظيفة التمويل، أداء وظيفة الإنتاج، وأداء وظيفة التسويق . والأداء الكلي في الحقيقة هو عبارة عن تفاعل أداءات الأنظمة الفرعية.

ج- **حسب المعيار الوظيفي:** يرتبط هذا المعيار بالتنظيم، لأن هذا الأخير هو الذي يحدد الوظائف والنشاطات التي تمارسها المؤسسة . إذن ينقسم الأداء في هذه الحالة حسب الوظائف المسندة إلى المؤسسة التي يمكن حصرها في الوظائف الخمس التالية: وظيفة المالية، وظيفة الإنتاج، وظيفة الموارد البشرية، وظيفة التسويق، ووظيفة التمويل، ويضيف البعض الآخر وظيفة البحث والتطوير ووظيفة العلاقات العامة.

د- حسب معيار الطبيعة: تبعا لهذا المعيار الذي من خلاله تقسم المؤسسة أهدافها إلى أهداف اقتصادية، أهداف اجتماعية، أهداف تكنولوجية، أهداف سياسية... يمكن تصنيف الأداء إلى أداء اقتصادي، أداء اجتماعي، أداء تكنولوجي، أداء سياسي.

3- العوامل المؤثرة على الأداء: تنقسم العوامل المؤثرة على الأداء إلى عوامل خارجية و أخرى داخلية¹:

- عوامل خارجية: و تتمثل في مجموعة القيود التي تخرج عن نطاق التحكم، و بالتالي قد تشكل آثارها فرصا يسمح باستغلالها في تحسين الأداء، كما قد تشكل خطرا يؤثر سلبا على أدائها، خاصة إذا تميزت بعدم الثبات و التعقيد؛

- عوامل داخلية: و تشمل مختلف المتغيرات الناتجة عن تفاعل عناصر المؤسسة الداخلية و التي تؤثر على أدائها، و يمكن للمسير التحكم فيها و تحدث فيها تغيرات تسمح بزيادة آثارها الايجابية و التقليل من آثارها السلبية.

المطلب الثاني: قياس و تقييم الأداء.

تقوم الشركات بعملية قياس الأداء قبل التمكن من المرور إلى مرحلة التقييم و ذلك كما يلي:

1- مفهوم و أهمية قياس الأداء.

1-1- مفهوم قياس الأداء:

تعرف عملية قياس الأداء بأنها " اكتشاف و تحسين تلك الأنشطة التي تؤثر على ربحية المنظمة، و ذلك من خلال مجموعة من المؤشرات التي ترتبط بأداء المنظمة في الماضي و المستقبل

¹ السعيد بربيش، نعيمة يحيوي، أهمية التكامل بين أدوات مراقبة التسيير في تقييم أداء المنظمات و زيادة فعاليتها (دراسة حالة ملبنة الأوراس)، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، المجلد 01، العدد 2012، 1، ص: 298.

بهدف تقييم مدى تحقيق المنظمة لأهدافها المحددة في الوقت الحاضر ¹.

إن قياس الأداء هي عملية إدارية لا بد أن تهتم بثلاثة عناصر أساسية و المتمثلة في ².

➤ الانتاجية: و التي تتبع أداء المؤسسة في الانتفاع بمواردها لخلق القيمة حيث تتطلب البيئة

التنافسية و التركيز على الاستخدام الكفء لمدخلات موارد المؤسسة؛

➤ الجودة الشاملة: و تتم باهتمام المؤسسة بالتحسن المستمر لآعمالها لتقابل المتطلبات

المتغيرة للعملاء؛

➤ التنافسية: و التي تعني قدرة المؤسسة على الاستمرار و الاحتفاظ بجاذبيتها لعملائها

و مساهميتها في الأجل الطويل.

1-2-أهمية قياس الأداء: تحتل عملية قياس الأداء أهمية بالغة بالنسبة للمؤسسة، و التي يمكن

إيجازها في النقاط التالية ³:

-تركز عملية القياس الاهتمام على ما يجب انجازه، و توفر التغذية العكسية حول مدى تحقيق

الاهداف؛

- إن قياس الأداء يساعد على اعطاء توضيحات حول تنفيذ البرامج و التكاليف المتعلقة بها؛

- إن قياس الأداء يوفر بيانات حقيقية تسمح باتخاذ قرارات سليمة حول عمليات المؤسسة؛

- يسمح قياس الأداء بالتعرف على واقع عملياتها من أجل التنبؤ بالمستقبل، و الوصول إلى أهدافها.

¹ المنظمة العربية للتنمية الإدارية، قياس و تقييم الأداء كمدخل لتحسين جودة الأداء، القاهرة، 2009، ص:193.

² مصطفى يوسف، المصدر سبق ذكره، ص:35.

³ مصطفى يوسف، المصدر سبق ذكره، ص: 34.

2- مفهوم تقييم الأداء: إن المقصود بتقييم الأداء هو كل من العناصر التالية¹:

- تحديد إلى أي مدى استطاعت الإدارة تحقيق المهام المحددة لها؛
- معرفة أسباب الانحرافات عن مقياس الأداء المحدد؛
- اقتراح أساليب معالجة النواحي الخارجة عن نطاق تحكم الإدارة؛
- وضع الحوافز لتحسين الأداء؛
- وضع أسس للمقارنة بين مختلف الأنشطة في الوحدة الاقتصادية.

3- أهمية و أهداف تقييم الأداء :

3-1- أهمية تقييم الأداء : يحتل تقييم الأداء أهمية كبيرة بالنسبة للمؤسسة نظرا لتحقيقه ما يلي:

- يعتبر تقييم الأداء أهم الركائز التي تبنى عليها عملية المراقبة؛
- يفيد تقييم الأداء بصورة مباشرة في تشخيص المشكلات و حلها و معرفة مواطن القوة و الضعف في المنشأة؛
- يعتبر من أهم دعائم رسم السياسات العامة سواء على مستوى المنشأة أو على مستوى الصناعة أو على مستوى الدولة؛
- اختبار مدى تحقيق المنشأة للأهداف الموضوعة باستخدام البيانات المالية و الإحصائية ؛
- معرفة مدى سلامة السياسات و الإستراتيجيات خلال السنة المالية .

3-2- أهداف تقييم الأداء : يتمثل الهدف العام لعملية تقييم الأداء، التأكد من أن الأداء الفعلي يتم

وفقا للخطط الموضوعة و المرسومة. إلا أن هناك بعض الأهداف الأخرى لتقييم الأداء يمكن

¹ Michael Allison , Jude Kaye, **Strategic Planning for non profit organization: A practical guide and workbook**, 2nd edition, NJ, 2005, pp: 1,2.

إيجازها في النقاط التالية:

- كشف بعض المشكلات الإدارية و التنظيمية، حيث تكفل الدراسة التحليلية لنتائج التقارير الكشف عن بعض العيوب التنظيمية أو الإدارية؛
- تقدير صلاحية أنظمة شؤون العاملين الأخرى، إذ تعتبر عملية تقييم بمثابة اختبار لمدى سلامة و نجاح الطرق المستخدمة في الاختيار و التعيين؛
- تحديد مسؤولية كل مركز أو قسم في الوحدة الاقتصادية عن مواطن الخلل و الضعف في النشاط الذي يطلع فيها ، من خلال قياس إنتاجية كل قسم من أقسام العملية الإنتاجية و تحديد انجازاته سلبا أو إيجابا الأمر الذي من شأنه خلق منافسة بين الأقسام باتجاه رفع مستوى أداء الوحدة؛
- تنشيط الأجهزة الرقابية على أداء عملها عن طريق المعلومات التي يقدمها تقويم الأداء فيكون بمقدورها التحقق من قيام الشركات العامة بنشاطها بكفاءة عالية و انجازها لأهدافها المرسومة كما هو مطلوب حيث تقدم تقارير الأداء أفضل المعلومات التي يمكن أن تستخدم في متابعة و تطوير المتطلبات الإدارية و الاقتصادية و المالية لمختلف الوحدات الاقتصادية ؛
- العمل على الحصول على أفضل عائد و دفع حركة التنمية يتم عادة من خلال التوسع و إقامة المنظمات الجديدة.

المبحث الثاني: الاطار النظري للأداء الجبائي.

و سيخصص هذا المبحث للتطرق إلى الاطار النظري للأداء الجبائي من خلال عرض مفهوم الأداء الجبائي و مختلف العوامل المؤثرة عليه، إلى جانب تخصيص المطلب الثاني لقياس هذا الأداء من خلال مؤشر معدل الضريبة الفعلي.

المطلب الأول: مفهوم الأداء الجبائي و العوامل المؤثرة عليه.

من المهم بمكان أن نشير إلى أن المقصود بالأداء الجبائي في هذا الصدد هو الأداء الجبائي للشركات و هو ما يختلف عن مفهوم الأداء الجبائي للادارات الضريبية، حيث يرتبط هذا الأخير أساسا بفعالية الإدارة الضريبية في التحصيل الضريبي و تطبيق القوانين الضريبية ، و تحسين الخدمات المقدمة للمكلفين بالضريبة.

1- مفهوم الأداء الجبائي.

يعد الأداء الجبائي جزءا من الأداء الكلي للشركة، فتحقيق الشركة لأداء جبائي يندرج في اطار تحقيقها للأداء بصفة عامة . و يرتبط الأداء الجبائي برغبة الشركة في تخفيض عبئها الجبائي من خلال تحسين كفاءة اتخاذ القرارات و زيادة فعالية العملية الجبائية ككل¹. فالأداء من الناحية الجبائية يرتبط بقدرة الشركة على تخفيض الضريبة واجبة الدفع، و كذا العمل على زيادة فعاليتها في اتخاذ القرارات و تحسين سيرورة العمليات ذات الطابع الجبائي.

و يمكن اعتبار الأداء الجبائي على أنه نتاج تخفيض دخل المؤسسة الخاضع للضريبة على المدى القصير من خلال استخدام مختلف ممارسات التسيير الضريبي بطريقة عدوانية، أي من خلال الاستفادة من الاختلاف الموجود في تفسير التشريعات الضريبية، و القيام بممارسات ضريبية تقع

¹Jean Luc Rossignol, **Fiscalite et responsabilité globale de l'entreprise**, Management et avenir, vol 3, n : 33, 201, pp 178-179.

ضمن المنطقة الرمادية (منطقة تداخل الممارسات القانونية و غير القانونية)¹.

فالأداء الجبائي هو عبارة عن النتيجة التي تحصلها الشركة عن عملية تخطيطها الضريبي ، و ذلك باستخدام مختلف الاستراتيجيات و الممارسات و التي من شأنها التأثير على الأداء الجبائي باعتباره متغيرا تابعا لعملية التخطيط الضريبي، ، هذا ما سيؤدي بدوره إلى تحسين أدائها الجبائي.

2- العوامل المؤثرة على الأداء الجبائي.

توجد مجموعة من العوامل التي يمكن من خلالها التأثير على الأداء الجبائي للشركة، و التي يمكن تقسيمها إلى ثلاث مجموعات و سنستعرضها فيما يلي:

2-1-العوامل المرتبطة بالتحويل غير المباشر للأرباح²: تعتمد المجمعات بصفة عامة، والشركات متعددة الجنسيات بصفة خاصة إلى عملية تحويل غير مباشر للأرباح بهدف الرفع في أدائها الجبائي، و ذلك من خلال الاختلافات في معدلات الضريبة المفروضة، و الغموض الذي يكتنف عملية تحديد سعر التحويل، بالإضافة إلى حجم الشركة و وضعيتها المالية، بالإضافة إلى عوامل أخرى من شأنها التأثير على عملية التحويل غير المباشر للأرباح.

- الاختلاف في معدلات الضريبة المفروضة: يتمثل سعر التحويل في السعر المحدد من طرف منشأتين من نفس المجمع، و الذي تسدده احدهما لقاء حصولها على منتجات أو خدمات التي من منشأة أخرى. و نظرا للعلاقة التي تربط مثل هتين الشركتين، باعتبار كل منهما فرع من نفس المجمع، تصبح عملية تحديد هذا السعر غير موضوعية ، و غالبا لا تخضع للمنافسة التامة، و إنما

¹ Ines Menchaoui, **Identification et impact de la gestion fiscale sur performance fiscale des groupes de sociétés: une étude menée dans le contexte tunisien**, Thèse de docteur en science de gestion, université de tunis El Manar et universite de Franche-Comté, Faculté des sciences économiques et science de gestion de Tunis, p: 142.

² Ines Menchaoui, Op.cit, pp : 144-148.

تستخدم لنقل الأرباح إلى الفروع المتواجدة في الدول التي تفرض أقل ضريبة على الأرباح لرفع أداؤها الجبائي، و بالمقابل الرفع في التكاليف لدى الفروع ، أو الشركة الأم المتواجدة في الدولة ذات الضغط الضريبي المرتفع؛

- الغموض في عملية تحديد سعر التحويل: أن عملية تحديد سعر التحويل المطبق بين الفروع، أو بين الشركة الأم و فروعها يمكن أن يتم بعدة طرق، لكنه غالبا ما يكون خاضعا لرغبة الإدارة العليا في الشركة الأم، و يختلف عن سعر السوق الذي يحدد بناءا على العرض و الطلب، نظرا للعلاقة التبعية بين تلك الشركات، و لقد أصدرت منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية في هذا المجال دليلا يشمل الطرق التي يسمح للشركات اتباعها لتحديد هذا السعر، و من المهم بمكان أن نشير إلى أن أفضل طريقة يمكن اتباعها هو السعر الخاضع للمنافسة الكاملة، و التي سيتم التطرق لها في الفصل الثالث؛

- حجم مجمع الشركات: قام JACOB بدراسة حول أثر حجم الشركة على عملية تحويلها للأرباح حيث توصل إلى أن المجمعات الصغيرة لا تتأثر كثيرا بعملية تحويل الأرباح، عكس المجمعات الكبيرة، التي يكون تأثيرها كبيرا، اي أن حجم الشركة له أثر كبير على عملية تحويل الأرباح.

- الوضعية المالية للشركة: غالبا ما تلجأ الشركات إلى تخفيض عبئها الضريبة من خلال نقل الأرباح من شركة حققت أرباحا إلى شركة أو فرع آخر حقق خسارة، كما تمارس بعض الدول لنظام تجميع النتائج العالمية، مما يسمح للشركات الأم بتحويل الخسائر من فروعها ، و بالتالي دفع ضريبة أقل في الدول التي تتواجد بها الشركات الأم و التي غالبا ما تكون ذات ضغط ضريبي مرتفع، وكذلك هو الحال بالنسبة للشركات الأمريكية؛

2-2- العوامل المتعلقة باستخدام الديون¹: غالبا ما تلجأ الشركات للتأثير على أدائها الجبائي إلى استخدام الديون ما بين الشركات التابعة و المتواجدة في دول مختلفة، و حسب Taylor et Richardson فإن استخدام الديون لتخفيض العبء الضريبي راجع لسببين هما تخفيض رأس المال، واختلاف جنسيات الفروع.

- ممارسات تخفيض رأس المال: تتمثل هذه العملية في تمويل الاستثمارات بقروض ما بين الفروع عوضا عن الرفع في رأس المال، و هذا ما يسمح بتخفيض الدخل الخاضع للضريبة من خلال الفوائد الناتجة عن هذا التمويل، و لقد خلصت الدراسة الأمريكية ل Gupta et Newberry سنة 1997 أنه توجد علاقة عكسية بين معدل الضريبة الفعلي الذي يقيس الأداء الجبائي واستخدام القروض ما بين الفروع و الشركة الأم، نتيجة للوفورات الضريبة المحققة من الفوائد القابلة للخصم؛

- اختلاف جنسيات الفروع التابعة للشركة الأم: إن استخدام القروض ما بين الفروع و الشركة الأم يزداد مع اختلاف جنسيات الفروع، و بالتالي اختلاف معدلات الضريبة المفروضة فحسب دراسة ل Mintz et Weichenrieder و التي شملت مجموعة من الشركات تملك فروعاً في 68 دولة، فإن ارتفاع معدل الضريبة بـ 1% في دولة ما يؤدي إلى ارتفاع حجم الديون بـ 0.3% إلى 0.75%.

2-3- إعادة استثمار الأرباح: يمكن للشركات الرفع من أدائها الجبائي من خلال الاستفادة من التحفيزات الضريبة التي تمنحها الدول، و التي على رأسها التخفيضات و الاعفاءات الضريبية فيما يتعلق بالأرباح المعاد استثمارها، و كذلك هو الحال بالنسبة للجزائر، حيث تخضع النتيجة الجبائية التي قررت المؤسسة إعادة استثمارها في شكل عقارات أو منقولات إلى المعدل المنخفض 12,5% والمحقق من طرف شركات الأموال ، عوض معدل 25 %، بشرط احترام الالتزامات المتمثلة فيما يلي:

¹ Ines Menchaoui, Op.cit, pp : 149-152.

- مسك محاسبة نظامية.
- تحديد وذكر الأرباح الخاضعة للمعدل المنخفض في التصريح السنوي للنتائج.
- إرفاق قائمة الاستثمارات المنجزة مع بيان طبيعتها، سعر تكلفتها، وتاريخ قيدها في الأصول.
- يجب أن تبقى هذه الاستثمارات في ذمة المؤسسة لمدة خمس سنوات على الأقل.
- يجب أن يتم الاستثمار خلال السنة المالية التي تم الاستفاضة من المعدل المنخفض.
- يجب أن تكون هذه الاستثمارات واردة في قائمة المنقولات والعقارات التي تتيح الاستفاضة من المعدل المنخفض والمحددة عن طريق التنظيم.

المطلب الثاني: قياس الأداء الجبائي.

حسب دراسة Noor et al فإن الطريقة المثلى لقياس الأداء الجبائي للشركات هو معدل الضريبة الفعلي، حيث يأخذ بعين الاعتبار جميع الأعباء الضريبية التي تقع على عاتق الشركة¹، و سنتناول فيما يلي مفهوم و أنواع معدل الضريبة الفعلي و محدداته.

1- مفهوم معدل الضريبة الفعلي و أنواعه.

1-1- مفهوم معدل الضريبة الفعلي:

و يعتبر معدل الضريبة الفعلي مؤشرا ماليا يقيس قدرة الشركة على تخفيض أعباءها الضريبية ويتم حسابه انطلاقا من المعلومات التي توفرها التقارير المالية المجمعة².

¹ Noor et.al, **Corporate Tax Planning: A Study On Corporate Effective Tax Rates of Malaysian Listed Companies**, International journal of trade,economic and finance, volume 1, n 2, august 2010, p : 190.

² Martial Chadeaux , Jean Luc Rossignol, **Le teau effectif d'imposition**, RCF, n 386, mars 2006, pp : 1-2.

و يعد معدل الضريبة الفعلي من المؤشرات التي تجذب الاهتمام لكونها تلخص الأثر المتراكم لجملة التحفيزات الجبائية التي استفادت منها الشركات، و يتمثل هذا المعدل في نسبة الضرائب المدفوعة إلى إجمالي الدخل¹.

يختلف معدل الضريبة الفعلي المتعلق بالضريبة على الشركات من دولة لأخرى، و التفاوت الملاحظ في هذا المعدل هو من بين العوامل التي تجعل دولة أكثر جذبا للاستثمار عن دولة أخرى خاصة و أن الضرائب تعتبر من أهم الأعباء التي تتحملها الشركات.

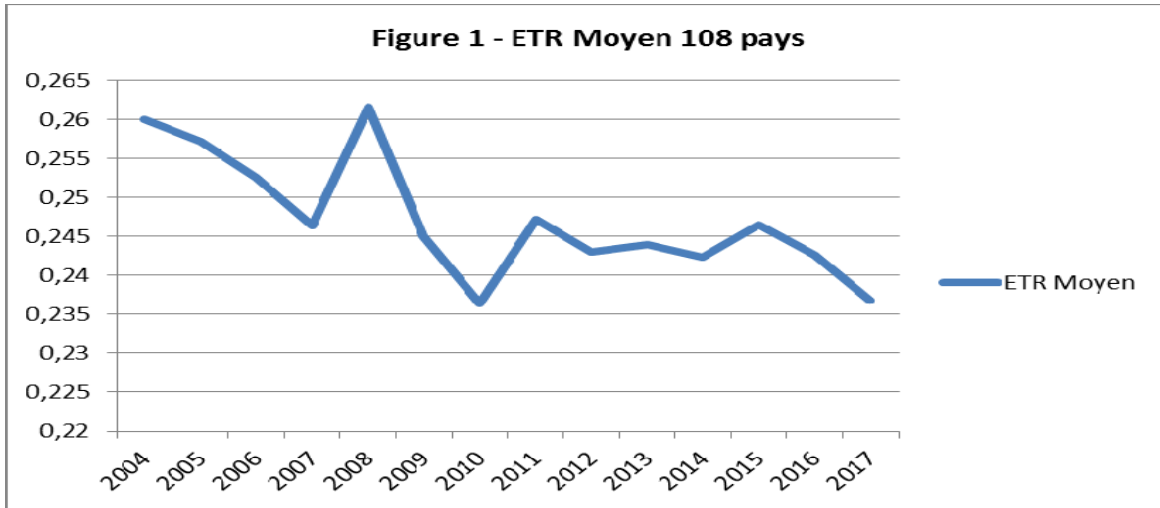
و لمعرفة معدل الضريبة الفعلي في الدول لابد من الأخذ بعين الاعتبار العديد من الاجراءات و القوانين الممنوحة من طرف الدول و التي من شأنها التأثير على الأعباء الضريبة التي تتحملها الشركات، و ليس فقط معدل الضريبة القانوني، فقد يكون هذا الأخير مرتقعا، في حين أن الاعفاء الضريبة الممنوحة و إمكانية حصول الشركات على قرض ضريبي، مما يؤدي إلى انخفاض الضريبة المستحقة، و تدنية بذلك معدل الضريبة الفعلي، و العكس صحيح، حيث يمكن أن تفرض الدولة معدلا ضريبيا قانونيا منخفضا على أرباح الشركات ، غير أنها بالمقابل تفرض رسوم أخرى أو ضرائب مشابهة، مما يزيد من الأعباء الضريبية المستحقة، و الرفع بذلك معدل الضريبة الفعلي الذي تتحملها الشركات التي تعمل بها.

و من خلال إحدى الدراسات الحديثة التي شملت شركات كبرى موزعة عبر 108 دولة حول العالم، و التي ركزت على قياس معدل ضريبيتها الفعلي، خلال الفترة الممتدة من سنة 2004 الى

¹ Gupta.S, Newberry.k, **Determinants of the variability in corporate effective tax rate:Evidence from longitudinal data**, Journal of accounting and public policy, n 06, 1997, p : 01.

غاية سنة 2017، فلقد لوحظ اتجاه هذا المعدل للانخفاض¹. كما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (2،2): معدل الضريبة الفعلي لكبرى الشركات في 108 دولة عبر العالم.



Source: H.Bouthinon et al, **L'adaptation des fiscaliste aux nouvelles conditions de l'optimisation: une approche par les dynamiques**, Revue de droit économique, N° 04, 2018, p : 414.

كما نلاحظ من خلال هذا الشكل أن متوسط معدل الضريبة الفعلي في العالم شهد انخفاضا عبر الزمن من 0.26 سنة 2004 إلى أقل من 0.24 سنة 2017، و يعود السبب وراء هذا الانخفاض إلى اتجاه كبريات الشركات أكثر نحو ممارسة التخطيط الضريبي².

1-2-أنواع معدل الضريبة الفعلي: لمعدل الضريبة الفعلي عدة أنواع تتمثل في:

أ- معدل الضريبة الفعلي المحاسبي **Accounting ETR** : و يعرف في السياق

الامريكي ب **GAAP ETR** و هو معدل الضريبة الذي يظهر في التقارير المالية

¹ H.Bouthinon et al, **L'adaptation des fiscaliste aux nouvelles conditions de l'optimisation fiscale: une approche par les capacités dynamiques**, Revue internationale de droit économique, n 04, 2018, p :413.

² idem, p : 414.

للشركات. و يتم حسابه وفقا للعلاقة التالية¹:

$$ETR = \frac{\text{مجموع الاعباء الضريبية للسنة } t}{\text{الدخل قبل الضريبة للسنة } t}$$

حيث تتمثل الأعباء الضريبية للسنة في مجموع الضريبة للسنة الجارية و الضريبة المؤجلة، أما الضرائب المؤجلة فتتمثل في تلك الضرائب التي سيتم دفعها أو استردادها في المستقبل، نتيجة للفروقات الضريبية المؤقتة . و في هذا السياق، يتم تخفيض الضريبة من خلال التعجيل بالتخفيضات الجبائية، و تأجيلها للدخل، و بما أن معدل الضريبة الفعلي المحاسبي يأخذ بعين الاعتبار كلا من الضريبة الجارية و الضرائب المؤجلة، فلا يمكنه في هذه الحالة قياس التخطيط الضريبي².

ب- **معدل الضريبة الفعلي الجاري Current ETR**³: و هو ذلك المعدل الذي يأخذ بعين الاعتبار الضريبة للسنة الجارية، مقسوما على قيمة الدخل قبل الضريبة، و هو بذلك يعكس استراتيجية المتبعة بالنسبة للضرائب المؤجلة للشركة من خلال استخدام قيمة الضريبة الجارية.

أي أنه عند حساب هذا المعدل لابد من طرح قيمة الضرائب المؤجلة من مجموع الاعباء الضريبية للدخل، و هو يعد كميزة اساية مقارنة بمعدل الضريبة المحاسبي. غير انه كلا من معدل

¹S.Dyrenge et.al, **Long-Run Corporate Tax Avoidance**,The accounting review, September, 2007,P :8.

² Idem, p : 9

³ Ibrahim Aramide Salihu et.al, **Measures of Corporate Tax Avoidance: Empirical Evidence from an Emerging Economy**, Internatuonal Journal of business and society, vol 14, N 3, 2013, PP : 416-417

الضريبة الفعلية المحاسبي او الجاري لا يعبران عن السياسة الضريبية المتبعة من طرف المؤسسة على المدى الطويل. و هذا ما يعالجه معدل الضريبة الآتي.

ج- معدل الضريبة الفعلي النقدي على المدى الطويل The long-run cash ETR

يتميز هذا المعدل بميزتين أساسيتين، أولهما أنه يأخذ في الحسبان قيمة الضريبة النقدية المدفوعة فعلا، و التي يمكن الحصول عليها من خلال التقارير المالية كالمعلومات التكميلية المتعلقة بجدول تدفقات الخزينة أو كملاحظات في تلك التقارير، و ثانيهما أنه يتم حساب هذا المعدل لمدة طويلة، و ليس لسنة واحدة¹.

و يسمح هذا المعدل بقياس مدى فعالية الأداء الجبائي للشركة لفترة طويلة و اعطاء صورة واضحة عن تخطيطها الضريبي.

و ذلك وفقا للعلاقة التالية:

$$\text{The long-run cash ETR} = \frac{\sum_{i=0}^n \text{cash tax paid}}{\sum_{i=0}^n \text{pretax income}}$$

حيث:

Cash tax paid: و هي الضريبة المدفوعة نقدا.

Pretax income: و يتمثل في قيمة الدخل قبل الضريبة.

2- محددات معدل الضريبة الفعلي:

يتأثر معدل الضريبة الفعلي بمجموعة من المحددات و التي قد تؤدي إما إلى انخفاضه،

¹ S.Dyrenge et.al, op.cit, p : 10.

أو ارتفاعه، و التي نذكر على رأسها حجم الشركة، إذ توجد علاقة عكسية بين معدل الضريبة الفعلي و حجم الشركة¹، بمعنى أنه كلما زاد حجمها عن حد معين، كلما حققت معدل ضريبة منخفض²، فعلى الرغم من ارتفاع المداخل المحققة من طرف الشركات الكبرى ، إلا أنها تجد السبل الملائمة لتخفيض أعبائها الضريبية، مثل الاستفادة من الثغرات الموجودة في القوانين الضريبية ، الحوافز الجبائية و غيرها من الطرق و الممارسات ، خاصة و أنها تملك وظيفة جبائية قائمة بذاتها، و موارد بشرية موهلة و متخصصة في هذا المجال.

و من بين العوامل المحددة لمعدل الضريبة الفعلي نجد مؤشرا ماليا مهما ألا وهو نسبة الديون إلى مجموع الأصول، حيث أوضحت الدراسات أنه هناك علاقة عكسية بين هذه النسبة، و الأعباء الجبائية التي تتحملها الشركات، باعتبار أن فوائد القروض هي أعباء قابلة للخصم، مما يسمح بتخفيض معدل الضريبة الفعلي³ .

و بالنظر إلى عامل كثافة رأس المال و المتمثل في حاصل قسمة الأصول المعنوية و المادية على مجموع الأصول، فتربطه علاقة عكسية بمعدل الضريبة الفعلي، ففي الشركات التي تنخفض بها كثافة رأس المال ، تحقق معدل ضريبة فعلي مرتفع، في حين أنه عند ارتفاع تلك الكثافة الى مستوى معين، فيكون بوسع هذه الشركات، تخفيض الالعباء الجبائية التي تقع على عاتقها، و ذلك راجع لارتفاع مخصصات الاهتلاكات التي يمكن خصمها من الدخل الخاضع للضريبة⁴.

و تجدر الإشارة إلى أنه لمصارييف البحث و التطوير أثر على معدل الضريبة الفعلي للشركات، حيث أثبتت دراسة Guapta et newberry أنه يمكن الاستفادة من خلال تلك

¹ Gupta.S, Newberry.k, Op.cit, p : 02.

² Francigso J.Delgado and others, **Size and other determinants of corporate effective Tax rates in US listed companies**, International reasearch journal of finance and economics, Issue 98, 2012, pp : 160 -161.

³ Idem, p : 163.

⁴ Idem, p : 164.

المصاريف مقرض ضريبي، و هو ما يؤدي الى تخفيض الضريبة المستحقة، و بذلك تخفيض معدل الضريبة الفعلي¹.

كما سعى الباحثون إلى دراسة عوامل أخرى من شأنها التأثير على معدل الضريبة الفعلي، مثل التحفيزات الممنوحة للمدراء الجبائيين، حيث تعتبر دراسة Armstrong و آخرون الأولى من نوعها، و التي ربطت بين هذين المتغيرين، و توصلت إلى وجود ارتباط سلبي قوي بين معدل الضريبة الفعلي و تلك التحفيزات و التعويضات التي يحصل عليها هؤلاء المدراء²، خاصة في الشركات الكبرى ، حيث يعملون على اتخاذ الاجراءات التي تسمح بتخفيض الأعباء الضريبية ، و السعي إلى تخفيض قيمة الضريبة المصرحة في التقارير المالية للشركات.

بالإضافة إلى العوامل السابقة الذكر، نجد أن العديد من الدراسات تناولت العلاقة بين كلا من معدل الضريبة الفعلي و مؤشر مالي مهم، و المتمثل في معدل العائد على الأصول، و الذي يتم حسابه من خلال قسمة الدخل قبل الضريبة على إجمالي أصول المؤسسة، حيث يجب أن تربط علاقة طردية بين المتغيرين، لأن ارتفاع الدخل قبل الضريبة سيؤدي إلى ارتفاع معدل الضريبة الفعلي³.

¹ Gupta.S, Newberry.k, Op.cit, pp : 14-15.

² Armstrong.C et al, **The incentives for tax planning** , Journal o accounting and economics, n 53, p :36.

³ Idem, p : 15.

المبحث الثالث: عدوانية الضريبة في الشركات متعددة الجنسيات.

يتميز التخطيط الضريبي في الشركات الكبيرة بصفة عامة، و في الشركات متعددة الجنسيات بصفة خاصة بالعدوانية و هو ما يعرف بالتخطيط الضريبي العدواني (Aggressive tax planing)، و الذي يسمح لها بتخفيض أعبائها الضريبية إلى أدنى المستويات، و تقليل بذلك معدل ضريبتها الفعلي بشكل كبير، مستخدمة جميع الطرق و الممارسات الممكنة، كتحويل الأرباح بين فروعها الموزعة عبر العالم، و السعي إلى اتخاذ قرارات ذات هدف جبائي محض ، الشيء الذي قد لا يتعارض مع القوانين و التشريعات الضريبية للدول ، لكنه قد يدل عن سوء النية ، و اقتراب تلك الشركات من محيط التهرب الضريبي.

المطلب الأول : تعريف عدوانية الضريبة و خصائصها.

1- تعريف عدوانية الضريبة.

إن مفهوم عدوانية الضريبة هو من المفاهيم الحديثة في مجال الجبائية، و لقد عرفت على أنها ممارسة يتم من خلالها استغلال الثغرات الموجودة في القوانين الضريبية، وذلك من خلال الالتزام بنص القانون، و لكن انتهاكا لروحه، بغرض تخفيض أو تجنب دفع الضريبة¹.

و حسب البرلمان الأوروبي فإنه ينتج عن ممارسة التخطيط الضريبي العدواني ازدواجية الخصم الضريبي أي إمكانية خصم الخسارة مرتين، مرة في الدولة مصدر تحقق الدخل، و مرة أخرى في دولة الإقامة، بالإضافة إلى ازدواجية عدم الخضوع للضريبة، و ذلك من خلال اعتبار الدخل غير خاضع للضريبة في كلتا الدولتين².

¹ Marin Mileusnic, **Measures tackling aggressive tax planning in the national recovery and resilience plans**, European parliamentary research service, march 2023, p :2.

² Service de recherche du parlement européen, **Planification fiscale aggressive**, briefing , Mai 2015, p : 2. sur le site: <https://www.europarl.europa.eu>, le 03/07/2021.

يرى James Alm أن التخطيط الضريبي العدواني غالبا ما يكون عبارة عن صفقات متطورة تتضمن عددا من الخطوات و يستخدم ميكانزمات معقدة¹. كما يرى أن الهدف الاقتصادي للتخطيط الضريبي العدواني ضعيف جدا أو منعدم، لأن الهدف الحقيقي من وراءه هو تخفيض معدل الضريبة الفعلي من خلال استغلال أوجه القصور، أو الضعف، أو الغموض الذي يكتنف القوانين الضريبية. و يكون ذلك من خلال تحويل الأموال، إنشاء شركات وهمية، أو اللجوء إلى استخدام أدوات و منشآت مالية تختلف معالجتها في كل دولة. و بهذا يكون التخطيط الضريبي العدواني مزيجا بين كل من التجنب الضريبي و التهرب الضريبي². و تقتضي عدوانية الضريبة المراجعة بين المزايا و الفوائد التي يمكن تحقيقها و التكاليف التي قد تتحملها الشركات من خلال تلك الممارسات، حيث يمكن إيجاز أهم مزايا عدوانية الضريبة للشركات في³ :

- تحقيق مستوى جيد من السيولة؛
 - تحسين مؤشرات الأداء للشركة مثل مؤشر الربح لكل سهم من خلال الرفع من الأرباح الصافية المحققة بعد خصم الضريبة؛
 - تخفيض الأعباء الضريبة؛
 - تحسين معدل الضريبة الفعلي و هو ما يعد مؤشرا إيجابيا مهما بالنسبة للمستثمرين.
- و بالمقابل يمكن للشركة تحمل التكاليف التالية :
- تكاليف إدارية متعلقة بوضع و تنفيذ استراتيجيات التخطيط الضريبي مثل تكاليف إنشاء فروع في الأقاليم ما وراء البحار أو في جنات ضريبية؛

¹ James Alm, Does an uncertain tax system encourage “aggressive tax planning”?, Journal of economic analysis and policy, N 44, 2014,p :32.

² James Alm (2014), op.cit, p :31.

³ Ross McClure, Roman Lanis and Brett , Analysis of Tax Avoidance Strategies of Top Foreign Multinationals Operating in Australia: An Expose, journal of technology, sydney, 2016, pp : 2-4.

➤ خطر اكتشاف العمليات أو الممارسات غير القانونية أو تلك التي تقع في المنطقة الرمادية (كتلك الممارسات التي تستغل الثغرات الموجودة في التشريعات الجبائية من أجل تخفيض الضريبة)؛

➤ التحفيزات و المكافآت التي يتلقاها المدراء أو المسؤولون عن الوظيفة الجبائية للتخطيط و تنفيذ هذه الممارسات.

كما يضاف إلى ما سبق تكاليف أخرى في حالة تم اكتشاف الممارسات المرتبطة بعدوانية الضريبة من طرف المصالح الجبائية، تتمثل في الضرائب الواجبة الدفع و الغرامات المرتبطة بها، إلى جانب المزايا و الاعفاءات الجبائية التي سيتم إلغاؤها و التي كانت تستفيد منها الشركة، بالإضافة إلى الوقت و الجهد الذي تستغرقه عملية التدقيق الجبائي .

و مما لاشك فيه أن لعدوانية الضريبة أثر على سمعة الشركة مما قد يؤثر على مبيعاتها و سعر سهمها و هو ما يجب اخذه بعين الاعتبار قبل ممارستها.

و لقد أظهرت دراسة **Cooper and Nguyen** سنة 2019 أن سلوك الشركات الدولية العدوانية للتخطيط الضريبي يتوقف على عاملين أساسيين ألا و هما الدوافع و الفرص المتاحة أمامها، حيث تصنف الشركات إلى أربعة أنواع و هي¹:

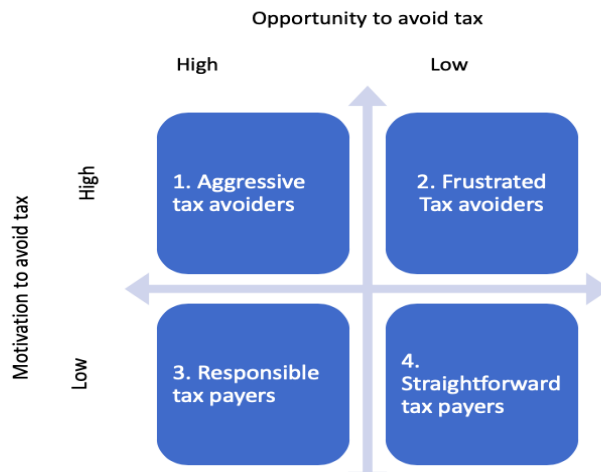
- النوع الأول و يتمثل في الشركات التي تمارس عدوانية الضريبة، و هي تلك التي تملك كلا من الفرص مثل أن يتميز نشاطها بالرقمنة و هو ما ينجر عنه إمكانية تحويل الأرباح الى دول تتخفف فيها الضرائب ، بالإضافة إلى الدوافع مثل الزامية تعظيم عوائد المساهمين مما يحفزها على تخفيض قيمة بالنسبة للشركات الامريكية و هو ما يحفزها على ممارسة عدوانية الضريبة.

¹ M.cooper, Nguyen, **Understanding the interaction of motivation and opportunity for tax planning inside US multinationals: a qualitative study**, Journal of World Business, volume 54, N 6, 2019, pp : 27-41.

- أما النوع الثاني فهي تلك الشركات التي قد لا تملك الفرص ، بسبب طبيعة نشاطها التقليدي و الذي لا يسمح لها بنقل ارباحها بين فروعها (عكس النوع الاول)، في حين تملك الدوافع للممارسة التخطيط الضريبي العدواني، كأن تترأسها إدارة تتجه نحو مثل هذه الممارسات أو أن تعاني من مشاكل في التدفقات النقدية و أن ترغب في معالجتها من خلال التخطيط الضريبي.

- أما النوع الثالث Responsible Tax Payers من الشركات فهي تلك التي على الرغم من إمتلاكها بفرص من أجل ممارسة التخطيط الضريبي، إلا أنها لا تملك الدافع لذلك، و هم عبارة عن دافعي الضرائب مسؤولون، فقد يرغب المسؤولون عنها في عدم الخوض في تخطيط ضريبي بغرض عدم المساس بسمعة شركتهم.

- و أخيرا النوع الرابع و هو تلك الشركات التي تملك الفرص و الدوافع ضئيلة لممارسة التخطيط الضريبي ، و هي في الغالب شركات محلية. و يوضح الشكل الموالي التصنيفات السابقة الذكر :
شكل رقم (2،3): يوضح تصنيف الدوافع و الفرص في التخطيط الضريبي العدواني للشركات.



Source: M.cooper, Nguyen, **Understanding the interaction of motivation and opportunity for tax planning inside US multinationals: a qualitative study**, Journal of World Business, volume 54, n 6, 2019, p : 62.

2 - خصائص عدوانية الضريبة: يتميز التخطيط الضريبي العدواني بالخصائص التالية¹:

- ✓ أن يكون الغرض الرئيسي من النشاط موضوع التخطيط الضريبي ، هو تجنب الضريبة، وبشكل كبير ، في حين يعتبر الهدف التجاري هامشيا؛
- ✓ التقيد في ممارسة التخطيط الضريبي بالنصوص القانونية، و الانحراف عن القصد من القانون و الغرض منه ؛
- ✓ يعتمد هذا النوع من التخطيط على العمليات المعقدة و المطورة نسبيا، مع الاستخدام المكثف للأدوات القانونية و المالية.

كما يتسم التخطيط الضريبي العدواني بتخفيض الضريبة الواجبة الدفع الى المصالح الجبائية بشكل كبير، حيث غالبا ما يكون الفرق بين معدل الضريبة الفعلي للشركات التي تمارسه جد منخفض مقارنة بمعدل الضريبة القانوني، و بالمقارنة مع الشركات التي لا تمارس عدوانية الضريبة. و من المهم بمكان أن نشير إلى أن أكثر الشركات ممارسة للتخطيط الضريبي العدواني ، هي الشركات متعددة الجنسيات، نظرا لخصائصها، مثل انتشارها الجغرافي الذي يسهل عملية تحويلها للأرباح بين الشركة الأم و فروعها، كما لا ننسى دور العامل البشري من مدراء و مستشارين جبائيين و ماليين لو الذين تتوفر فيهم المؤهلات و الخبرة الكافية للقيام بتلك الممارسات.

المطلب الثاني: الجهود الدولية للحد من التخطيط الضريبي للعدواني.

إن ممارسة الشركات المتعددة الجنسيات للتخطيط الضريبي العدواني من شأنه أن يضر بالمداخل الضريبية للدول التي تتواجد بها، نظرا للتخفيض الكبير لقيمة الضريبة الفعلية التي تتحملها

¹ صابر عباسي، أهمية استخدام مصاريف البحث و التطوير في عدوانية تسيير الضريبة، دراسة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية عالية تكنولوجيا، مجلة دراسات جبائية، المجلد 04، العدد 02، جامعة البليدة 2، 2015، ص: 173.

هذه الشركات. و لقد كانت و لا زالت الدول تبحث في سبل منع تلك الممارسات، سواء بشكل فردي أو بشكل جماعي كجهود منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية OCDE، و التي كان لها دور كبير في إرساء قواعد مشتركة لحل العديد من مشاكل الجباية الدولية.

و حسب نفس المنظمة فإن معالجة هذه المشكلة على المستوى الدولي يتطلب اتخاذ إجراءات تشمل النقاط التالية¹ :

- وضع ترتيبات لإلغاء أو تحديد آثار الترتيبات الهجينة أو المختلطة؛
- ادخال تحسينات او توضيحات على القواعد المتعلقة بسعر التحويل، لمعالجة نقص فعالية القواعد الحالية، كما يجب توسيع هذه القواعد لتشمل معالجة الصفقات المتعلقة بالأصول غير الملموسة، و التي غالبا ما تدخل ضمن العمليات الداخلية بين الشركة الأم و فروعها؛
- إقتراح حلول للمشاكل المتعلقة بتحديد الاختصاص الضريبي، لا سيما في مجال الممتلكات والخدمات الرقمية، من خلال مراجعة أحكام الاتفاقيات الجبائية على سبيل المثال.
- تحديد القواعد المتعلقة بمعالجة المعاملات المالية داخل مجمع الشركات، مثل عمليات الاقتطاع من المصدر؛

- وضع إجراءات لمحاربة الممارسات التي تقوم بها الجنات الضريبية من خلال ارساء قواعد الشفافية على المستوى الدولي.

كما تدعم منظمة OCDE جهود الدول بصفة فردية لمعالجة التخطيط الضريبي العدواني و تحويل الأرباح، على الرغم من بقاء عملية تطوير أسس و قواعد دولية مشتركة في هذا المجال أكثر فعالية.

¹ OCDE, Lutter contre l'érosion de la base d'imposition et le transfert de bénéfices, Edition OCDE, 2012, pp : 60,61.

حيث تشكل الاتفاقيات الجبائية الدولية أداة هامة لمعالجة العديد من المشاكل الجبائية، من بينها التخطيط الضريبي العدواني، من خلال إعادة صياغة الاتفاقيات الثنائية، و التي تعتبر أداة فعالة، غير أن أثرها يكون على نطاق ضيق، لكونه يشمل دولتين فقط. و ما يصعب من مهمة المنظمة في معالجة هذه المشاكل هو وجود 3000 اتفاقية ثنائية سارية المفعول تحتاج إلى تعديل و تنقيح حتى تحقق الأهداف المرجوة ألا وهي منع الشركات الدولية من تحويل الأرباح و تخفيض أوعيتها الضريبية بشكل يضر باقتصاديات الدول.

و تبقى الاتفاقيات الجبائية المتعددة الأطراف في هذا الصدد أكثر فعالية من سابقتها، حيث أجمعت 100 دولة على ضرورة توحيد الاجراءات و المعايير من أجل منع تلك الممارسات من طرف الشركات المتعددة الجنسيات، و التي تم إبرامها سنة 2017.

و لقد توصلت منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية OCDE لاستحداث مجموعة من الاجراءات في اطار مشروع محاربة تآكل الأوعية الضريبية و تحويل الأرباح BEPS، و المتمثلة فيما يلي¹:

- أ- وضع أحكام نموذجية لمنع اساءة استخدام القواعد الجبائية السارية، و الذي يشمل :
- إزالة آثار القواعد الهجينة: و التي تهدف إلى الحد من حالة ازدواج عدم الخضوع للضريبة و ذلك من خلال تقريب وجهات النظر بين الدول، و إقصاء المزايا الناجمة عن اختلاف القواعد الضريبية، من خلال مجموعة من الاجراءات كمنع الخصومات في دولة، دون وجود اقتطاع مقابل في دولة اخرى، أو كالحد من منح قروض ضريبية متعددة على ضريبة أجنبية عدة على ضريبة أجنبية وحيدة مقطوعة؛

¹ خالد مهدي، التهرب الضريبي الدولي: أبعاد الظاهرة و سبل التصدي لها (دراسة في ظل مجهودات منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية)، مجلة رؤى استراتيجية، عدد جوان 2018، ص ص: 54-57.

- الحد من تآكل الاوعية الضريبية الناجم عن استخدام الاعباء المالية من خلال السماح بخصم تلك التي ترتبط بالدخل الناتج عن ممارسة نشاط حقيقي؛

- تعديل مفهوم المنشأة المستقرة التي تعد اساسا لفرض الضريبة على الانشطة الاجنبية، و منع الممارسات التي تقوم بها الشركات لتجنب تشكيل هذه المنشأة بغرض عدم الخضوع للضريبة؛

ب - الالتزام بالشفافية و تبادل المعلومات المتعلقة بالضرائب: و يشمل هذا المحور العناصر التالية:

- إقامة نظام جبائي دولي في مستوى تحدي الاقتصاد الرقمي: نظرا لتنامي المبادلات و الأنشطة الاقتصادية الرقمية أصبح لزاما على الدول تكييف أنظمتها و اتفاقياتها الجبائية للتماشي مع هذه التطورات، و لازلت منظمة التعاون تبحث في السبل الملائمة لمنع تحويل الرباح في ظل الاقتصاد الرقمي؛

- وضع قواعد ملزمة للتواصل و تبادل المعلومات: يعتبر عدم حصول الادارات الجبائية للدول على المعلومات الكافية عن الشركات و انشطتها و ارباحها في الوقت المناسب من اهم المشاكل التي تعرقل عملية التصدي للتخطيط الضريبي العدواني، لذا وضعت المنظمة نموذجا من اجل تمكين الدول من تبادل المعلومات عن المكلفين في الوقت المناسب؛

- توفير تصريحات و وثائق تتعلق بسعر التحويل للشركات: و ذلك من خلال إلزام الشركات بتقديم تصريحات موحدة تخص انشطتها و السياسة المتبعة لتحديد اسعار التحويل على المستوى العالمي للإدارات الجبائية المعنية، بالإضافة معلومات تخص التحويلات في كل دولة، و العلاقة التي تربطها بالشركات التابعة، كما يجب عليها تقديم تصريحات سنوية عن رقم اعمالها، ارباحها و الضرائب المدفوعة و تلك المؤجلة، كل هذا في سبيل منع الشركات الدولية من تحويل ارباحها و تخفيض ضريبتها العالمية.

خلاصة

يعتبر تحقيق أداء جبائي من أهم الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها المسؤول عن الوظيفة الجبائية ، و هو نتاج لعملية التخطيط الضريبي، و يعد مؤشر معدل الضريبة الفعلي أفضل مقياس لهذا النوع من الأداء، و هو من بين المؤشرات التي تهتم بها الإدارة العليا و المستثمرون على حد سواء .

و في اطار تحقيق الشركات متعددة الجنسيات للأداء الجبائي غالبا ما يتصف تخطيطها الضريبي بالعدواني، فعلى الرغم من عدم تعارض هذا التخطيط مع القوانين الضريبية و الاتفاقيات سارية المفعول، إلا أنه يتضمن ممارسات تهدف إلى عدم الامتثال لتلك القوانين و الاتفاقيات، و بذل كل الجهود من أجل عدم دفع الضريبة أو تخفيضها لأدنى المستويات.

و من جهة أخرى سعت الدول جاهدة للحد من عدوانية الضريبة للشركات متعددة الجنسيات، سواء من خلال سن قوانين تمنع تلك الممارسات ، أو في اطار اتفاقيات ثنائية و متعددة الأطراف لتبادل المعلومات و تحقيق الشفافية الضريبية. كما ساهمت جهود منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية بشكل فعال و كبير في تطوير طرق و أساليب تمنع تحويل الأرباح و تآكل الأوعية الضريبية للشركات التي تنشط على مستوى دولي.

الفصل الثالث: تحليل أثر استراتيجيات التخطيط الضريبي
على الأداء الجبائي

تمهيد:

للتخطيط الضريبي مجموعة من الاستراتيجيات تسمح للشركات بتخفيض حجم الضريبة العالمية ، و تختلف طبيعة هذه الاستراتيجيات من شركة لأخرى، و تبقى الشركات المتعددة الجنسيات الأكثر استخداما لها، من أجل تخفيض أعبائها الجبائية و الرفع من أدائها الجبائي ، وغالبا ما تستخدم مزيجا من هذه الاستراتيجيات ، بشكل يكون على درجة كبيرة من التعقيد.

و سنتناول في هذا الفصل سعر التحويل و الذي يخص أسعار الصفقات بين الشركة الأم و شركاتها التابعة، إلى جانب استراتيجية التواجد في الجناات الضريبية التي تحتل مركزا هاما ضمن استراتيجيات التخطيط الضريبي الدولي، بالإضافة إلى العمليات المالية الداخلية، كما سنتطرق لدور التنظيم الإداري و الاتفاقيات الجبائية الدولية ضمن هذه الاستراتيجيات ، و تحليل أثر هذه الأخيرة على الأداء الجبائي، بالاستعانة بمعدل الضريبة الفعلي كمقياس، و من خلال استعراض مختلف الدراسات القياسية و النتائج المتوصل إليها من طرف الباحثين في هذا الميدان. هذا وفقا للتقسيم التالي:

المبحث الأول: استراتيجية سعر التحويل و أثرها على الأداء الجبائي.

المبحث الثاني: استراتيجية التواجد في الملاجئ الضريبية و أثرها على الأداء الجبائي.

المبحث الثالث: استراتيجية الديون الداخلية و أثرها على الأداء الجبائي.

المبحث الأول : استراتيجية سعر التحويل و أثرها على الأداء الجبائي.

يعتبر سعر التحويل من أهم المواضيع في الجباية الدولية، و ذلك نظرا لأهمية و حجم المبادلات و الصفقات التي تتم داخل الشركات المتعددة الجنسيات، حيث تخضع تلك الصفقات إلى أسعار قد تختلف في كثير من الأحيان عن أسعار السوق ، أو عن تلك المطبقة بين شركات مستقلة. و من المهم بمكان أن نذكر أعمال منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية في هذا الصدد، حيث تناولت موضوع سعر التحويل في العديد من التقارير ، و كذا الاتفاقيات النموذجية، و هو ما يسمح بالتعرف على الطرق المعتمدة لتحديد سعر التحويل.

المطلب الأول: ماهية سعر التحويل

و سيخصص هذا الجزء من البحث إلى التطرق لمفهوم سعر التحويل و العوامل المؤثرة عليه، إلى جانب عرض أهم مميزاته و مساوئه.

1- مفهوم سعر التحويل

تري منظمة الأمم المتحدة سعر التحويل على أنه مصطلح عام لتحديد سعر الصفقات الدولية ، داخل نفس المجمع، و تعرفه على أنه سعر الصفقات بين الشركات المرتبطة، و الذي يترتب عنه تدفق للسلع و الخدمات¹.

إن سعر التحويل في الشركات متعددة الجنسيات يرتبط بالسياسات الإدارية المتعلقة بالعمليات التي تتم ما بين الشركة الأم و فروعها و التوابع لها، أو بين الفروع و التوابع بعضها البعض، و المقصود بها القيمة التبادلية للسلع و الخدمات وغيرها بين الشركة الأم و توابعها المتواجدة في دول أخرى، و التي تشمل تبادل المواد الخام و المنتجات نصف المصنعة من أجل استكمال

¹ Unated Nations, Department of economic and Social affairs Practical maual of transfert pricing for developing countries, New York, 2021. p :32,.

تصنيعها، كما قد تكون سلعا تامة الصنع من أجل إعادة بيعها في الدول المضيفة للشركات التابعة¹.

و غالبا ما يتميز سعر التحويل بكونه يختلف عن ذلك المطبق بين الشركات التي لا تنتمي لنفس المجمع ، مما يعني أنه يختلف عن سعر المنافسة الكاملة.

عادة ما يكون الدافع وراء استخدام الشركات متعددة الجنسيات لسعر التحويل هو تخفيض الضريبة على الأرباح أو تجنبها و تحقيق بذلك وفورات ضريبية، من خلال تحميل الأعباء إلى الشركة الأم أو الفروع المتواجدة في الدول التي تفرض ضرائب مرتفعة، و تحويل الأرباح إلى الفروع و الشركات التابعة المتواجدة في المناطق ذات معدلات ضريبة منخفضة.

و قد تشمل الصفقات الداخلية للمجمع إحدى العناصر التالية² :

- التصميم؛
- البحث و التطوير؛
- التصنيع و الإنتاج؛
- شراء أو بيع السلع الملموسة؛
- التوزيع؛
- تعاقد من الباطن؛
- خدمات مالية؛

¹ سهام محمد علي حسن، أسعار التحويل في الشركات متعددة الجنسيات، و النظام الضريبي: دراسة مقارنة، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد و الإدارة، المجلد 12، العدد 01، 1998، ص: 223.

² Direction générale des finances publiques , **Le prix de transfert :guide a l'usage des PME**, 2006, p 14, sur le site : www.etudes-fiscale-internationales.com/media/00/02/397407713.pdf, Consulté le 21/06/2020.

- عقود متعلقة بالأصول المعنوية (كبراءات الاختراع، و العلامات التجارية).

2-العوامل المؤثرة على سعر التحويل.

عند تحديد و استخدام سعر التحويل من طرف الشركة متعددة الجنسيات ، فإنها تأخذ في

الحسبان العوامل التالية¹ :

- تعظيم الربح الكلي أو الاجمالي للمجمع ككل؛

- الموقف التنافسي في الدول الأخرى بالنسبة للشركات التابعة للشركة الأم؛

- تقييم أداء الشركات التابعة؛

- النظام الضريبي في كل من الدول المضيفة للشركات التابعة و كذلك بالنسبة للشركة الأم؛

3- مزايا و عيوب أسعار التحويل: إن استخدام سعر التحويل من طرف الشركات متعددة الجنسيات

له العديد من المزايا بالنسبة لها، و المتمثلة فيما يلي²:

✓ يقيس سعر التحويل تأثير الصفقات التي تتم بين الشركة الأم و فروعها على الأرباح

الإجمالية، كما يوفر المعلومات الملائمة لاتخاذ قرارات الإنتاج أو الشراء، و كذلك تحديد

مستويات الإنتاج و قرارات الاستثمار؛

✓ يساعد سعر التحويل على إعداد تقارير الأرباح بالنسبة للشركات التابعة؛

✓ زيادة قدرة الشركات التابعة و الفروع على التفاوض من أجل الحصول على قروض في

الدولة المضيفة، عن طريق حصولها على ميزانية مناسبة من طرف الشركة الأم، و ذلك

عن طريق تحميلها بأسعار تحويل منخفضة بالنسبة لمدخلاتها، و استخدام أسعار تحويل

¹ سهام محمد علي حسن، المصدر سبق ذكره، ص: 226.

² المصدر نفسه، ص ص: 227 - 229.

مرتفعة بالنسبة لمخرجاتها، مما يزيد من فرصة حصولها على قروض؛

✓ تحقيق معدلات عالية من السيولة، باستخدام سعر التحويل، و ذلك من خلال التحطم في

أسعار مدخلاتها و مخرجاتها؛

✓ التأثير على المنافسين من خلال إظهار معدلات مرتفعة من الأرباح في الشركة الأم

أو الشركات التابعة باستخدام سعر التحويل؛

✓ تخفيض العبء الضريبي على الشركة متعددة الجنسيات عن نشاطاتها و أرباحها الدولية؛

✓ تجنب القيود المفروضة على تحويل الأرباح و تقييد من تحويل العملة الصعبة باستخدام

سعر التحويل، عن طريق تسعير المخرجات بأسعار مرتفعة ، و العكس صحيح بالنسبة

المدخلات.

و بالرغم من المزايا التي يمنحها سعر التحويل للشركات متعددة الجنسيات، إلا أن له بعض

العيوب و التي نذكرها فيما يلي¹:

- تخفيض الحصيلة الجبائية للدول في حالة تخفيض أسعار التحويل بشكل كبير، لأن تخفيض

سعر التحويل من طرف الشركة متعددة الجنسية، يؤدي إلى انخفاض حجم الأرباح المحققة، و هو ما

ينجر عنه انخفاض حجم الضرائب المحصلة من طرف الإدارة الضريبة في الدولة موطن الشركة الأم

، أو في الدولة التي تتواجد فيها الشركة التابعة، و بالنظر لأهمية و حجم الصفقات المبرمة داخل

الشركة متعددة الجنسية، يمكن أن تؤثر بشكل كبير على اقتصاديات تلك الدول، خاصة النامية منها؛

- إن الرفع في سعر التحويل في الشركة متعددة الجنسيات من شأنه أن يؤدي إلى تفاقم مشكلة

التضخم في الدولة التي تتواجد بها الشركة الأم او الشركة التابعة لها، كما يؤثر على ميزان

¹ المصدر نفسه، نفس الصفحة.

المدفوعات تلك الدول؛

- إن استخدام سعر التحويل لتخفيض الأرباح المحققة من طرف الشركة متعددة الجنسية بشكل كبير، من شأنه أن يؤثر على قرارات المستثمرين المحليين، اللذين سيتخوفون من استثمار أموالهما داخليا، مما سيؤثر على الاقتصاد الوطني لتلك الدول المضيفة.

المطلب الثاني: طرق تحديد سعر التحويل و أثره على الأداء الجبائي

1- طرق تحديد سعر التحويل

حسب منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية (OCDE)، فإن المرجع لتحديد سعر التحويل هو سعر المنافسة الكاملة، و يمكن تحديد هذا الأخير باستخدام مجموعة من الطرق التقليدية، و المتمثلة في ¹ :

1-1- طريقة السعر القابل للمقارنة: من أجل تحديد مدى تطابق السعر المطبق بين مجمع الشركات و فروعها، لسعر المنافسة الكاملة، لا بد من التعرف على السعر المطبق بين شركتين مستقلتين لنفس الصفة. و حسب منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية، فإن هذه الطريقة هي المرجعية الأساسية في هذا المجال، و الأقل تعقيدا.

و في بعض الأحيان قد يصعب تحديد سعر الصفة المتعلقة بسلع و الخدمات معينة، لعدم وجود مثيلة لها في السوق. و هذا ما يتطلب البحث عن صفة مشابهة ، من أجل تحديد سعر المنافسة.

1-2- طريقة سعر إعادة البيع: و تتمثل هذه الطريقة في تحديد السعر الذي يباع به المنتج من طرف فرع متواجد في الدولة A إلى فرع آخر مختص في تسويق و توزيع المنتج ، و المتواجد في

¹ Bruno Gouthiere, *L'impôt dans les affaires internationales*, 10 éditions, édition le fevebre, Paris, 2014, pp: 795-797.

الدولة B، حيث يتم إضافة هامش ربح على سعر البيع النهائي، على أن يكون هذا الهامش مقبولا و مناسباً، أو هو الهامش المطبق بين شركتين مستقلتين.

1-3- طريقة سعر التكلفة: و تقوم هذه الطريقة على الانطلاق من سعر التكلفة للسلعة أو الخدمة، ثم إضافة هامش ربح مناسب من أجل معرفة سعر المنافسة الكاملة. و تعتبر هذه الطريقة شائعة الاستخدام في حالة بيع منتجات وسيطة بين شركات المجمع.

بالإضافة إلى طريقتين اعتمدتهما منظمة التعاون OCDE و اللتان يطلق عليهما بطريقتا الصفقات و المتمثلة في ¹ :

- طريقة هامش الربح (Transactional Net Margin Method) :

و تقوم هذه الطريقة على تحديد هامش الربح الذي تحققه شركة تابعة من صفقة، و مقارنته مع الهامش الذي كان من الممكن تحقيقه من طرف نفس الشركة في ظل الظروف السوق و المنافسة الكاملة. و تفترض هذه الطريقة المعرفة الكاملة و الدقيقة حول المنافسين لتحديد هذا الهامش، الشيء الذي لا يمكن تحقيقه في جميع الأحيان.

- طريقة توزيع الأرباح (Profit Split Method): تهدف هذه الطريقة إلى تحديد كيفية

التوزيع العادي للأرباح المتعلقة بصفقة بين شركتين مرتبطتين، الذي كان من المفروض أن يتم بين شركتين مستقلتين و في ظروف مماثلة للصفقة المعنية.

2- أشكال استراتيجية سعر التحويل.

¹ Commission europeen, op.cit, p :61.

تتخذ استراتيجية سعر التحويل في الشركات دولية النشاط العديد من الأشكال و التي يمكن تقسيمها إلى ما يلي:

2-1- سعر التحويل المتعلق بالأصول الملموسة: و هو الشكل الأكثر شيوعا للمبادلات الدولية، حيث تبرم الشركات الدولية بينها و بين فروعها و شركاتها التابعة العديد من الصفقات التي تخص الأصول الملموسة من خلال بيع و شراء السلع و المواد الأولية و الآلات، و الأراضي و المباني... إلخ، على أن يتم تركيز الأعباء في البلد الذي يتميز بضغط جبائي مرتفع، و بالمقابل تركيز النواتج في البلد الذي يطبق ضرائب منخفضة. من خلال تخفيض قيمة الفواتير و تضخيمها حسب الحاجة. مما يسمح لها بنقل أصولها و أرباحها و كذا الضريبة بطريقة شكلية و غير حقيقية من شركة لأخرى داخل نفس المجموعة.

2-2- سعر التحويل المتعلق بتقديم الخدمات: إذا كان اكتشاف سعر التحويل المتعلق بالأصول الملموسة سهلا، فإن سعر التحويل المتعلق بالصفقات التي تقوم على تقديم الخدمات يكون على درجة أكبر من الصعوبة و التعقيد.

و تتمثل الخدمات التي تتم بين الشركات التابعة لنفس المجموعة في هذا المجال بالخدمات الإدارية و المالية ، و خدمات تجارية، بالإضافة إلى التقنية ، و بالنظر إلى واقع المبادلات الداخلية المتعلقة بالخدمات، نلاحظ تركيز هذه الأخيرة حول نوعين أساسيين، و هما :

- الخدمات المرتبطة بالإدارة من طرف الشركة الأم أو أي شركة أخرى داخل نفس المجموعة و هي عبارة عن خدمات الرقابة المالية، و المحاسبة و تسيير الموارد البشرية و الاستشارات القانونية، و يتم دفع مقابلها رسوم الإدارة.

- خدمات مرتبطة بالنشاط اليومي مثل المساعدة التقنية في مجال الإنتاج، او التسويق.

2-3- سعر التحويل المتعلق بالتمويل الداخلي: و يشمل أساسا التمويل عن طريق القروض بين الشركات التابعة لنفس المجموعة، و ما ينتج عنه من دفع للفوائد، حيث يتم الرفع من معدل الفائدة على القرض الممنوح للشركة المتواجدة في الدولة التي تفرض ضرائب مرتفعة على الأرباح وبالتالي يمكن تخفيض الضريبة من خلال خصم قيمة الفائدة من الدخل الخاضع للضريبة. كما يمكن فرض معدل فائدة جد منخفض على الشركة أو الفرع الذي يتواجد في دولة تفرض معدلات منخفضة للضريبة على الأرباح ، علما أن الفوائد المفروضة لا تخضع لقوانين المنافسة الكاملة .

و نظرا لأهمية هذا النوع من أسعار التحويل و كثرة استخدامها في الشركات متعددة الجنسيات ، سنتناوله بمزيد من الشرح و التفصيل في المبحث الأخير من هذا الفصل.

د- سعر التحويل المتعلق بالأصول المعنوية: تحتل المبادلات الداخلية المتعلقة بالأصول المعنوية أهمية بالغة بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات، خاصة في ظل تطور هذه المبادلات، و الاتجاه نحو الاقتصاد الرقمي. و نذكر في هذا الصدد منح تراخيص الإنتاج و العلامات التجارية، و حقوق الملكية الفكرية من شركة أ- لشركة أخرى - ب- من نفس المجموعة، حيث تدفع الشركة - ب- للأولى أتاوى مقابل استفادتها من هذه الأصول. و غالبا ما لا تخضع هذه الأتاوى لأسعار المنافسة الكاملة، و عدم إعطاء قيمتها الحقيقية و إنما قيما جد منخفضة ، خاصة إذا كانت الشركة - أ- تتواجد في دولة ذات ضغط جبائي مرتفع.

3- أثر سعر التحويل على الأداء الجبائي

إن استخدام سعر التحويل من طرف الشركات يكون من خلال تركيز الأرباح في الفروع و الشركات التابعة التي تفرض ضريبة منخفضة من جهة، و تحميل الخسائر للشركة أو الفروع المتواجدة في دولة ترتفع فيها الضرائب، و هذا من شأنه تخفيض قيمة الضريبة الواجبة الدفع إلى الإدارات الجبائية¹.

و حسب دراسة **Taylor and Richardson** فإنه لسعر التحويل تأثير معنوي على التجنب الضريبي، و أن سعر التحويل و الديون الداخلية هي الأشكال الأكثر استخداما لتخفيض الضريبة². كما توصلت دراسة تمت في السياق التونسي، أن مجموعات الشركات التي تنشط في القطاع المالي تستخدم سعر التحويل و الصفقات الداخلية لتخفيض معدل ضريبتها الفعلي، و باعتبار هذا الأخير مقياسا للتخطيط الضريبي، فإن لسعر التحويل أثر على الأداء الجبائي³.

حيث خلصت دراسة أخرى تمت على مجموعات الشركات المغربية و المسجلة في بورصة المغرب أن سعر التحويل يؤثر سلبا على معدل الضريبة الفعلي⁴، أي أن استخدام تلك المجموعات لسعر

¹ Darmansyah , Bambang Purwoko, **Analysis of Transfer Pricing, Thin Capitalization, Andtax Haven Utilization against Tax Avoidance Moderated by Corporate Social Responsibility (Empirical Study on Listed Manufacturing Companies in Indonesia Stock Exchange**, International Journal of Science and Research, Volume 8, Issue 1, 2019, p : 1790.

² Grant Taylor, Grantley Richardson, **International corporate tax avoidance practices: evidence from Australian firms**. International Journal of accounting, N 47, 2012, pp : 469–496.

³ Menchaoui, I., Omri, M. A. , **Determinants of practice of corporate tax in Tunisian context**. International Journal of Managerial and Financial Accounting, N 4, 2012, pp : 325-338

⁴ Dayday Anouar , Zaam Houria, **The Determinants of Tax Avoidance within Corporate Groups: Evidence from Moroccan Groups**, International Journal of Economics, Finance and Management Sciences, Vol. 5, N 1, 2017, p : 63.

تحويل الصفقات يؤدي إلى انخفاض معدل الضريبة الفعلي، إلى جانب الديون الداخلية و مدى تعدد الجنسية داخل المجموعة ، مما يدل على ارتفاع أدائها الجبائي.

و من خلال ما سبق يمكننا القول بأن استخدام الشركات لسعر التحويل من شأنه التخفيض من قيمة الضريبة الواجبة الدفع ، مما يؤدي إلى انخفاض معدل ضريبة الفعلي، و من ثم الرفع من الأداء الجبائي للشركات، كما أن الشكل الأكثر استخداما لسعر التحويل هو الديون الداخلية، ، كما يكثر استخدام سعر التحويل في الشركات التي تعمل في القطاع المالي.

المبحث الثاني : استراتيجية التواجد في الملاجئ الضريبية و أثرها على الأداء الجبائي.

تحتل الملاجئ الضريبية أهمية كبيرة ضمن الاستراتيجية الجبائية للشركات متعددة الجنسيات ،
 فنظرا لخاصية الانتشار الجغرافي لهذه الشركات، تكون خاضعة للضريبة في العديد من الدول ،
 ولتخفيض عبئها الضريبي تلجأ لبناء استراتيجيات تهدف إلى تحويل الأرباح إلى أقاليم أو دول
 تتعدم فيها الضريبة كليا، أو تنخفض إلى أدنى المستويات، و التي تدعى بالملاجئ الضريبية.

المطلب الأول: ماهية الملاجئ الضريبية.

و سنتناول في هذا المطلب مفهوم مصطلح الملاجئ الضريبية و الخصائص التي تميزها.

1- مفهوم الملاجئ الضريبية: يعود مصطلح الملجأ الضريبي أو الجنة الضريبية إلى المصطلح
 الانجليزي **Tax Haven** و الذي يقصد به اصطلاحا ذلك الإقليم أو الدولة التي تتعدم فيها
 معدلات الضريبة أو تنخفض إلى معدلات أقل من تلك المعمول بها في باقي الدول الأخرى.

والشائع هو استخدام مصطلح الملاجئ أو الجناات الضريبية من طرف المتخصصين في المجال، أما
 الدول فتستخدم في نصوصها القانونية مصطلح النظام الجبائي التفضيلي (**Regime 99olksw**
favorable) كما هو الحال بالنسبة للقانون العام الضرائب الفرنسي، حيث اعتبرت المادة 238-أ¹
 منه انه " يعتبر شخص خاضع لنظام ضريبي تفضيلي في دولة أو اقليم معين، إذا كان الشخص لا
 يخضع للضريبة على الدخل أو الثروة، أو أن يخضع للضريبة على الدخل أو الثروة بمبلغ أقل من
 نصف المبلغ الواجب دفعه في فرنسا لو كان مقيما بها"¹.

¹ Bernard Castagnéde, **Précit de la fiscalité internationale**, Presse universitaire de France, 2ème édition, 2006, p : 112.

2- خصائص الملاجئ الضريبية: تتمتع الملاجئ الضريبية بمجموعة من الخصائص، و المتمثلة

فيما يلي¹:

- غياب أو انخفاض مستوى الضريبة؛

- الحفاظ على سرية المعلومات التجارية و البنكية، و عدم وجود جهاز فعلي لتبادل المعلومات مع

دول أخرى؛

- الاستقرار الاقتصادي و السياسي؛

- عدم إلزامية ممارسة المتعاملين لنشاط فعلي داخلها، أي أنها لا تفرض على المتعاملين ضرورة

التواجد الفعلي و المادي داخل إقليمها؛

- تطور القطاع المالي مقارنة بحجم البلد و اقتصاده؛

- توفر البنية التحتية للإتصالات و النقل؛

- انخفاض القيود على عمليات صرف العملة؛

- تفادي إبرام أية اتفاقيات جبائية مع دول أخرى (اتفاقيات الازدواج الضريبي، و اتفاقيات تبادل

المعلومات الضريبية).

و كل تلك الخصائص جعلت الملاجئ الضريبية مراكز استثمارية هامة تستقطب عددا هائلا من

المستثمرين خاصة الشركات الدولية، حيث يمكنها الاستفادة من المزايا الجبائية الممنوحة لهم (انعدام

أو انخفاض معدلات الضريبة،) و المزايا غير الجبائية كالحفاظ على سرية المعلومات حول

حساباتهم البنكية.

و تجدر الإشارة إلى أن هذه الملاجئ قد تكون عبارة عن دولة، أو إقليم تابع لدولة، و التي قد

¹ OCDE, **Concurrence fiscale dommageable : un problème mondiale**, 1998, p :25.

Rapport de l'union européenne, op.cit, pp : 40-41.

يكون لديها ضغط جبائي مرتفع، و في كثير من الأحيان تكون هذه الملاجئ عبارة عن جزر.

3-أنواع الملاجئ الضريبية.

يمكن تقسيم الملاجئ الضريبية إلى ثلاث مجموعات حسب المزايا الضريبية التي تمنحها

للشركات و المتعاملين الاقتصاديين¹ :

-المجموعة الأولى- دول أو أقاليم تنعدم فيها الضرائب: و يطلق عليها باللغة الانجليزية "Zero

Havens" و هي عبارة عن تلك الأقاليم التي لا تفرض أي ضريبة على أرباح الشركات، و بالتالي

تبقى هذه الأرباح خاضعة للضريبة في الدولة مصدر الدخل، أي الذي تحققت فيه فقط، غير أن هذا

النوع من الملاجئ قليل جدا بالمقارنة بالنوعين الآخرين.

-المجموعة الثانية- الدول أو الأقاليم التي تفرض ضرائب منخفضة، أو تفرض ضرائب على

أوعية ضريبة محدودة: و التي تنقسم بدورها إلى:

أ- الدول أو الأقاليم التي تكون معدل الضريبة فيها على أرباح الشركات منخفض مثل مونتينييرو

و التي تفرض معدل ضريبة على أرباح الشركات قدره 9 %؛

ب-الدول التي تفرض ضريبة بديلة للضريبة على أرباح الشركات و التي تكون منخفضة أيضا مثل

جزر البهاماس التي لا تفرض ضرائب على أرباح الشركات، و لكنها تفرض حقوق سنوية منخفضة

للتراخيص؛

ج-دول أخرى تخفض عمدا وعاء الضريبة على الأرباح، و ذلك من خلال منح إعفاءات لأنواع

معينة من الشركات هي شركات ما وراء البحار offshore، أي التي لا تمارس نشاطا داخل الملجأ

الضريبي، مثل الجزر العذراء البريطانية ، التي تعفى من الضرائب تلك الشركات التي لا تمارس

¹ Assemblée nationale de la république française, la commission des finances et de l'économie générale et du contrôle budgétaire, **l'optimisation fiscale des entreprises dans un contexte international**, Rapport d'information n :1243, juillet 2012, p :23.

أعمالها داخل إقليمها .

- المجموعة الثالثة/الدول التي تمنح مزايا لأنشطة معينة فقط: و ذلك بهدف تطوير و دعم تلك الأنشطة، و كمثال على ذلك نذكر " بنما" و التي تبلغ معدل الضريبة على أرباح الشركات فيها 25 بالمئة، بينما تعفي من الضريبة، الأنشطة البحرية و التي تدار من إقليمها و تحمل علمها، حيث تملك بنما ما يمثل 22 بالمئة من الأسطول العالمي.

و سنعرض فيما يلي أهم الملاجئ الضريبية في العالم، مرتبة حسب مجموعة من المعايير منها: حجم الأرباح التي يتم تحويلها إلى هذه الملاجئ، درجة انخفاض معدل الضريبة على الأرباح، مؤشرات لسياسة ضريبية عدوانية، غياب الاقتطاع من المصدر... الخ .

جدول رقم (3،1) : يمثل أهم الملاجئ الضريبية في العالم.

الترتيب	اسم الملجأ الضريبي	الترتيب	اسم الملجأ الضريبي
1	برمودا	9	هونغ كونغ
2	جزر كايمان	10	قبرص
3	هولندا	11	باهاماس
4	سويسرا	12	جيرزي
5	سنغفورة	13	باربادا
6	ايرلندا	14	جزر موريس
7	لوكسمبورغ	15	الجزر العذراء البريطانية
8	كوراساو (البحر الكاريبي)	/	/

Source : www.oxfam.org/sites/www.oxfam.org/files/file_attachments/bp-race-to-bottom-corporate-tax-summ-fr.pdf.

و الجدير بالذكر أن العديد من الملاجئ الضريبية في العالم هي عبارة عن دول أوروبية، و كمثال على ذلك نجد إيرلندا و هولندا و سويسرا، أو أنها عبارة عن أقاليم تابعة للدول الأوروبية، مثل برمودا و الجزر العذراء البريطانية التابعة للمملكة المتحدة.

كما صنفت منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية OCDE، الملاجئ الضريبية سنة 2009 إلى ثلاث مجموعات، المجموعة السوداء و التي تتضمن الدول و الأقاليم التي لم تتعهد بتطبيق معايير الشفافية و تبادل المعلومات الضريبية، و المجموعة الرمادية و التي تتمثل في الدول التي تعهدت بتطبيق معايير الشفافية، و أخيرا المجموعة الثالثة و التي تتضمن الدول التي طبقت فعليا معايير الشفافية، غير أن هذه المنظمة تراجعت بعد فترة وجيزة، و قامت بإلغاء المجموعة السوداء، و تم إدراجها ضمن المجموعة الرمادية، حيث أصبح التصنيف يتضمن مجموعتين رمادية داكنة و رمادية فاتحة، إذ تتضمن الأولى الدول التي تعهدت بتطبيق معيار الشفافية و تبادل المعلومات، أما الثانية فهي عبارة عن مراكز مالية .

المطلب الثاني: أهمية الملاجئ الضريبية بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات و أثرها على الأداء الجبائي.

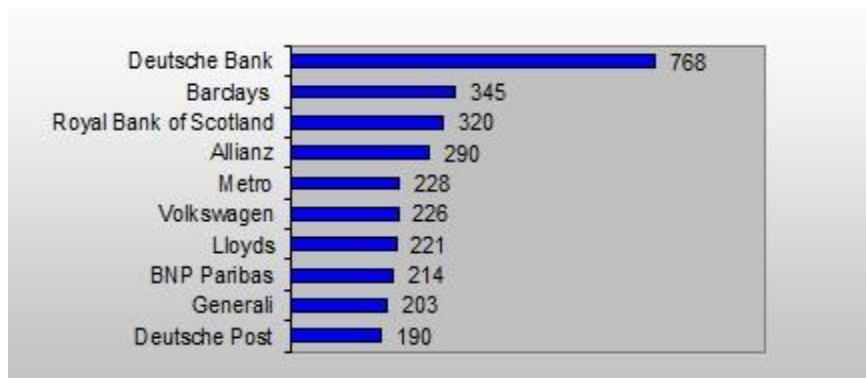
و سنتناول في هذا المبحث كلا من أهمية الملاجئ الضريبية بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات، و كذا أمثلة عن أهمها.

1- أهمية الملاجئ الضريبية بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات.

تحتل الملاجئ الضريبية و المزايا الجبائية التي تمنحها للشركات مكانة هامة ضمن الاستراتيجية الجبائية للشركات متعددة الجنسيات، حيث نجد أن العديد منها يملك فرعا أو عدة من الفروع في تلك الملاجئ، و هذا بهدف تحويل الأرباح إلى هذه الدول أو الأقاليم منخفضة، أو عديمة الضرائب. حيث نجد أن أهم المجمعات الأوروبية تملك عددا كبيرا من الفروع في الجناات الضريبية، كالمجمع الألماني **volkswagen** الذي يملك على سبيل المثال 226 فرعا في مختلف الجناات الضريبية، أو البنك الفرنسي **BNP parisbas** الذي يملك 214 فرعا في الملاجئ الضريبية، كما

نجد أيضا **Deutsche Bank** الذي يملك أكبر عدد من الفروع في تلك الملاجئ و التي تبلغ 768 فرعاً¹، و هذا ما يبرز الأهمية البالغة التي تحتلها تلك الملاجئ ضمن الاستراتيجية الجبائية للشركات العالمية. و سنعرض فيما يلي شكلاً يوضح أهم المجمعات الأوروبية و الفروع التي تملكها في الجنات الضريبية.

شكل رقم (3،1): يوضح أهم 10 مجمعات أوروبية و الفروع التي تملكها في الملاجئ الضريبية.



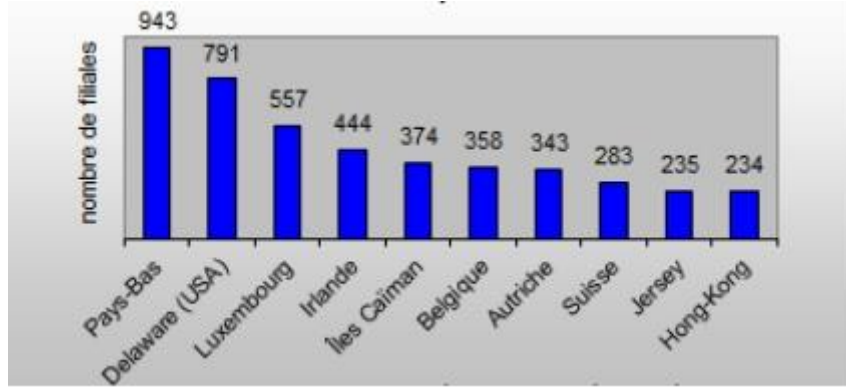
Source: **Hortense Landoski, Jean Merckaert, Multinationales européennes : 5848 filiales dans les paradis fiscaux, Revue Projet, 12 juin 2013, sur le site : <https://www.revue-projet.com/articles/multinationales-europeennes-pourquoi-plus-de-filiales-aux-caiman-qu-en-inde>, consulté le 10/06/2020.**

كما يمكننا من خلال الشكل الموالي التعرف على أهم تلك الجنات الضريبية التي تلجأ إليها

المجمعات الأوروبية.

¹ Source: Hortense Landoski, Jean Merckaert, **Multinationales européennes : 5848 filiales dans les paradis fiscaux, Revue Projet, 12 juin 2013, sur le site : <https://www.revue-projet.com/articles/multinationales-europeennes-pourquoi-plus-de-filiales-aux-caiman-qu-en-inde>, consulté le 10/06/2020.**

شكل رقم (2،3): يوضح أفضل الملاجئ الضريبية بالنسبة للمجمعات الأوروبية و عدد الفروع فيها.



Source: **Hortense Landoski, Jean Merckaert**, Multinationales européennes : 5848 filiales dans les paradis fiscaux, Revue Projet, 12 juin 2013, sur le site: <https://www.revue-projet.com/articles/multinationales-europeennes-pourquoi-plus-de-filiales-aux-caïman-qu-en-inde>, consulté le 10/06/2020.

و يتضح لنا من الشكل السابق أن هولندا تحتل المرتبة الأولى من بين الجنات الضريبية بالنسبة

للمجمعات الأوروبية أي أنها الوجهة المفضلة لتلك الشركات، حيث يتواجد بها 943 فرعا أوروبيا ثم يليها إقليم ديلاوير التابع للولايات المتحدة الأمريكية ب 791 فرعا أوروبيا، و بعدها دولة لوكسمبرغ ب 557 فرعا. و الجدير بالذكر أن أغلب الجنات الضريبية المفضلة بالنسبة للمجمعات الأوروبية هي أيضا دولا أو أقاليم أوروبية.

2 - أمثلة عن أهم الملاجئ الضريبية المستخدمة من طرف الشركات متعددة الجنسيات .

كما رأينا سابقا فإن الشركات العالمية تدرج الجنات الضريبية ضمن استراتيجياتها الجبائية

التي تهدف إلى تخفيض تكاليفها الضريبية و خاصة الضريبة على الشركات،

و من بين أهم تلك الملاجئ الضريبية المستخدمة نجد إيرلندا ، هولندا.

أ - **إيرلندا:** تعتبر إيرلندا من أهم دول الاتحاد الأوروبي التي تمنح العديد من التسهيلات و المزايا الجبائية للشركات، خاصة منها متعددة الجنسيات، مما يجعلها ملاذا ضريبيا مهما في تلك

المنطقة. و لا يقتصر الأمر على الضريبة على أرباح الشركات التي تعتبر جد منخفضة مقارنة بباقي الدول الأوروبية و إنما تشمل تلك التحفيزات أيضا شروط المتعلقة بإقامة الشركات و المعاملة التفضيلية للأصول المعنوية كبراءات الاختراع و العلامات التجارية و العديد من التسهيلات الأخرى ذات طابع جبائي.

و سنتناول فيما يلي أهم المزايا الجبائية التي تمنحها إيرلندا¹ :

- **شروط الإقامة بالنسبة للشركات:** تعتبر الشركة مقيمة في إيرلندا إذا كان الادارة الفعلية متواجدة على الأراضي الإيرلندية. غير أن الإدارة الجبائية لا تحدد معنى مصطلح "الإدارة الفعلية"، مما ترك الباب مفتوحا أمام للشركات، فقد يقصد بهذا المصطلح المكان الذي تتخذ فيه القرارات المتعلقة بالسياسة العامة للشركة، أو المكان الذي يقيم فيه أغلبية المدراء ، كما قد يكون المكان الذي يتم التفاوض فيه على أهم الصفقات. أي أنه حتى تكون شركة مقيمة في إيرلندا و تطبق عليها القوانين ليس من الضروري أن تتواجد بها بطريقة ملموسة ، أو تمارس نشاطا فعليا بها، و إنما يكفي بأن تقام فيها اجتماعات و تتخذ فيها قرارات مهمة. مما يسمح للشركات خاصة متعددة الجنسيات ببناء سيناريوهات من أجل تخفيض الضريبة.

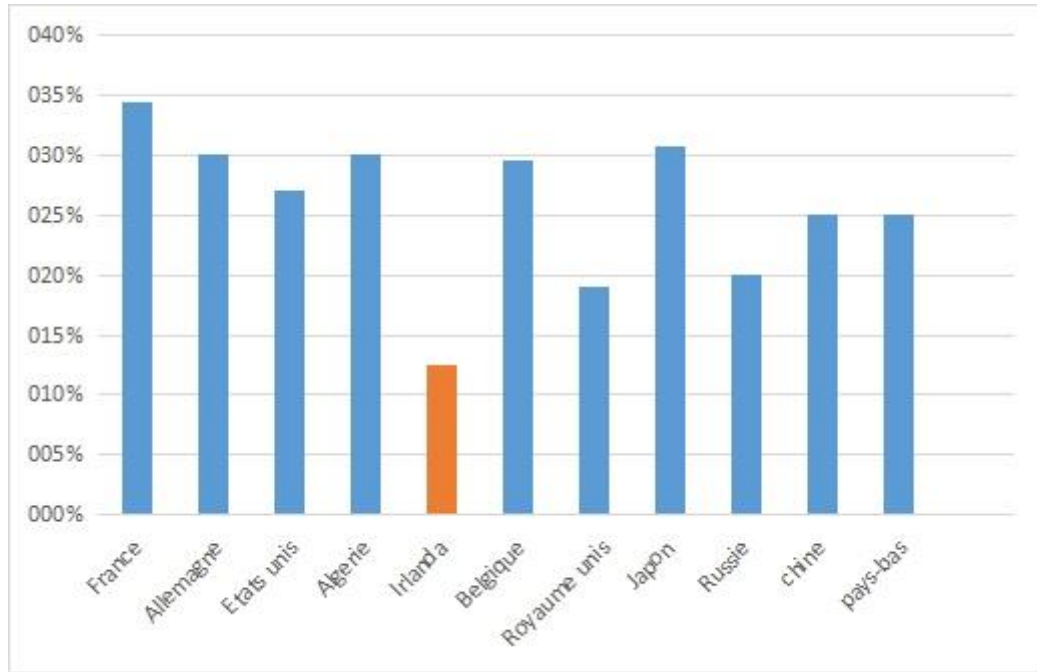
- **معدل ضريبة على أرباح الشركات منخفض و مستقر:** إن معدل الضريبة على أرباح الشركات التجارية المطبق في إيرلندا منذ سنة 2003 هو 12.5%، و هو معدل منخفض جدا مقارنة بباقي دول العالم بصفة عامة، و دول الاتحاد الأوروبي بصفة خاصة، و هو ما يعد المحفز الأساسي للشركات لإنشاء مقر أو فروع بها، كما يطبق أيضا هذا المعدل بشكل واسع على الشركات المالية، فبالنظر إلى الدول الأوروبية الأخرى كفرنسا على سبيل المثال، نجد أنها تطبق معدلا مرتفعا نسبيا

¹ Commission des affaires étrangères, **rapport d'information sur: l'union**
33-37.:européenne et la lutte contre l'optimisation fiscale, 2015, pp

و الذي يقدر ب 34.4%، أما ألمانيا فتطبق معدل 30%، و حتى هولندا التي تعتبر من الملاجئ الضريبية، تطبق معدلا مرتفعا مقارنة بإيرلندا و الذي يقدر ب 25%.

و تجدر الإشارة إلى أن متوسط معدل الضريبة على الشركات في الدول الأوروبية بصفة عامة منخفضا مقارنة بباقي دول العالم. و سنستعرض فيما يلي معدل الضريبة على أرباح الشركات في بعض دول العالم، من خلال الشكل الموالي :

شكل رقم (3،3): يوضح معدل الضريبة على أرباح الشركات في بعض دول العالم لسنة 2019.



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معدلات الضريبة من الموقع:

www.vernimmen.net/Lire/Lettre_166.html, Consulté le 20/06/2020.

- إعفاء فوائض القيمة المتعلقة بالتنازل عن أسهم للشركات القابضة: تعتبر هذه الميزة من المزايا الرئيسية للنظام الجبائي الأيرلندي، حيث يتم إعفاء فوائض القيمة الناتجة عن التنازل عن أسهم الشركات القابضة التي يكون مركزها متواجدا في إحدى الدول التابعة للاتحاد الأوروبي، أو أي دولة تجمعها اتفاقية جبائية مع إيرلندا، و ذلك بعد تحقيق الشروط التالية:

- أن تملك الشركة القابضة الأسهم المعنية بالتنازل لفترة تقدر بأثنى عشر شهر خلال السنتين

الأخيرتين؛

- ان تملك الشركة القابضة على الأقل 5% من اسهم الفرع الذي يتم التنازل عن اسمه؛

- ان تكون طبيعة نشاط الفرع او الشركة القابضة التابعة لها نشاطا تجاريا.

- **القرض الضريبي الخاص بمصاريف البحث و التطوير:** حسب قانون المالية الإيرلندي لسنة

2003 تستفيد مصاريف البحث و التطوير من قرض ضريبي يقدر ب 25% على 200000 أورو

الأولى الموجهة لهذا الصدد، ثم جاء قانون المالية لسنة 2013 ليعزز هذا الإجراء بمنح 25%

كقرض ضريبي جديد عن كل انفاق يفوق 200000 أورو خاص بمصاريف البحث و التطوير.

و يمكن خصم هذا القرض الضريبي من المبلغ المستحق للضريبة على أرباح الشركات

للسنة، مما يزيد من الوفورات الضريبية التي تحققها الشركة. و يسمح هذا الإجراء بتحويل جميع

مصاريف البحث و التطوير من الفروع المتواجدة في منطقة الإتحاد الأوربي إلى الشركة المتواجدة

في إيرلندا، شريطة ألا تكون قد استفادت هذه المصاريف من خصم ضريبي مماثل في تلك الدول.

ب - هولندا: تعتبر هولندا من بين الدول المفضلة لإنشاء شركات قابضة Holding ، و ذلك

بفضل المزايا الجبائية الممنوحة للشركة الأم و فروعها. حيث تعفى بموجب قانونها توزيعات الأسهم

من الضريبة مما شجع عددا كبيرا من الشركات لإنشاء مقرها هناك، لأنه عند تحويل أرباح

الأسهم من الفروع إلى المقر، تتقادم دفع الضريبة على تلك التوزيعات، كما يعفي القانون الهولندي

أيضا الأرباح الناتجة عن بيع الشركات القابضة. و يضاف إلى تلك المزايا ، معدل الضريبة على

أرباح الشركات الذي يعد منخفض نسبيا مقارنة بباقي الدول الأوربية، و المقدّر ب 25%. كما أن

المناخ الضريبي بصفة عامة في هولندا يتميز بالاستقرار، و هو عامل محفز للاستثمار أو ممارسة

نشاط بها¹.

و من المهم بمكان أن نشير إلى أن الأتاوى المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية، تتمتع في هولندا بمعدل ضريبة جد منخفض و الذي يبلغ 5%، و هو عامل جد محفز للشركات المتعددة الجنسيات التي تعتمد في استراتيجياتها على هذه المداخل، كشركة google أو Apple .

إن كل المزايا ذات الطبيعة الجبائية السابقة الذكر تجعل من هولندا قبلة للشركات متعددة الجنسيات، و في الكثير من الأحيان ما يتم اعتماد استراتيجيات تقوم على إنشاء فروع و شركات في كل من هولندا و إيرلندا معاً، و ذلك فيما يعرف بالسندويش الهولندي.

3- أثر استخدام الجنات الضريبية على الأداء الجبائي.

توجد العديد من الدراسات التي تناولت موضوع الجنات الضريبية و أثر استخدامها من طرف الشركات خاصة المتعددة الجنسيات، على الضريبة المدفوعة. فحسب دراسة ل Desai et al على الشركات متعددة الجنسيات الأمريكية، لفترة ما بين 1982-1999 فإن هذه الأخيرة التي تملك فروعاً في الملاجئ الضريبية تدفع ضرائب أقل في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يمكنها تأجيل أو تجنب دفع الضريبة بالنسبة للفروع التي تتواجد في مناطق ذات معدلات ضرائب مرتفعة، و هو ما سيسمح لها بتخفيض معدل ضريبتها الفعلي، و الرفع من أدائها الجبائي².

¹Commission des affaires européennes, **Rapport d'information sur: l'union européenne et la lutte contre l'optimisation fiscale**, 6 octobre 2015, p 44. sur le site: <http://www.assemblee-nationale.fr/14/europe/rap-info/i3101.asp>, consulté le 21/06/2020.

² Martin, J. , Stratica, C, **FISCALITÉ DES ENTREPRISES ET PARADIS FISCAUX : UNE ÉTUDE SUR DONNÉES CANADIENNES**, L'Actualité économique, volume 93,N 3,2017, pp : 408-409.

كما توصلت دراسة Huizinga et Laeven أن الشركات الأوروبية التي تملك فروعاً في الخارج، تتحمل ضرائب أقل على أرباحها مقارنة بالشركات التي تمارس نشاطها محلياً فقط¹، أي أن تخفيض الضريبة يعتمد على مدى انتشار الشركات الأوروبية، و على الأنظمة الضريبية للدول التي تتواجد فيها.

و يرجع السبب الرئيسي لتواجد الشركات المتعددة الجنسيات في الجنات الضريبية، هو تخفيض الضريبة العالمية، و منه تحقيق معدل ضريبة فعلي منخفض، مما يحسن بشكل ملحوظ أدائها الجبائي، مقارنة بحالة عدم تواجدها في تلك المناطق. حيث يمكن لهذه الشركات نقل الأرباح إلى الفروع المتواجدة في الأقاليم التي تنخفض فيها معدلات الضريبة، و بالمقابل تحميل الأعباء للفروع التي تتواجد في مناطق ذات ضغط ضريبي مرتفع.

و تجدر الإشارة إلى أن استخدام الجنات الضريبية مرتبط ارتباطاً وثيقاً بسعر التحويل²، فمن أجل تخفيض أو تجنب الضريبة، تستعمل الشركات متعددة الجنسيات في غالب الأحيان الصفقات التي تتم داخلياً، من صفقات تجارية و مالية و غيرها، و المبرمة بين الشركة الأم و فروعها، أو فيما بين الفروع فقط، على أن يتواجد أحد الفروع على الأقل في جنة ضريبية. و بذلك يمكن الإستفادة من الاختلافات في القوانين و معدلات الضريبة، من أجل تخفيض هذه الأخيرة. و من أبرز العمليات المستخدمة لهذا الغرض نجد: استخدام براءات الاختراع و حقوق الملكية الفكرية

¹ Huizinga.H, Leaven.L, **International profit shifting within multinationals: a multi-country perspective**, 2006, p : 20.

² Chris Jones,Yama Temouri, **The determinants of tax haven FDI**, Journal of word business, n 51, 2016 , p : 237.

و الأتاوى المترتبة عليها، وكذا مصاريف البحث و التطوير ، و هو أمر شائع خاصة بالنسبة للشركات الرقمية و التي غالبا ما تلجأ إلى الصفقات المتعلقة بالأصول المعنوية، بالإضافة إلى استخدام الشركات للقروض الداخلية.

المبحث الثالث: استراتيجية التمويل بالديون الداخلية و أثرها على الأداء الجبائي.

من أهم الصفقات الداخلية التي تستخدمها الشركات المتعددة الجنسيات لتحسين أداءها الجبائي،

نجد عمليات التمويل بالديون بين الشركة الأم و شركاتها التابعة المتواجدة في دول أخرى، أو فيما بين الشركات التابعة ، حيث تهدف من وراء عمليات الاقتراض و الإقتراض إلى الاستفادة من الاختلاف في معدلات الضريبة المفروضة من طرف الدول على الفوائد، إلى جانب الانتفاع من الاجراءات التقضيلية الممنوحة في إطار الاتفاقيات الجبائية المبرمة بين الدول، خاصة في حالة خضوع تلك الفوائد للضريبة في دولتين في نفس الوقت، و هما دولة إقامة الشركة و الدولة المصدر، إذ حددت الاتفاقية النموذجية لمنظمة التعاون و التنمية الاقتصادية OCDE، سقفا يقدر ب 10% من القيمة الإجمالية للفوائد¹ .

و في اطار إعادة تخصيص الديون داخليا، تسعى الشركات متعددة الجنسيات إلى تحويل للفوائد و الأرباح من الدول ذات ضغط ضريبي مرتفع إلى الدول التي تتواجد بها الشركات التابعة و التي تتميز بضغط ضريبي منخفض².

و يمكن القيام بعمليات التمويل الداخلية في الشركة متعددة الجنسيات إما من خلال استخدام هذه الأخيرة لإسمها و سمعتها من أجل الحصول على تمويل من البنوك أو سوق رأس المال أو أي مصدر خارجي آخر ، ثم توزيع تلك الاموال على الشركات التابعة لها، في شكل قروض، أو باستخدام الشركة متعددة الجنسية للمبالغ المالية الفائضة و منحها في شكل قروض للشركات التابعة لها³.

المطلب الأول: طرق التمويل بالديون الداخلية وأثرها على الأداء الجبائي

إن استخدام عمليات التمويل الداخلية في الشركات متعددة الجنسيات يكون غالبا بإتباع إحدى

¹ Article (11) du modèle de convention fiscale l'OCDE concernant le revenu et le fortune, édition OCDE, 2003 , p: 32.

² Feld, L.et al, Capital Structure Choice and Company Taxation: A Meta-Study, center for european economic research, paper num 11-075, 2011, p : 7.

³ Idem, p : 6.

الطرق التالية:

1 - إستخدام الديون من طرف الشركة الأم من أجل تأسيس شركة تابعة: حيث تقوم الشركة الأم بإنشاء شركة تابعة لها في دولة أخرى من خلال ضخ مبلغ في شكل رأس مال ، بالإضافة إلى منحها قرض بمبلغ آخر، و من خلال هذا الإجراء يمكنها تخفيض الأرباح الخاضعة للضريبة للشركة التابعة، من خلال خصمها للفوائد المدفوعة للشركة الأم من الربح الخاضع للضريبة¹. و سنوضح في الشكلياتين المواليين حالتين لإنشاء شركة تابعة في الدولة ب من طرف شركة أم تقع في الدولة أ ، حيث تتمثل الحالة الأولى في استخدام حقوق الملكية فقط من أجل إنشاء الشركة التابعة، أما الحالة الثانية فتتمثل في استخدام كلا من حقوق الملكية و القروض و أثر ذلك على الأرباح المحققة من طرف الشركتين.

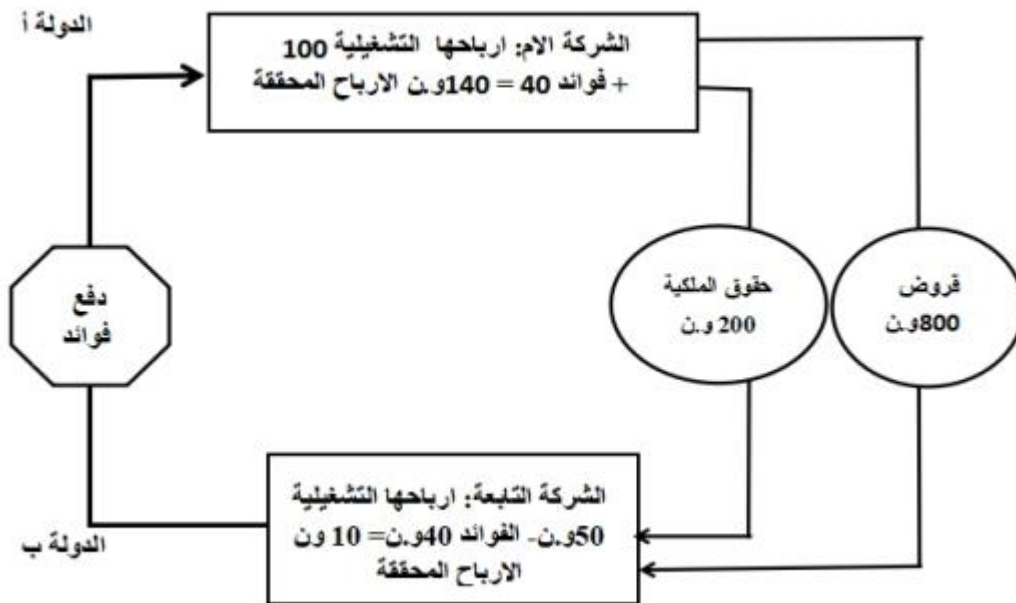
شكل رقم (3 ، 4): يمثل حالة إنشاء شركة الأم لشركة تابعة باستخدام حقوق الملكية.

¹ عادل حسين ثابت، التخطيط الضريبي الدولي باستخدام الديون الداخلية و المشتقات المالية: الرسملة الخفية، المجلة العلمية للدراسات التجارية و البيئية، جامعة قناة السويس، المجلد 9، العدد الأول ، الجزء الثاني، يناير 2018، ص ص: 146 - 149.



Source: Chris Fennerty et al, **Fondamentals of international tax planning**,
IBDF édition, 2007, p :12 .

الشكل رقم (3،5) : يمثل حالة إنشاء شركة تابعة باستخدام حقوق الملكية و الديون.



Source: Chris Fennerty et al, op.cit, p : 12.

نلاحظ من خلال الشكلين أنه في كلتا الحالتين يقدر المجموع الكلي للأرباح المحققة من طرف الشركتين في الدولتين ب 150 ون، غير أن الاختلاف يكمن في تحويل الأرباح في الحالة الثانية من الشركة التابعة في الدولة ب، إلى الشركة الأم في الدولة أ، حيث ترتفع الأرباح المحققة في الشركة الأم باحتساب الفوائد المحصلة من 100 ون، إلى 140 ون في حين تنخفض الأرباح

المحققة و الخاضعة للضريبة من طرف الشركة التابعة في الدولة ب من 50 و.ن الى 10 و.ن. كما يسمح هذا النوع من التمويل للشركة التابعة بتحقيق الرافعة المالية، نظرا لانخفاض حقوق الملكية و بالمقابل ارتفاع حجم الديون¹.

و تدخل عملية تمويل تأسيس شركة تابعة باستخدام الديون في اطار ما يعرف بتخفيض رأس المال Thin Capitalization، و هو إجراء شائع الاستخدام لدى الشركات متعددة الجنسيات، و يسمح لها بتحقيق العديد من المزايا ، فإلى جانب تحقيق الرافعة المالية، يمكن تحقيق وفورات ضريبة من خلال خصم الفوائد من الأرباح الخاضعة للضريبة، و بذلك تخفيض الضريبة العالمية، مما يسبب خسائر للخزينة العمومية للدول التي تنشط بها هذه الشركات.

و للحد من هذه الممارسة، أصبحت الدول تجتهد في سن القوانين التي تضبط هذه الممارسات، فعلى سبيل المثال تعتبر فرنسا أن الشركات التابعة لنفس المجموعة تمارس تخفيضا لرأس المال أي sous-capitalisation باللغة الفرنسية، إذا تحققت الشروط التالية²:

- أن تتعدى نسبة القروض الممنوحة للشركة التابعة 1.5 مرة أموالها الخاصة؛
- أن تتعدى قيمة الفوائد المدفوعة من طرف الشركة التابعة نسبة 25% من النتيجة العادية قبل الضريبة؛

- أن تتعدى نسبة الفوائد المدفوعة من طرف الشركة التابعة ، نسبة الفوائد التي تحصلها هذه الأخيرة من شركات أخرى تابعة لنفس المجموعة.

و عند تحقق الشروط الثلاثة تمنع الإدارة الجبائية الفرنسية الشركة التابعة من خصم الفوائد خلال السنة المالية الجارية، و يتم تأجيل خصم هذه الفوائد للسنوات المالية اللاحقة و في حدود

¹ Chris Fennerty et al , op.cit, p : 12.

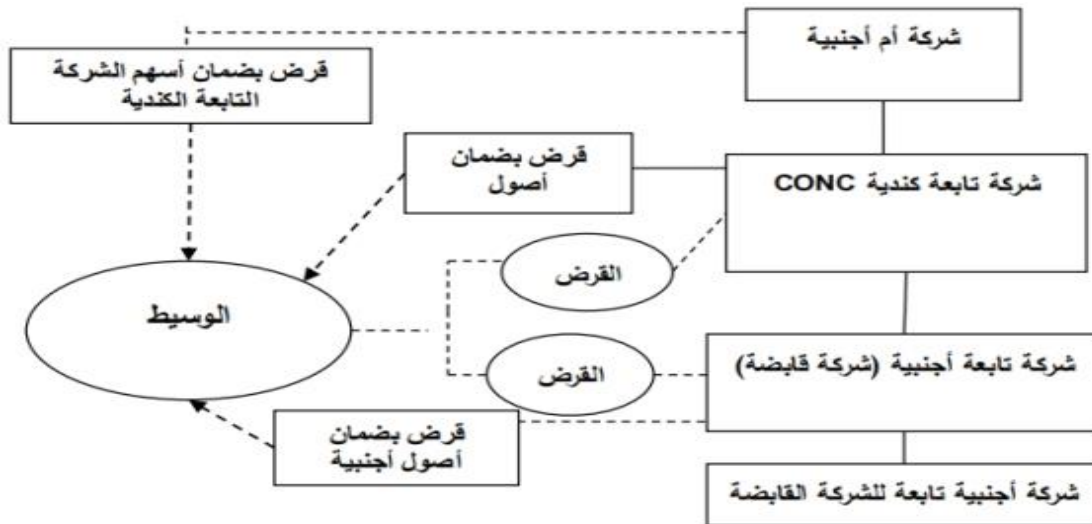
² Thierry Lamorlette et al, op.cit, p :43.

معينة، و تطبيق خصم سنوي قدره 5% خلال السنة المالية الثانية.

2- التسهيلات الائتمانية للمجموعة و اعادة اقراض القرض: و التي نستعرضها كما يلي:

2-1- التسهيلات الائتمانية. تتمثل التسهيلات الائتمانية للمجموعة في حصول الشركة الأم وشركاتها التابعة على قرض من الوسيط و هو المقرض، بشرط تقديمها للضمانات الكافية، و تكون جميع الأطراف ملزمة بتسديد القرض، حيث تتم إعادة توزيع القرض وفقا للمصلحة العامة للشركة متعددة الجنسية. فبفرض أن الشركة الأم لديها شركة تابعة كندية، و شركة تابعة أخرى تتمثل في شركة قابضة، و قد قامت الشركات الثلاثة بتقديم الضمانات الكافية للحصول على القرض، حيث استخدمت الشركة التابعة الكندية جزء من التسهيلات الائتمانية في الأنشطة التشغيلية، أما الشركة القابضة فقامت بتوجيه جزء من هذه التسهيلات إلى شركة تابعة أخرى¹. و يتضمن الشكل الموالي توضيحا لهذه العملية.

شكل رقم (3 ، 6): يوضح التسهيلات الائتمانية في الشركة متعددة الجنسية.



Source: KPMG, New proposals catch commercial lending arrangements, 2014, p: 5.

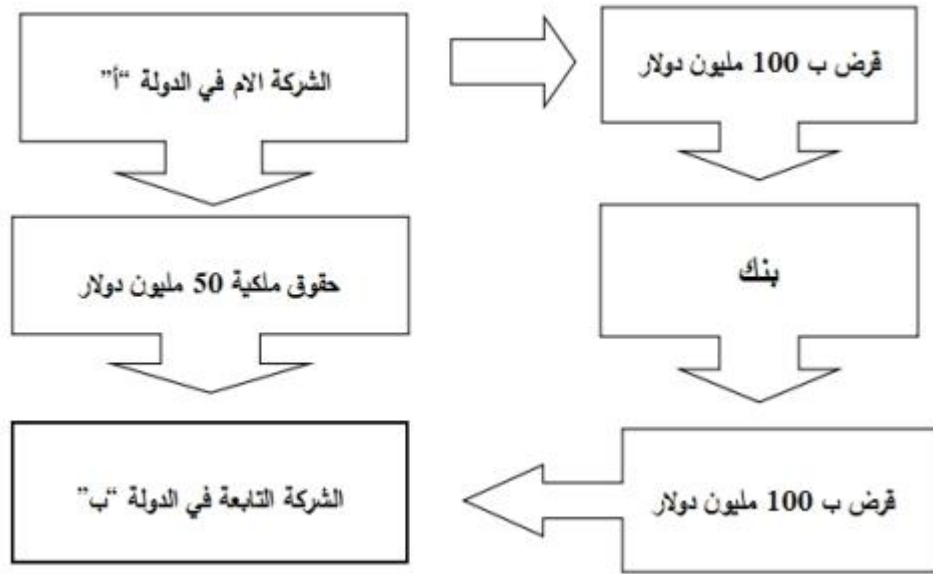
2-2- إعادة إقراض القرض: و يقصد بهذه العملية قيام الشركة الأم بإقراض القرض لأحد البنوك

¹ عادل حسين ثابت، المصدر سبق ذكره، ص: 146.

أو الوسيط، و الذي يقوم بدوره بإقراض شركة تابعة للمؤسسة الأم، أي قيام هذه الأخيرة بعملية التمويل بطريقة غير مباشرة باستخدام وسيط. و ذلك وفقا للحالات التالية¹:

أ- إعادة إقراض القرض بهدف تأسيس شركة تابعة: و يقصد بهذه العملية إنشاء شركة الأم لشركة تابعة في دولة أخرى من خلال تشكيل رأس مال بمبلغ معين، و منح قرض لهذه الأخيرة بطريقة غير مباشرة عن طريق بنك أو مؤسسة مالية أخرى. كما هو موضح في الشكل الموالي:

شكل رقم (3 ، 7) : يمثل إعادة حالة إقراض القرض من طرف بنك.



Source: Suarez, Canada's Problematic Proposed New Loan Rules, *Tax Note International*, 2014, p: 441-449.

ب- إعادة إقراض القرض بهدف تخفيض أو تجنب الضريبة المقتطعة: و يقصد به قيام الشركة

¹ المصدر نفسه، ص: 148.

الأم المتواجدة في الدولة / بإقراض شركة تابعة لها متواجدة في دولة ب، ثم تقوم هذه الأخيرة بدورها بمنح القرض لشركة أخرى تابعة لها متواجدة في الدولة ج، و يكون الوسيط في هذه الحالة الشركة المتواجدة في الدولة ب، و ليس وسيطا خارجيا. و في مثل هذه الحالة يتم اختيار الشركات التي يتم تحويل القرض إليها بعناية، من خلال دراسة شبكة الاتفاقيات الجبائية التي تربط بين الدول التي تتواجد بها شركات المجموعة، بهدف الاستفادة من الاجراءات التفضيلية في تخفيض الضريبة المقتطعة على الفوائد المحصلة.

في اطار استخدام الشركات متعددة الجنسيات للديون الداخلية، يمكنها تحويل الأرباح من دولة إلى أخرى، إما عن طريق تضخيم قيمة الفائدة المدفوعة للمقرض و هو غالبا الشركة الأم، و من هنا يمكن إمتصاص جزء كبير من الربح الخاضع للضريبة للشركة التابعة (أي المقترض)، و تخفيضه، مما يؤدي بدوره إلى تدنية الضريبة على الأرباح أو تجنبها . و أما عن طريق قيام المقترض بتسديد فوائد بمعدل جد منخفض مقارنة بالمعدل السائد في السوق، أو عدم دفع فوائد، بهدف تخفيض الأرباح الخاضعة للضريبة للمقرض أي الشركة الأم، و غالبا ما يعتبر مثل هذا الإجراء عملية تسيير غير عادية، و عند الخضوع لتدقيق جبائي يتم اعادة احتساب الفوائد و إدراجها ضمن الأرباح الخاضعة للضريبة¹.

و يذكر أن استخدام الديون الداخلية بين شركات المجموعة قد يتبعه تخلي عن هذه الديون ، إذا واجه الفرع مشاكل مالية تمنعه من تسديد ذلك الدين، و ينتج عن هذا الاجراء تخفيض للأرباح لدى الشركة المقرضة، بمقدار الدين المتخلي عنه، و بالمقابل انخفاض في الأعباء لدى الفرع المقترض ، راجع لمسح قيمة الدين ، فإذا كانت الدولة التي تتواجد بها الشركة الأم ، تفرض معدل ضريبة مرتفع على الأرباح، إلى جانب ميزة انخفاض هذا الأخير في دولة تواجد الفرع، فإنه يمكن

¹ Thierry Lamorlette et al, op.cit, p : 39.

تدنية الضريبة العالمية على الأرباح بشكل كبير، من خلال امتصاص جزء من أرباح الشركة الأم، وارتفاع أرباح الفرع الخاضع لمعدلات ضريبة منخفضة.

3- أثر استخدام الديون الداخلية على الأداء الجبائي.

لقد أثبتت دراسة Rego أنه كلما زادت حجم الديون في المؤسسة، كلما أدى ذلك إلى انخفاض معدل الضريبة الفعلي، أي الرفع من الأداء الجبائي، وذلك من خلال إمكانية خصم الفوائد من الربح الخاضع للضريبة وتحقيق بذلك وفورات ضريبية¹. وهو أيضا ما توصلت إليه دراسة Richardson وTaylor، حيث أثبتت أنه توجد علاقة قوية بين حجم الديون لمجمع الشركات

و معدل الضريبة الفعلي، إذ كلما زادت ديون المجمع، كلما زادت قدرته على تخفيض أعبائه الجبائية².

كما أن وجود اختلافات في معدلات الضرائب المفروضة على الفوائد والأرباح بين الدول، من شأنه أن يؤثر على كيفية توزيع الديون داخل الشركة متعددة الجنسية³، حيث لا تكتفي باستخدام الديون فقط و تحويلها داخليا، إنما تختار أيضا بعناية مكان تواجد الفرع أو الشركة التابعة التي يتم تحويل الديون، من خلال دراسة التشريعات الجبائية للدول التي تتواجد بها الشركة متعددة الجنسية، وكذا دراسة شبكة الاتفاقيات الجبائية، في سبيل تخفيض أو تجنب الضريبة العالمية.

و يمكن توضيح أثر استخدام الديون ما بين الشركات التي تنتمي لنفس المجموعة، بما في ذلك الشركات متعددة الجنسيات على معدل الضريبة الفعلي من خلال المثال الموالي الذي يتضمن

¹ Sonja Rego, op.cit, p : 808.

² Grant Taylor, Grantley Richardson, op.cit, pp :469-496.

³ Lars Feld et al, **Capital structure choice and company taxation**, ZEW center for european economic research, Discussion paper n : 11-075, p : 42, Available at: <http://ftp.zew.de/pub/zew-docs/dp/dp11075.pdf> , le 14/05/2022.

حالتين، حيث تتمثل الحالة الأولى في حصول الشركة الأم على قرض من البنك ثم تمويلها لفرعها بحقوق الملكية فقط، أما الحالة الثانية فهي عبارة عن تحويل الشركة الأم داخليا للقرض الذي حصلت عليه من البنك إلى فرعها¹:

شكل رقم (3،8): يمثل أثر التمويل بالديون الداخلية على معدل الضريبة الفعلي.



Source: Chris Fennerty et al ,op.cit, p :15.

من خلال الشكل يمكننا تحليل أثر الديون الداخلية على الضرائب المستحقة للمجموعة في الحالتين كما يلي :

¹ Chris Fennerty et al ,op.cit, p :15.

أ- في الحالة الأولى: و يمكن تلخيصها في :

- الأرباح المحققة في الشركة الأم (50)؛

- الأرباح المحققة للفرع 100؛

- الأرباح المجمعة 50؛

- الضريبة على الأرباح للفرع 30؛

- معدل الضريبة الفعلي (قيمة الضريبة على الأرباح / الأرباح المجمعة للشركتين) 60%.

و منه نلاحظ أن معدل الضريبة الفعلي جد مرتفع و المقدر ب 60% مقارنة بمعدل

الضريبة الإسمي و المقدر ب 30% في الدولتين، أي أن المجموعة تتحمل معدل ضريبة فعلي يقدر

بضعف المعدل الإسمي، و هذا راجع لتحمل الشركة الأم لخسائر، و اعتماد حقوق الملكية فقط

كمصدر للتمويل و عدم وجود عملية لتحويل للديون داخليا.

ب- في الحالة الثانية: و تتمثل في:

- الأرباح المحققة في الشركة الأم 0؛

- الأرباح المحققة للفرع 100؛

- الأرباح المجمعة 50؛

- الضريبة على الأرباح للفرع 15؛

- معدل الضريبة الفعلي 30%.

و منه نلاحظ أن معدل الضريبة الفعلي للشركة يقدر ب 30% و مساو لمعدل الضريبة الإسمي

في الدولتين، و يرجع هذا الانخفاض في معدل الضريبة الفعلي مقارنة بالحالة الأولى إلى تحويل

القرض داخليا من الشركة الأم و التي حصلت عليه من البنك، إلى فرعها المتواجد في دولة أخرى،

مما مكنها من تخفيض الضريبة على الأرباح لهذا الأخير، من خلال خصم الفوائد المحولة للشركة الأم من الأرباح التشغيلية.

و من خلال ما سبق يتضح لنا أن تحويل الديون ما بين الشركات التابعة لنفس المجموعة من شأنه أن يؤثر سلبا على معدل الضريبة الفعلي للمجموعة.

المطلب الثاني: استراتيجيات أخرى للتخطيط الضريبي الدولي

و يتضمن هذا المطلب استراتيجيات أخرى للتخطيط الضريبي القيام بإنشاء شركات ذات طبيعة معينة لأغراض ضريبية، إلى جانب الاعتماد على الاتفاقيات الجبائية بغرض تخفيض الأعباء الضريبية للشركات متعددة الجنسيات.

1- التنظيم الإداري للشركات متعددة الجنسيات كاستراتيجية للتخطيط الضريبي.

تسعى الشركات المتعددة الجنسيات إلى اختيار أشكال إدارية معينة و تنظيم علاقاتها مع الشركات و الفروع التي تملكها بشكل يسمح لها بتخفيض العبء الضريبي الذي تتحمله. و الاستفادة من المزايا الجبائية التي تمنحها الدول لأشكال معينة من الشركات. و من أهم تلك الأشكال إنشاء شركات قابضة، و التي سنتناولها فيما يلي:

1-1-إنشاء شركات قابضة: تلجأ الشركات متعددة الجنسيات في كثير من الأحيان إلى إنشاء

شركات قابضة وسيطة، أو تحويل الشركة الأم إلى شركة قابضة، و هذا راجع للمزايا الجبائية الممنوحة لهذا النوع من الشركات من طرف العديد من الدول، حيث منحت ألمانيا على سبيل المثال سنة 1993، العديد من الاجراءات التفضيلية لإنشاء الشركات القابضة على إقليمها فيما يتعلق بتوزيعات الأرباح الأجنبية و اعفاء فائض القيمة الناتج عن التنازل على الأسهم. إضافة إلى الملاجئ الضريبية التي غالبا ما تسعى لجذب هذا النوع من الشركات، كالمزايا الممنوحة لتحويل

الأرباح من الفروع إلى المقر، هذا و قد تصل تلك المزايا إلى إعفاء كلي من الضريبة، مما يسمح بتخفيض الضريبة الإجمالية لمجمع الشركات من خلال تحويل أرباح الفروع الى الشركة القابضة¹ .

إن السيناريو الشائع الاستخدام من طرف الشركات متعددة الجنسيات، يتمثل في إنشاء الشركة الأم (و سنرمز لها بالشركة أ) المتواجدة في دولة معينة، لشركة قابضة في هولندا (و نرمز لها بالشركة ب)، و التي بدورها تملك شركة في إحدى الجنات الضريبية (نرمز لها بالشركة ج).

و الهدف من اختيار هولندا راجع لإعفاء توزيعات الأرباح من الضريبة عند تحويلها للشركة القابضة، و بالمقابل تستفيد أيضا هذه الأخيرة من عدم دفع أية ضريبة عند تحويل الأرباح المحققة من طرفها إلى الشركة الأم. و بذلك فإن الشركة 'ب' في هولندا لم تدفع أية ضريبة، لا عند استلامها لتوزيعات الأرباح ، و لا عند توزيعها للأرباح.

إلى جانب ذلك نذكر انه اذا كانت الجنة الضريبة المتواجدة بها الشركة 'ج' ، تعفي الشركات من دفع الضريبة على أرباحها مثل برمودا أو جزر الانتيل الهولندية، كما هناك جنات ضريبة لا تطبق أية اقتطاعات من المصدر عند تحويل الأرباح منها إلى الشركة 'ب' ، فتكون هذه الأخيرة لم تتحمل أية ضرائب، يبقى على الشركة 'أ' أن تتحمل الضريبة في بلدها على الأرباح المستلمة من الشركة 'ب'. و إذا كانت الدولة التي تتواجد بها الشركة الأم لا تفرض الضريبة على الأرباح المحصلة من الشركة 'ب' مثل فرنسا التي تعفي الأرباح المحققة في اطار نظام الشركة الأم و فروعها، فتكون لذلك الأرباح المحققة من طرف الشركة 'ج' تم تحويلها إلى الشركة 'أ' مروراً بالشركة القابضة 'ب' دون دفع أية ضرائب.

1-2-إنشاء شركات شاشة (sociétés écrans) : و هي شركات يتم إنشاؤها في الأقاليم

¹ Patrick Rassat , Thierry Lamorlette, op.cit pp : 46-47.

و البلدان ذات مزايا جبائية معتبرة كالملاجئ الضريبية، حيث لا تملك هذه الشركات نشاطا فعليا هناك و إنما يرجع الهدف الرئيسي لإنشائها إلى استقبال الأرباح من مجمع الشركات، الذي قد يتواجد في مناطق ذات ضغط ضريبي مرتفع. فبمجرد أن يتم اعتبار الشركة الشاشة على أنها كيان معترف به من طرف الملجأ الضريبي ، و تتخذ صفة مقيمة، تصبح خاضعة للضريبة هناك و تستفيد من كامل المزايا الجبائية الممنوحة لها¹.

و تجدر الإشارة إلى أن هذه الممارسة تدخل في اطار استراتيجية جبائية عدوانية من طرف الشركة متعددة الجنسيات، التي تصل إلى حد التهرب الضريبي الدولي، و الذي تعاقب عليه قوانين جميع الدول .

1-3- إنشاء شركات ذات طبيعة خاصة: و نذكر منها ما يلي:

- انشاء شركة تأمين تابعة للمجمع و هو ما يسمى باللغة الفرنسية 'Captive d'assurance' ، و ذلك عوضا عن تأمين المخاطر لدى شركة تأمين مستقلة، و يتم اختيار مكان إقامة هذه الشركة بدقة، حيث يوجد العديد من الدول و الأقاليم التي تمنحها مزايا خاصة ، مثل برمودا، و التي تستقطب لوحدها ثلث هذا النوع من الشركات المتواجدة في السوق. و يمكن للمجمع الاستفادة من هذا الإجراء من خلال أقساط التأمين المستلمة و الممنوحة لمختلف الفروع، و ذلك حسب المنطقة الجغرافية المتواجدة بها ، و حسب معدل الضريبة المطبق لكل منطقة².

- إنشاء شركة عبارة عن مركز للخدمات و هو ما يسمى ب 'Quartier généraux'، توكل إليها مهام كالتسيير، و الرقابة، و التنسيق بين شركات المجمع. و يتم إنشاءها في مناطق ذات نظام

¹ Patrick Rassat , Thierry Lamorlette , op.cit, p : 48.

² Commission européenne, op.cit, p :51.

ضريبي محفز .

2 - استخدام الاتفاقيات الجبائية ضمن استراتيجيات التخطيط الضريبي.

تعتبر الاتفاقيات الجبائية مصدرا هاما من مصادر الجبائية الدولية، حيث تتضمن أحكاما وإجراءات تسمح بتوزيع الاختصاصات الضريبية بين الدول، و تقادي تداخلها ، و بما أن الشركات المتعددة الجنسيات تمارس أنشطتها في العديد من الدول، فغالبا ما تدخل ضمن الاختصاصات الضريبية لأكثر من دولة، و لتخفيض العبء الضريبي الذي تتحمله تلك الشركات، تقوم باستخدام نصوص و أحكام الاتفاقيات الجبائية، خاصة لتقادي مشكلة الازواج الضريبي.

2-1 - مفهوم الاتفاقيات الجبائية: هي عبارة عن معاهدات ضريبية يكون موضوعها ضريبي محض، و تسعى إلى تنظيم العلاقات الضريبية بين دولتين أو أكثر، و بالنسبة لمجموعة من الضرائب، كالضرائب على الدخل أو على الثروة. و تعتبر هذه الاتفاقيات خاضعة للقانون الدولي.

و من المهم بمكان أن نشير الى أن الاتفاقيات الجبائية لا تتعارض في الغالب مع القوانين

الداخلية للدول، بل يكمالان بعضهما، حيث يمكن استخدام تلك القوانين لشرح بعض الأحكام أو المصطلحات الاتفاقية التي يكتنفها الغموض. أما في حال تعارض كل منهما، فتطبق الاتفاقيات لأنها تحتل مكانة أسمى من القوانين الداخلية للدول.

و يوجد نوعان من الاتفاقيات، اتفاقيات ثنائية و أخرى متعددة الأطراف، حيث يتمثل النوع الأول في تلك الاتفاقيات المبرمة بين دولتين فقط، فيكون مجال تطبيقها ضيق، إلا أنها تتميز بفعاليتها في التطبيق و معالجتها لمشكل الازدواج الضريبي الدولي، و سهولة التفاوض حول احكامها، و هو النوع الأكثر انتشارا. أما النوع الثاني فيبرم بين مجموعة من الدول، و يتميز بصعوبة التفاوض و التنسيق بين الدول المتعاقدة ، خاصة في ظل اختلاف أنظمتها الضريبية، و هو نوع

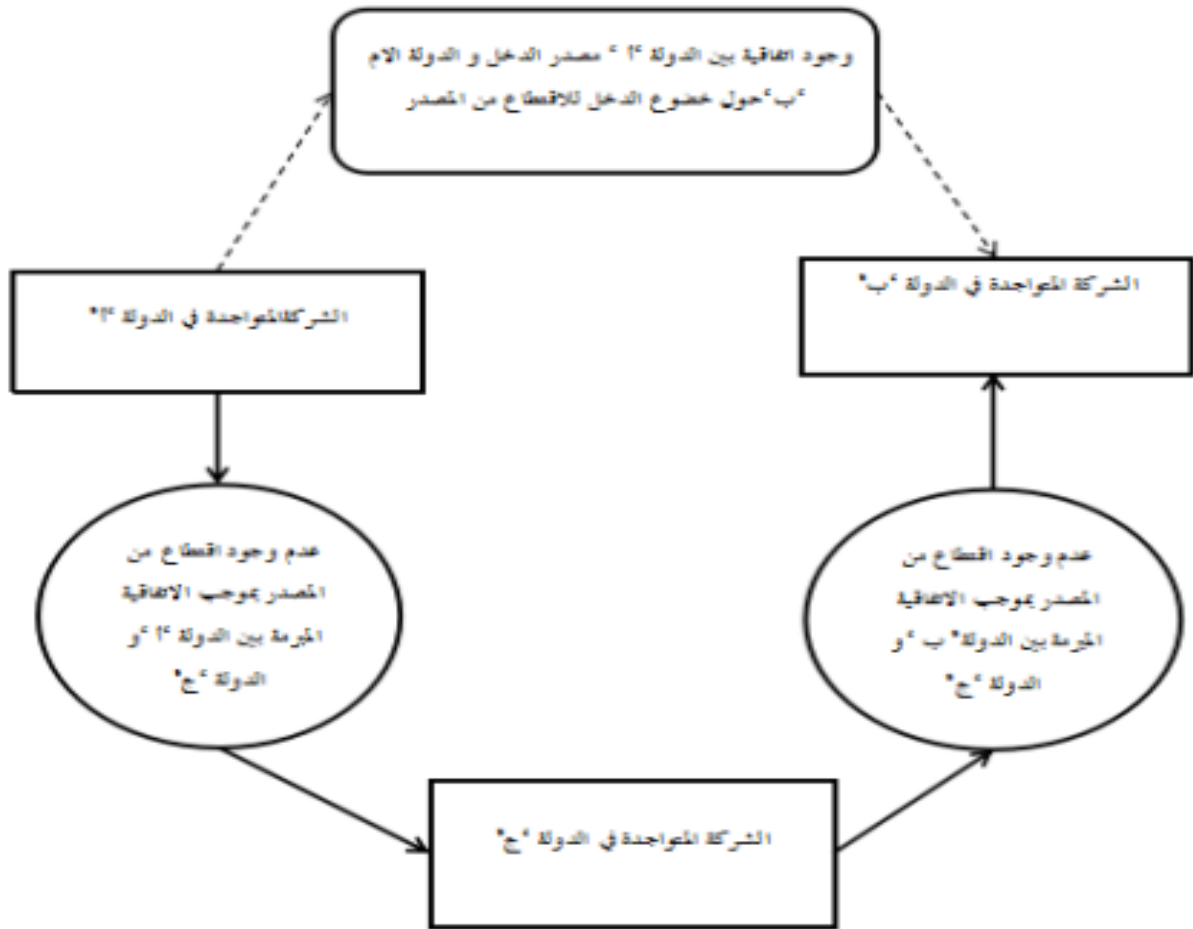
نادر من الاتفاقيات، غير أنه بإمكانه إيجاد حلول فعالة لمشاكل ضريبية معينة.

2-2 - كيفية استخدام الاتفاقيات الجبائية للتخطيط الضريبي

إن الاتفاقيات الجبائية من أهم الأدوات التي تسمح بمعالجة المشاكل الضريبية الدولية، و التي أهمها الأزواج الضريبي، حيث يتم بموجبها الاتفاق بين دولتين أو أكثر على تخفيض العبء الضريبي الذي يتحمله المكلف الدولي، فنتيجة للانفتاح الاقتصادي الذي يشهده العالم، و تشابك العلاقات الاقتصادية، نشأت مشكلة تداخل الاختصاصات الضريبية للدول، حيث أصبح المكلف يتحمل نفس الضريبة، و على نفس الدخل، و بالنسبة لنفس الفترة، في أكثر من دولة، و من هنا ظهرت الحاجة لإبرام اتفاقيات من شأنها تحديد الاختصاصات الضريبية للدول و الحد من ظاهرة الأزواج الضريبي على المستوى الدولي، و تعتبر الثنائية منها الشكل الأكثر فعالية و الأكثر انتشارا.

و الجدير بالذكر أن بعض الشركات المتعددة الجنسيات أصبحت تستخدم تلك الاتفاقيات ، ليس من أجل تقادي الأزواج الضريبي ، و إنما بغرض عدم دفع الضريبة لا في الدولة مصدر الدخل، و لا في الدولة الأم و هو ما يطلق عليه “ازدواجية عدم الخضوع للضريبة”. كما يوضحة الشكل الموالي:

شكل رقم (3، 9): حالة ازدواجية عدم الخضوع للضريبة



المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على المرجع التالي:

Commission des affaires européennes, **Rapport d'information sur: l'union européenne et la lutte contre l'optimisation fiscale**, 6 octobre 2015 , p 10.

و تتمثل هذه الحالة في وجود علاقة بين الشركتين المتواجدتين في الدوائين أ و ب حيث تقوم الأولى بتقديم توزيعات أرباح للثانية، و ذلك لكون الشركة المتواجدة في الدولة ب تملك جزءا من أسهم الشركة في الدولة أ.

و الجدير بالذكر أنه في حالة غياب تخطيط ضريبي، و بناءا على الاتفاقية الجبائية المبرمة بين الدولتين أ و ب، فإنه يتم اقتطاع من المصدر على توزيعات الأرباح، أي ان الاقتطاع الضريبي يكون في الدولة أ و بمعدل مرتفع، عكس الدولة ب التي تكون معدلات الضريبة فيها منخفضة.

أما في حالة وجود تخطيط ضريبي من طرف الشركتين، فإنه يتم انشاء شركة أخرى في دولة ثالثة هي 'ج'، حيث تتميز هذه الأخيرة بإبرامها لاتفاقيتين جبائيتين مع كلا من الدولتين 'أ' و 'ب'، و بمقتضاهما لا يوجد أي اقتطاع من المصدر، و بذلك تقوم الشركة في الدولة 'أ' مصدر الدخل بتحويل توزيعات الأرباح إلى الشركة في الدولة 'ج'، و بناءا على الاتفاقية المبرمة بين الدولتين 'أ' و 'ج'، فإنه لا يوجد اقتطاع من المصدر، اي لا تفرض الضريبة على هذه التوزيعات في الدولة 'أ'، و بعدها تقوم الشركة في الدولة 'ج' بتحويل الأرباح إلى الشركة مالكة الأسهم في الدولة 'ب'، و بناءا على الاتفاقية الجبائية المبرمة بين الدولتين 'ب' و 'ج'، فإنه لا تطبق قاعدة الاقتطاع من المصدر، و منه لا تفرض هنا أيضا الضريبة على هذه التوزيعات في الدولة 'ج'، لكنها تبقى خاضعة للضريبة في الدولة 'ب'، بذلك يتضح لنا أن الهدف من انشاء شركة في الدولة الثالثة 'ج'، هو استخدام الاتفاقيات الجبائية المبرمة من طرف هذه الأخيرة، و تفادي دفع الضريبة في الدولة 'أ' ذات معدلات ضريبة مرتفعة، على عكس الحالة الأولى التي يغيب فيها التخطيط الضريبي حيث يتم الاقتطاع من المصدر في الدولة 'أ'.

و يطلق على الدولة 'ج' في هذه الحالة 'بالدولة النفق'، لأنها سمحت بتحويل تلك التوزيعات من الدولة 'أ' مصدر الدخل إلى الدولة 'ب' أين تتواجد الشركة مالكة الأسهم، دون الخضوع للضريبة في الدولة أ.

خلاصة

استعرضنا من خلال هذا الفصل مختلف استراتيجيات التخطيط الضريبي الدولي، و المتبعة من كطرف الشركات متعددة الجنسيات ، بغرض تحقيق أداء جبائي مرتفع، و المتمثلة في سعر تحويل الصفقات الداخلية ، و استخدام الديون الداخلية في التمويل بين الشركة الأم و فروعها، أو ما بين الفروع فقط، إلى جانب أهمية التواجد في الملاجئ الضرورية من خلال فروع أو شركات تابعة، للاستفادة من المزايا الجبائية التي تمنحها تلك الملاجئ.

كما قمنا بتحليل أثر تلك الاستراتيجيات بالرجوع إلى الأبحاث و الدراسات السابقة للموضوع، و اتضح أن لكل منها أثر سلبي على معدل الضريبة الفعلي، و منه تؤدي إلى الرفع من الأداء الجبائي للشركات التي تنشط على المستوى الدولي، و سنحاول قياس أثر تلك الاستراتيجيات على الأداء الجبائي، على عينة من الشركات متعددة الجنسيات الأمريكية.

الفصل الرابع: دراسة قياسية لعينة من الشركات متعددة
الجنسيات الأمريكية

تمهيد

بعد تطرقنا للأدبيات النظرية لاستراتيجيات التخطيط الضريبي، و للأداء الجبائي، و تحليل أثر تلك الاستراتيجيات ذات البعد الدولي، على الأداء الجبائي من الناحية النظرية، و بالإسقاط على الدراسات و الأبحاث السابقة ذات الصلة بالموضوع، سنحاول بدورنا تقدير و تحليل أثر تلك الاستراتيجيات، من خلال إجراء دراسة قياسية على عينة من الشركات متعددة الجنسيات الأمريكية. و يعود الدافع لاختيار هذه العينة من الشركات، إلى احتلالها مكانة هامة ضمن قائمة الشركات العالمية ، إلى جانب توفر البيانات المتعلقة بها و اللازمة للتحليل ، مثل قواعد بيانات تضم مختلف التقارير المالية.

و يتضمن هذا الفصل أربع مباحث، حيث يتناول المبحث الأول لمحة عن النظام الضريبي الأمريكي، و ذلك باعتبار أن الشركات عينة الدراسة تخضع لقواعده و قوانينه. أما المبحث الثاني فتضمن أساليب و طرق التحليل القياسي لبيانات البائل، في حين تناول المبحث الثالث تحديدا لمفردات العينة، و متغيرات النموذج المعتمد. و لقد تمحور المبحث الأخير حول الدراسة القياسية للنموذج، و مختلف الاختبارات الاحصائية، و مناقشة النتائج المتوصل إليها.

المبحث الأول: لمحة عن النظام الضريبي الأمريكي

و سنتناول في هذا المبحث عرضاً لأهم خصائص النظام الضريبي الأمريكي باعتبار أن الشركات عينة الدراسة هي شركات أمريكية و تخضع لهذا النظام ، و اسقاط الضوء على أهم التغييرات التي شهدتها، و أهم مكوناته.

المطلب الأول: التعريف بالنظام الضريبي الأمريكي

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من أقوى الاقتصاديات في العالم، لها حكومة فيدالية تتكون من ثلاثة فروع و هي: السلطة التشريعية و تتمثل في الكونغرس، و السلطة التنفيذية التي يمثلها الرئيس، بالإضافة إلى السلطة القضائية المكونة من المحكمة العليا. كما يحوي نظامها الضريبي العديد من الخصائص، التي غالباً ما ينفرد بها مقارنة بالأنظمة الضريبية لباقي الدول، و التي أهمها تعدد مستويات فرض الضرائب .

1- التطور التاريخي للنظام الضريبي الأمريكي

شهد النظام الضريبي للولايات المتحدة الأمريكية تطورات كبيرة عبر الزمن، فعند بداية تأسيس الدولة كان يرتكز على فرض ضرائب مباشرة من طرف الحكومة الفيدرالية ، تمثلت في ضرائب مباشرة على الأفراد، ثم لجأت بعدها هذه السلطة إلى فرض ضرائب غير مباشرة و رسوم على بعض المنتجات، و الرسوم الجمركية على عملية الاستيراد، حيث كانت تشكل هذه الأخيرة المصدر الرئيسي للمداخيل الفيدرالية.

كما شكل النشاط العسكري للولايات المتحدة الأمريكية حافزاً كبيراً لزيادة فرض الضرائب، فعلى الرغم مما تحصله من مستعمراتها إلا أن ذلك لم يكن كافياً، فأنشأت أول ضريبة على الدخل، خلال فترة الحرب الأهلية (1860-1863)، حيث لم تتجاوز نسبتها 10% ، مع منح العديد من

الاعفاءات، و لذلك لم تتخطى نسبة مساهمتها آنذاك في المداخل الفيدرالية 20%، غير أنه تم إلغاؤها سنة 1872، بسبب رفض الطبقة السياسية لها¹.

إن اعتماد الضريبة على الدخل جاء عند ظهور الحركات الشعبية التي رأت في فرضها، وسيلة لتحقيق العدالة الاجتماعية، من خلال تطبيق سلم تصاعدي، و ذلك مع نهاية القرن العشرين، إلا أن إرساء القواعد القانونية المرتبطة بها جاء خلال سنة 1913. و الجدير بالذكر أنه على الرغم من استحداث هذه الضريبة، غير أن مداخلها لم تكن كافية، إذ كانت بوادر الحرب العالمية الأولى تلوح في الأفق، مما أدى إلى ظهور الحاجة إلى مداخل إضافية لتمويلها².

لقد استدعت الضرورة الحكومة الفيدرالية آنذاك إلى رفع الضرائب على الدخل إلى أعلى معدل و المقدّر ب 67%، و ذلك لتغطية تكاليف الحرب، إلى جانب ظهور الضريبة على الشركات كأحد أهم مكونات الحصيلة الضريبية. كما لجأت بعدها إلى اقتطاعات الضمان الاجتماعي، و استحداث ضرائب مرتبطة بالتأمينات الصحية.

و في عهد الرئيس الأمريكي Ronald Regan شهد النظام الضريبي عدة تعديلات و اصلاحات، خلال ثمانينات القرن الماضي، كان أهمها تخفيض معدل الضريبة على الدخل بالنسبة للشريحة الأعلى، رغبة منه في تحفيز ذوي الدخل المرتفع على الاستثمار، كما شرع العديد من الاعفاءات فيما يخص الضرائب على الشركات، غير أن سياسته الضريبة لم تأت ثمارها، مما زاد من العجز في المداخل الضريبية³.

¹ Brian Roach, **Taxes in the united states**, Global Development and Environment institute, 2010, pp: 11-16. Available at: <http://ase.tufts.edu/gdae>, Consulté le : 14/12/2022.

² Brownlee, W. Elliot, **Federal Taxation in America**, Cambridge University Press , Cambridge, 1999, pp 11-20.

³ Brian Roach, op.cit, p :15.

أما بعد تلك الفترة عرفت الضريبة على أرباح الشركات استقرارا عند المعدل 35% و لمدة طويلة، إلى جانب اعتماد ضرائب فيدرالية على دخل الأفراد وفق سلم تصاعدي يبدأ من 10% إلى غاية 37 %، ووفق شرائح مختلفة، مع منح خصومات في حالات معينة، فبالنسبة لدافعي الضرائب العازبين يمكنهم الاستفادة من خصم قياسي قدره 12550 دولار، في حين أن هذا الخصم يصل إلى 25100 دولار بالنسبة للمتزوجين¹.

2-هيكل النظام الضريبي الأمريكي:

يتكون النظام الضريبي للولايات المتحدة الأمريكية من ثلاثة مستويات لفرض الضريبة، حيث يكون لكل مستوى سلطة تشريعية تحدد الضرائب المفروضة، و شروطها، و كيفية تطبيقها و تحصيلها، و تتمثل هذه المستويات في:

2-1- **مستوى الحكومة الفيدرالية:** و تفرضها الحكومة المركزية ، و تعتبر الضرائب على الدخل الشخصي و الضرائب على المرتبات أهم الضرائب في هذا المستوى ، ثم تأتي بعدها الضرائب على أرباح الشركات ، إضافة الى الرسوم الجمركية و ضرائب أخرى كالضرائب على الممتلكات و الهدايا، و لطالما احتلت ضريبة الدخل الشخصي و الضرائب على المرتبات المرتبة الأولى في الحصيلة الضريبية الكلية نظرا لارتفاع الدخل الشخصي للأفراد، و ارتفاع معدلات الضريبة على الأشخاص الطبيعيين و انخفاض الإعفاءات².

2-2- **مستوى الولايات:** و هي تلك الضرائب التي تفرضها الولايات الأمريكية على حدى، حيث تختلف كيفية فرض تلك الضرائب من ولاية إلى أخرى، فمنها من يمشي على خطى النظام الفيدرالي،

¹ Internal Revenue Service, **Federal income Taxes** , 2022, site : [2022 Federal Income Tax Brackets, Rates, & Standard Deductions | IRS.com](https://www.irs.gov/publications/default.asp?ref=2022%20Federal%20Income%20Tax%20Brackets%2C%20Rates%2C%20&%20Standard%20Deductions), consulté 10/01/2023.

² مقدم عبيرات و آخرون، النظام الضريبي الأمريكي و السويسري و الجزائري(دراسة مقارنة)، مجلة دراسات جبائية، العدد 02، جوان 2013، ص : 81 .

لكن بنسب أقل، و منها من يطبق قواعد خاصة. فبالنسبة لضرائب الدخل تفرض من طرف 41 ولاية، في حين أن تسعة ولايات تعفي مواطنيها من هذه الضريبة.

كما تلزم ولايتين و هما New Hampshire و Tennessee مواطنيها بضرائب ثابتة على المحفظة المالية، متمثلة في ارباح الأسهم و الفوائد فقط، و تعفيهم من أية ضريبة أخرى¹.

كما يفرض عدد من الولايات معدلات ثابتة على الدخل الاجمالي للأفراد، عوضا عن تطبيق معدلات تصاعدية وبشرائح.

و تجدر الإشارة إلى فرض الولايات لضرائب و رسوم أخرى مثل الضريبة على الشركات ، و ضريبة الملكية المتعلقة بالأصول و الممتلكات، إلى جانب الرسوم على المبيعات من سلع وخدمات، التي تساهم في تحقيق مداخيلها الضريبية، و التي تختلف من ولاية إلى أخرى فولاية California تفرض أعلى معدل و المقدّر ب 7.25% ، في حين أن أقل معدل عام تطبقه ولاية Colorado، و يبلغ 2.9%، اما في ولاية Delaware فتتعدّم فيها هذه الضريبة².

كما قد تفرض بعض الولايات معدلات مختلفة حسب نوع السلعة أو الخدمة، فقد تزيد بالنسبة للسلع الكمالية، و تنخفض بالنسبة لبعض السلع الأساسية و الأدوية (كذلك هو الحال في ولاية Illinois، و التي تفرض معدلا قدره 6.25% لأغلب المنتجات، بينما تفرض معدل 1% على السلع الأساسية).

2-3- مستوى المحليات: و تعتبر المحليات تفرعات و تقسيمات ادارية متواجدة داخل كل ولاية.

حيث تفرض على المستوى المحلي لكل ولاية ضرائب و رسوم غالبا ما تكون نسبتها أقل من الضرائب الولائية، مع وجود بعض الاستثناءات.

¹ Pwc, tax summarises, Available at : www.taxsummarisees.pwc.com, Consulté le 11/02/2023.

² Tax fondation, State and local sales tax rates , Available at State and Local Sales Tax Rates | Tax Data | Tax Foundation, Consulté le 12/02/2023.

و يرتكز هذا المستوى على الرسوم على المبيعات، إلى جانب الضرائب على الملكية، التي تفرض سنويا ، و يتكون وعاءها الضريبي من قيمة الأصول و الممتلكات ، و تختلف صيغها باختلاف المحليات التي تتواجد بها¹.

تعتبر الشركات المنشأة على التراب الأمريكي خاضعة للضريبة الفيدرالية على جميع أرباحها المحققة سواء داخل الولايات المتحدة الأمريكية أو خارجها. أي بما في ذلك الأرباح و المداخل المحققة من طرف فروعها و شركاتها الأجنبية التابعة. غير أنه يمكن لتلك الشركات الأمريكية الاستفادة من قرض ضريبي على الضريبة الأجنبية على الأرباح المدفوعة خارج ترابها، لكن في حدود معينة تحددها السلطات الضريبية الأمريكية².

3- أهمية الضرائب الفيدرالية و تقسيماتها:

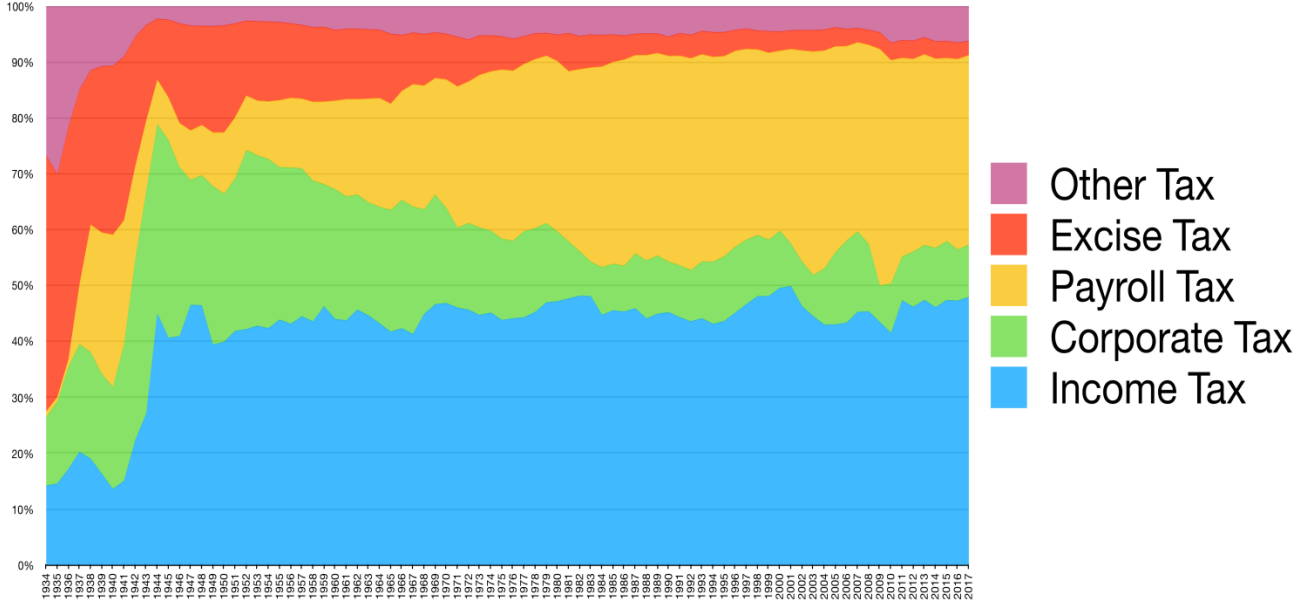
تحظى الضرائب الفيدرالية بأهمية كبيرة ضمن النظام الضريبي الأمريكي، حيث تمثل جزءا كبيرا من المداخل الضريبية للحكومة الفيدرالية للولايات المتحدة الأمريكية و تختلف الأهمية النسبية لمكوناتها كما يوضحه الشكل الموالي:

¹ Brian Roach, op.cit, pp : 9-10.

² Serval et associés, **La fiscalité des USA**, New York, 2015, p : 09.

شكل رقم (1،4): تقسيم المداخل الضريبية الفيدرالية.

Federal Revenue % by Tax



Source: the white house, office of management and budget, taxes revenue by chart history, available at : [Taxation in the United States - Wikipedia](https://www.irs.gov/charity-philanthropy/publications/taxation-in-the-united-states), consulté le 12/12/2022.

حيث يوضح الشكل (1-4) أن الضريبة على الدخل كانت و لا تزال تحتل أهمية كبيرة ضمن الضرائب الفيدرالية حيث ارتفعت مساهمتها (ما بين سنة 1904 إلى غاية 2017سنة) في المداخل الضريبية خلال الزمن إلى أن وصلت إلى 50 % تقريبا خلال سنة 2017، و كذلك الحال بالنسبة للضرائب على الأجور و التي زادت أهميتها مع مرور الزمن حتى أصبحت تحتل أكثر من 30 % من الحصيلة الضريبية الفيدرالية.

أما الضرائب على الشركات فنلاحظ انخفاض أهميتها النسبية مع مرور الزمن، حيث أصبحت تساهم بأقل من 10 % منها، و هذا راجع بالأساس إلى انخفاض معدل الضريبة المطبقة، إلى جانب اختلاف الأسس و الاجراءات المرتبطة بها.

و تأتي في المرتبة الاخيرة كلا من الرسوم غير المباشرة على المنتجات، و الضرائب الأخرى

كالرسوم على الهدايا.

فحسب تقرير عن المداخل الفيدرالية لسنة 2021¹، بلغت الضرائب على الدخل أكثر من 2000 مليار دولار، في حين بلغت الضرائب على الأجور 1314 مليار دولار، منها 953 تتمثل في الضمان الاجتماعي، أما الضرائب على الشركات فبلغت 372 مليار دولار فقط، و هي أقل بكثير من سابقتها، و التي تعادل تقريبا الضرائب و الرسوم الأخرى و التي بلغت 317 مليار دولار. و من هنا يتضح جليا أن مساهمة الضرائب على الشركات و التي هي محل دراستنا أصبحت تحتل أهمية أقل ضمن المداخل الضريبية الأمريكية، و هو ما يمكن ارجاعه إلى الاصلاحات التي خضع لها نظامها الضريبي، و التي من أبرزها تلك التي جاءت نهاية سنة 2017، و التي ستكون محور دراستنا في العنصر الموالي.

المطلب الثاني: اصلاح النظام الضريبي الامريكي .

و سنركز في هذا الجزء من البحث على الاصلاحات التي مست الضرائب على الشركات، باعتبارها محور دراستنا، حيث خضع النظام الضريبي الأمريكي لجملة من الاصلاحات تضمنها القانون العام رقم 97-115 (Public Law) الصادر بتاريخ 22 ديسمبر 2017. حيث كانت الغاية من تلك الاصلاحات تحقيق جملة من الأهداف²:

- جعل النظام الضريبي الأمريكي أكثر جذبا للاستثمارات؛
- خلق مناصب شغل جديدة في الولايات المتحدة الأمريكية و تحويل العمالة إليها؛
- جعل النظام الضريبي الأمريكي أكثر بساطة؛

¹ Congressional budget office, **Breakdown of Revenue For Us Federal Government in 2021**, sur le site : <https://www.cbo.gov/publication/58498>, consulté le 15/12/2022.

² KPMG , **Reforme fiscale americaine:Quelles consequences pour la place economique suisse**, 2018 , p : 1, sur le site: www.assseets.kpmg.com, le 10/12/2022.

و لقد مست تلك الاصلاحات جميع الشركات الأمريكية بما في ذلك مجموعات الشركات التي تمارس أنشطة في دول أجنبية.

1- محتوى الاصلاحات المتعلقة بالضرائب على الشركات: يمكن إيجاز أهم تلك الاصلاحات فيما يلي:

- **تخفيض معدل الضريبة الفيدرالية على أرباح الشركات من معدل 35% الى معدل 21%:** و الذي يعد تخفيضا معتبرا، حيث كانت تخضع الشركات الأمريكية إلى عبء ضريبي مرتفع يقدر بأكثر من 40%، و هذا راجع إلى معدل الضريبة الفيدرالية مضافا إليها الضرائب المحلية على الأرباح التي تدفعها تلك الشركات في الولايات التابعة لها¹. مما كان يجعل من النظام الضريبي من بين أكثر الأنظمة عبئا من حيث الضرائب على أرباح الشركات. غير أنه و بعد تلك الاصلاحات الضريبية ، انخفض معدل الضريبة الفيدرالي إلى 21%، و هو معدل جد منخفض مقارنة بدول أمريكية او أوروبية اخرى. و مما يسمح بتشجيع انشاء الشركات داخل ترابها ، و جذب الاستثمارات الأجنبية، خاصة و أن الفترة السابقة عرفت تخوفا من طرف الشركات الدولية من النظام الضريبي الأمريكي، فكانت تسعى إلى جعل مقرها الرئيسي خارج الولايات المتحدة الأمريكية تجنباً للعبء الضريبي الكبير التي كانت تخضع له.

- **إلغاء فرض الضريبة على الأرباح العالمية و استحداث ضرائب جديدة²:** لقد ألغت الولايات المتحدة الأمريكية القاعدة التي كان معمولاً بها سابقا و المتمثلة في فرض الضريبة على الشركات الأمريكية على مجموع أرباحها العالمية، و لكن هذه الضريبة لا تدخل حيز التنفيذ إلا بعد تحويل الأرباح الأجنبية الى داخل الولايات المتحدة الأمريكية مما جعل الشركات الكبرى تؤجل تحويل

¹ Idem, p : 1.

² KPMG, op.cit, pp : 1-3.

أرباحها تهرباً من دفع الضريبة. غير أنه وفقاً للإصلاحات ، تم اعتماد مبدأ إقليمية الضريبة، أي أن الشركات الأمريكية لا تعتبر خاضعة للضريبة على الأرباح، إلا فيما يتعلق بتلك المحققة داخل إقليمها. و مع ذلك تم استحداث ضرائب جديدة من أجل تعويض الخسائر التي ستكبدها الخزينة العمومية الأمريكية ، و ذلك من خلال فرض ضريبة تسمى بـ Mandatory Repatriation Tax و المتمثلة في ضريبة تفرض حالاً على السيولة الأجنبية بمعدل 15.5% و فيما يخص باقي الأصول المتواجدة بالخارج بمعدل 8%.

و بناءً على الإصلاحات الجديدة، فإن فروع مجموعات الشركات الأمريكية المتواجدة بالخارج ، و التي تحقق عائداً يفوق المعتاد، و الذي يمكن تحديده بأكثر من 10% من الأصول القابلة للاهلاك، تعتبر خاضعة للضريبة على أرباحها بمعدل 10.5%. و في نفس السياق تعتبر مجموعات الشركات و فروعها التي تعمل في مجال الملكية الفكرية، و التي غالباً ما تكون بحاجة لحد أدنى من الأصول المادية، فإنه يتم احتساب ضريبة منخفضة نسبياً و اعتبار المجموع الكلي لأرباحها الأجنبية كوعاء للضريبة.

و مما سبق يتضح لنا بأن مبدأ إقليمية الضريبة الذي اتبعته الولايات المتحدة الأمريكية، لم يتم تطبيقه بصفة كلية، حيث تم استحداث ضرائب جديدة لتعويض مبدأ عالمية الضريبة الذي كان متبعاً في السابق.

2- نظام الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية و دوره في تحصيل الضرائب العالمية: و من المهم بمكان أن نشير إلى أحد أهم القوانين المستخدمة من طرف الإدارة الضريبية الأمريكية و المتمثل في قانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية (FACTA) و هي اختصار لكلمة Foreign Account Tax Compliance Act و الصادر بتاريخ 17 جانفي 2013، و هو قانون فيدرالي

هدفه حصر الحسابات المالية و ممتلكات الأمريكيين، من أجل تسهيل احتساب الضريبة. فبموجب هذا القانون، تكون جميع المؤسسات المالية التي تمارس نشاطها داخل الولايات المتحدة الأمريكية و خارجها، أن تقوم بتصنيف عملائها إلى عملاء أمريكيين و عملاء غير أمريكيين، كما يلزم القانون المؤسسات المالية الأجنبية بتقديم تقارير تتضمن معلومات عن الحسابات المالية الأمريكية لمصلحة الضرائب الأمريكية. كما يتعين على كل أمريكي يمتلك أصولاً مالية خارجية تتجاوز قيمتها 50 ألف دولار، تقديم بيان يتضمن معلومات عن أصوله من خلال نموذج خاص¹.

و تتمثل أهداف قانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية في أهم النقاط التالية²:

- احصاء و التعرف جل الأمريكيين الذي يحاولون التهرب من الضريبة من خلال الاحتفاظ بأصول مالية في مؤسسات مالية أجنبية خارج حدود الولايات المتحدة الأمريكية؛
- تفعيل دور المؤسسات المالية الأجنبية في مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية في مكافحة التهرب الضريبي؛
- تقليل خسائر الخزينة العمومية الأمريكية التي تقدر بمليارات الدولارات، نتيجة استخدام الشركات الأمريكية لوسائل أجنبية من أجل تخفيض التزاماتهم الضريبية؛
- معالجة القصور في الأساليب المستخدمة من طرف الإدارة الأمريكية لتحديد الإيرادات و المداخل الخاضعة للضريبة.

و تجدر الإشارة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية أبرمت في إطار تطبيقها لهذا القانون

¹ آسيا هيري، عبد القادر بوعزة، نظام الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية و دوره في الحد من التهرب الضريبي الدولي، اتفاقية تنفيذ قانون FACTA بين الجزائر و الولايات المتحدة نموذجاً-، مجلة اقتصاد المال و الأعمال، المجلد 6، العدد 01، جوان 2021، ص: 344.

² نفس المرجع، ص ص 344-345.

اتفاقيات مع دول عديدة، من أجل تبادل المعلومات الضريبية و تعزيز الشفافية المالية، و تعتبر الجزائر من بين هذه الدول حيث تم ابرام الاتفاقية في هذا المجال يوم 13 اكتوبر 2015، و التي بموجبها تكون كل من الجزائر و الولايات المتحدة الأمريكية ملزمة بتبادل المعلومات حول الأشخاص الطبيعيين و المعنويين الأمريكيين، مثل اسمائها و عناوينها و أرقام حساباتها و أرصدها المالية¹. و على ضوء ما سبق نستخلص ان الولايات المتحدة الأمريكية سعت إلى تطوير و عصنة نظامها الضريبي من خلال استحداث العديد من القواعد و القوانين والتي توفر لها المعلومات الضريبية و المالية عن المكلفين بالضريبة الامريكيين، سواء كانوا يمارسون أنشطة داخلها أو في دول أجنبية، مما يسمح بوقف استنزاف خزيرتها العمومية ، و منع أوعيتها الضريبية من التآكل.

¹ انظر: المرسوم الرئاسي رقم 16-328 المؤرخ في 14 ديسمبر 2016 و الذي يتضمن التصديق على الاتفاقية بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية و حكومة الولايات المتحدة الامريكية لتحسين الامتثال الضريبي الدولي و تنفيذ قانون الامتثال الضريبي للحسابات الاجنبية (فاتكا FATCA)، العدد 74، 2016/12/18.

المبحث الثاني: التحليل القياسي لبيانات البانل.

لقد اكتسبت نماذج بيانات البانل في السنوات الأخيرة اهتماما كبيرا من طرف الباحثين خاصة في المجال الاقتصادي. و يعود السبب وراء ذلك إلى أخذها بعين الاعتبار لأثر التغير في الزمن، بالإضافة إلى أثر تغير الاختلافات الموجودة بين الوحدات المقطعية لعينة الدراسة، إلى جانب أنها تتضمن محتوى معلوماتي أكبر من البيانات المقطعية و الزمنية، مما يسمح بالحصول على تقديرات ذات ثقة عالية¹.

و لقد تم توظيف نماذج بيانات البانل من أجل دراسة أثر استراتيجيات التخطيط الضريبي على الأداء الجبائي للشركات متعددة الجنسيات الأمريكية عينة الدراسة.

المطلب الأول: ماهية نماذج بيانات البانل.

قبل التطرق لمختلف النماذج المستخدمة في تحليل بيانات البانل، سنعرّج أولا على تعريف تلك البيانات و مزايا استخدامها.

1- مفهوم بيانات البانل: و تعرف بيانات البانل أو البيانات الطولية بأنها عبارة عن عدة مشاهدات لنفس الوحدات خلال فترات زمنية مختلفة. حيث تملك بيانات البانل عدة وحدات (مثل الشركات)، و يكون لكل وحدة عدة قياسات أو مشاهدات خلال فترات زمنية مختلفة².

2- مزايا استخدام بيانات البانل: تمتلك بيانات البانل العديد من المزايا ، و التي لا نجدها في

¹ محمد رتيعة، استخدام نماذج بيانات البانل في تقدير دالة النمو الاقتصادي، المجلة الجزائرية للاقتصاد و المالية، العدد 02، الجزائر، 2014، ص: 154.

² Hun Myoung Park , **Practical guide to panel data modeling: A step by step analysis using Stata**, Tutorial Working Paper, Graduate School of International Relations, International University of Japan, , p : 8.2011

البيانات المقطعية أو بيانات السلاسل الزمنية، و هي¹:

- التحكم في التباين الفردي الذي قد يظهر في حالة البيانات المقطعية او بيانات السلاسل الزمنية، و هو ما يفضي الى نتائج متحيزة.
- تتضمن بيانات البائل محتوى معلوماتي اكثر من البيانات المقطعية او الزمنية، مما يسمح بالحصول على تقديرات ذات ثقة مرتفعة، الى جانب ان تدنية مشكلة الارتباط المشترك بين المتغيرات مقارنة ببيانات السلاسل الزمنية، كما تتميز بيانات البائل عن غيرها بارتفاع درجات الحرية،
- تسهم في الحد من إمكانية ظهور مشكلة المتغيرات المهمة أو المفقودة، الناتجة عن خصائص المفردات غير المشاهدة، و التي تقود عادة إلى تقديرات متحيزة.

3- النماذج الأساسية لبيانات البائل

تتمثل النماذج المستخدمة بالنسبة لبيانات البائل في النماذج الثلاثة التالية:

3-1- نموذج الانحدار التجميعي (Pooled Regression Model (PRM))

يعد نموذج الانحدار التجميعي من أبسط نماذج بيانات البائل، حيث تكون فيه جميع مع المعاملات β_j و $\beta_0(i)$ ثابتة لجميع الفترات الزمنية، اي يتم اهمال تأثير الزمن، و تكتب معادلة هذا النموذج كما يلي²:

$$Y_{it} = \beta_0 + \sum_{j=1}^k \beta_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it}$$

$$i= 1,2,\dots,N. \quad t= 1,2,\dots,T.$$

¹ خيرة الداوي، دور حوكمة الشركات في تحقيق كفاءة الاسواق المالية- دراسة قياسية لعينة من الشركات المدرجة في سوق عمان للاوراق المالية خلال الفترة 2007-2016، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2018، ص ص: 101-102.

² محمد رتيعة، المصدر سبق ذكره، ص: 155.

$$\text{حيث: } E(\epsilon_{it}) = 0 \text{ و } \text{VAR}(\epsilon_{it}) = \sigma^2_{\epsilon}$$

و يتم استخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية في تقدير معلمات النموذج .

3-2- نموذج التأثيرات الثابتة: (Fixed Effect Model (FEM))

يهدف نموذج التأثيرات الثابتة الى التعرف على سلوك كل مجموعة بيانات مقطعية على حدى، من خلال جعل معلمة القطع β_0 تتفاوت من مجموعة الى اخرى، مع بقاء معاملات الميل β_j ثابتة لكل مجموعة بيانات مقطعية. و يكون نموذج التأثيرات الثابتة وفقاً للصيغة التالية¹:

$$Y_{it} = \beta_{0(i)} + \sum_{j=1}^k \beta_j X_{j(it)} + \epsilon_{it}$$

$$\text{حيث: } E(\epsilon_{it}) = 0 \text{ و } \text{VAR}(\epsilon_{it}) = \sigma^2_{\epsilon}$$

3-3- نموذج التأثيرات العشوائية (Random Effects Model (REM)):

يقوم نموذج التأثيرات العشوائية على اعتبار معلمة القطع $\beta_{0(i)}$ متغيراً عشوائياً له معدل مقداره μ ،

حيث²:

$$\beta_{0(i)} = \mu + v_i \quad i = 1, 2, \dots, N$$

و منه يأخذ نموذج التأثيرات العشوائية الشكل الموالي:

$$Y_{it} = \mu + \sum_{j=1}^k \beta_j X_{j(it)} + v_i + \epsilon_{it}$$

$$\text{حيث: } i = 1, 2, \dots, N \quad t = 1, 2, \dots, T$$

كما أن v_i يمثل حد الخطأ في مجموعة البيانات المقطعية i .

و بما أن هذا النموذج يحوي مكونين للخطأ و هما v_i و ϵ_{it} ، فهو غالباً ما يطلق عليه نموذج

مكونات الخطأ، إلى جانب أنه يعتمد طريقة المربعات الصغرى المعممة (Generated Least

¹ خيرة الداوي، المصدر سبق ذكره، ص: 103.

² المصدر نفسه، نفس الصفحة.

Squares، لأن طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية تعتبر غير صالحة لهذا النموذج، حيث تعطي تقديرات غير صحيحة¹.

كما يعتمد في اختبار معنوية نموذج التأثيرات العشوائية على اختبار مضاعف لاغرونج (LM)، في حين أن نموذج التأثيرات الثابتة يعتمد على اختبار فيشر (F)².

المطلب الثاني: اختبارات الاختيار بين نماذج البائل الأساسية.

من أجل المفاضلة بين نماذج بيانات البائل يجب الاعتماد على الاختبارات التالية:

1- اختبار *Breunsch and pagan* (1980): يسمح هذا الاختبار بالمفاضلة بين نموذج

الانحدار التجميعي و نموذج التأثيرات الثابتة او العشوائية، باستخدام اختبار مضاعف لاغرانج *Lagrange Multiplier*، فإذا كانت القيمة الاحتمالية لاحصائية اختبار مضاعف لاغرانج ذات معنوية احصائية، فنقبل الفرضية البديلة و التي تنص على أن نموذج التأثيرات الثابتة (FEM) او العشوائية (REM)، أفضل من نموذج الانحدار التجميعي (PRM)، أما إذا كانت القيمة الاحتمالية لإحصائية مضاعف لاغرانج تشير إلى عدم وجود معنوية إحصائية، فنقبل فرضية عدم وجود نموذج PRM أفضل من نموذجي FEM و REM.

2- اختبار *هوسمان (Hausman Test)*: ظهر هذا الاختبار سنة 1978، يستخدم هذا الاختبار للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة و نموذج التأثيرات العشوائية، و ايهما يجب اعتماده في التحليل و الدراسة، مستخدما في ذلك اختبار χ^2 بناء على إحصائية Wald. حيث تتمثل فرضية عدم وجود في إن أفضل نموذج للتقدير هو نموذج REM لأنه لا توجد آثار ثابتة لكل مشاهدة، في حين تقوم الفرضية البديلة على ان افضل نموذج هو FEM، بسبب وجود ارتباط بين الآثار الثابتة و

¹ محمد رتيعة، المصدر سبق ذكره، ص: 157.

² Hun Myoung Park, op.cit, p: 9.

المتغيرات المستقلة في النموذج . و بالتالي إذا كانت القيمة المحسوبة لاحصائية اختبار أقل من 0.05 فإننا نرفض فرضية العدم، و يكون أفضل نموذج هو FEM ، أما إذا كانت القيمة المحسوبة لاحصائية الاختبار أكبر من القيمة المعنوية 0.05 فإنه يجب قبول فرضية العدم، و يكون بذلك أفضل نموذج هو REM ، لأن معاملات هذا النموذج ستكون ذات كفاءة¹.

المطلب الثالث: اختبارات جذر الوحدة و التكامل المشترك.

من بين أهم الاختبارات التي تجرى على البيانات الطولية و التي تسمح بالحكم على مدى استقراريتها و تكاملها المشترك نجد:

1- اختبارات جذر الوحدة: تسمح اختبارات جذر الوحدة بالدمج بين البعد الزمني للبيانات و البعد المقطعي، مما يجعلها أكثر قوة و صلابة، مما لو تم دراسة سلاسل زمنية فقط، من أجل التعرف على مدى استقرارية البيانات. و يسمح الإعتماد على بيانات البائل بالاستفادة من مزايا الطريقتين أي دراسة السلاسل الزمنية غير المستقرة بالاعتماد على تطور البيانات من خلال تأثير البعد الزمني، بالإضافة إلى خصائص البعد المقطعي للبيانات المدروسة التي قد تختلف أو تتشابه من فرد إلى آخر².

و في هذا الإطار لا بد من التفريق بين بيانات البائل المستقلة، و بيانات البائل في ظل فرضية الارتباط بين المفردات، حيث يوجد لكل نوع اختبارات خاصة به، و منها:

1-1- اختبار (Levin, Lin, Chu (2002) (LLC): قدم الباحثون أول اختبار لجذور الوحدة

¹ خيرة الداوي، مرجع سابق، ص ص 105 - 106 .

² مازري عبد الحفيظ، دور الحوكمة المالية في مواجهة مشكلة عدم تناظر المعلومات - دراسة قياسية على بورصة NASDAQ-، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر ، 2015، ص ص: 167-168.

لبيانات البائل المستوحى من اختبار Dickey-Fuller لبيانات للسلاسل الزمنية، و يستخدم الاختبار المقترح في ظل فرضية الاستقلال بين المفردات (في ظل فرض تجانس جذر الوحدة)، في شكل ثلاث نماذج، حيث تنص فرضية العدم على وجود جذر الوحدة لجميع بيانات البائل، أما الفرضية البديلة، فتتص على استقرار بيانات البائل¹. و تقبل الفرضية البديلة إذا كان P-value أقل من 5% ، أي أن بيانات البائل مستقرة، أما إذا كانت هذه قيمة P-value أكبر من 5%، فإننا نقبل فرضية العدم ، بمعنى وجود جذر الوحدة لبيانات البائل.

1-2- اختبار (IPS) Im, Pesaran, Shin (2003) : إن الانتقاد الموجه للاختبار السابق (LLC)، يتمثل في فرض تجانس جذر الوحدة لمفردات البيانات الطولية (البائل) في ظل الفرضية البديلة، مما جعل اختبار (IPS) يحاول تخطي هذا الانتقاد من خلال السماح بعدم تجانس جذر الوحدة بين مفردات البائل، من خلال اختلاف القيم المعلمة و تباينات البواقي و طول فترة الإبطاء، و هو ما يجعل هذا الاختبار أكثر توسعا من اختبار (LLC)، بفرض قيود أقل². و تنظر في هذا الاختبار فرضية العدم متمثلة في وجود جذر وحدة لبيانات البائل، أي ان انها غير ساكنة، الى جانب اعتماده على كل من اختبار Dickey-fuller، و اختبار Augmented Dickey-fuller .

1-3- اختبار (Hadri Lm Stationary (2000): يقوم هذا النموذج على فرضية الاستقلال بين المفردات، الى جانب اعتبار تجانس جذر الوحدة لمفردات البائل، و يعتمد هذا النموذج على مضاعف لاغرونج، و تنص فرضية العدم لهذا الاختبار على ان بيانات البائل مستقرة، عكس النموذجين السابقين، اما الفرضية الصفرية فتقر بوجود جذر الوحدة للمفردات .

¹ المصدر نفسه، ص ص: 170-171.

² المصدر نفسه، ص: 176.

2- اختبارات التكامل المشترك: ظهرت هذه التقنية في اواسط ثمانينات القرن الماضي، على يد كل

من Granger و Engle، و ارتكز تطورها على صحة فرضية استقرارية الزمنية، و وجود تكامل

مشترك مرتبط باختبارات الجذر الوجودي للتحقق من استقرارية السلاسل¹.

و نجد في هذا الصدد العديد من الاختبارات المطبقة على بيانات البائل، منها اختبار KAO

لسنة 1999، الذي يعتمد على كلا اختبار Dickey-fuller، و اختبار Augmented Dickey-

fuller . و تنص فرضية العدم فيه، على عدم وجود تكامل مشترك بين مفردات البائل، أما الفرضية

البديلة فتتص على أن جميع المقاطع المدروسة متكاملة. و تتحقق الفرضية البديلة إذا ما كانت p -

value أقل من القيمة المعنوية 5%، أما إذا كانت القيمة الاحتمالية للاختبار أكبر من القيمة 5

٪، فنرفض الفرضية البديلة، و نقبل فرضية العدم القائلة بأنه لا يوجد تكامل مشترك بين مفردات

البائل.

و سيتم إجراء الاختبارات السابقة الذكر و عرض نتائجها في الدراسة القياسية، و التي أجريت

على عينة من الشركات الأمريكية، و التي بدورها سيتم التطرق إليها في المبحث الموالي.

¹ شيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي : محاضرات و تطبيقات، الطبعة الأولى، دار الحامد، الأردن، 2011، ص: 289.

المبحث الثالث: تحديد عينة و نموذج البحث.

و سنحدد في هذا الجزء من البحث، كلا من مجتمع و عينة الدراسة، إلى جانب مصادر المعلومات المعتمدة في اعداده، كما سنستعرض أهم النماذج السابقة التي تم استخدامها من قبل من طرف باحثين لدراسة و قياس معدل الضريبة الفعلي، ثم استنتاج النموذج الذي سيتم اعتماده من طرف الباحثة.

المطلب الأول: تحديد عينة و مصادر البحث.

1- تحديد مجتمع و عينة البحث: يتواجد عبر العالم عدد كبير من الشركات المتعددة الجنسيات، و التي يبلغ عددها حسب مجلة ¹L'atlas 60000 شركة عبر العالم، و تستحوذ على أكثر من 500000 فرع و شركة تابعة، و لها تأثير كبير على الاقتصاد العالمي، و تحوز على أكثر من 50 % من التجارة العالمية. و تستحوذ الولايات المتحدة لوحدها على ما قدره 44% من الرسملة البورصية لأهم الشركات عبر العالم لسنة 2017، مقابل 22 % للشركات الأوروبية².

يتكون مجتمع الدراسة من الشركات المتعددة الجنسيات الأمريكية ، أي التي يتواجد مقر

شركتها الأم بالولايات المتحدة الأمريكية و التي يبلغ عددها 719 شركة ، و ذلك حسب

الاحصاءات لسنة 2021³.

أما عينة الدراسة فتتمثل في أهم 32 شركة متعددة جنسيات و التي يقع مقرها الرئيسي في

الولايات المتحدة الأمريكية ، و ذلك حسب مؤشر رقم الأعمال لسنة 2021، على أن يتوفر بها

¹Espace mondial l'Atlas, **Multinational Corporations**, www.espace-mondial

atlas.sciencespo.fr, consulté le 10/06/2022.

²Idem.

³ Investment Monitor, "[Where Are the Global Hotspots for MNC Subsidiaries?](#)", consulté le 10/06/2022.

الشرطين التاليين:

- توفر البيانات اللازمة لإجراء اختبارات الدراسة، وخاصة تلك البيانات المتعلقة بأسعار تحويل الصفقات الداخلية، و الديون الداخلية بين الشركة الام و فروعها، إلى جانب بيانات حول تواجد فرعها و شركاتها التابعة في الملاجئ الضريبية؛
- أن تحقق الشركة دخلا قبل الضريبة موجبا في معظم سنوات الدراسة، و بالتالي تم استثناء الشركات التي تحقق دخلا قبل الضريبة سالبا، من أجل تقادي تحقيق معدل ضريبة فعلي سلبي، الشيء الذي من شأنه أن يؤثر على نتائج الدراسة القياسية.
- و يمثل الجدول التالي الشركات عينة الدراسة، و طبيعة نشاطها:

جدول رقم (4،1): الشركات عينة الدراسة.

الرقم	اسم الشركة	طبيعة النشاط
1	Exxon Mobil	تكرير و بيع البترول و الغاز
2	Apple	الالكترونيك و تكنولوجيا المعلومات
3	Ford Motors	صناعة السيارات
4	General Motors	صناعة السيارات
5	Alphabet (Google)	تكنولوجيا المعلومات
6	IBM	تكنولوجيا المعلومات
7	Walmart	التوزيع - تجارة التجزئة
8	CVS	الخدمات الصحية
9	Berkshire Hathaway	استثمارات
10	JP Morgan Shase	بنك - تقديم الخدمات المالية
11	Pfizer	صيدلاني
12	Johnson & Johnson	صيدلاني (عناية و تجميل)
13	United Health Group	خدمات الصحية و تأمين
14	Bank of America	بنك - تقديم الخدمات المالية
15	Procter Gamble	صناعة مواد التجميل و النظافة
16	Wells Fargo	تقديم الخدمات المالية
17	Walt Disney	خدمات الترفيه و الاعلام
18	Cigna	خدمات التأمين الصحية
19	Comecast	الاعلام و الاتصال
20	Mastercard	تقديم الخدمات المالية
21	Oracle	تكنولوجيا (بيع البرمجيات)
22	Microsoft	الاعلام الالي
23	Coca Cola	صناعة المشروبات
24	Verizon	خدمات الاتصال
25	Chevron	تكرير و بيع البترول و الغاز
26	Morgan Stanley	بنك - تقديم الخدمات المالية
27	Mc Donald	خدمات المطاعم
28	Amerisource Bergen	تجارة الادوية
29	Marathon Petroleum	تكرير و بيع البترول و الغاز
30	Phillip 66	تكرير و بيع البترول و الغاز
31	Nvidia	خدمات الاعلام و الاتصال
32	Facebook (META)	تكنولوجيا المعلومات

المصدر: من اعداد الباحثة.

2- مصادر معلومات البحث: لإنجاز الدراسة تم الاعتماد على القوائم المالية المجمعة أو الموحدة **'Consolidated financial statements'** للشركات الأمريكية عينة الدراسة خلال الفترة الممتدة من 2012 إلى غاية 2018، إلى جانب الملاحق **'Notes'** المتعلقة بها، و التي يتم عرضها في التقارير السنوية في شكل **'Form 10-K'** و المتضمنة جميع البيانات المالية و الضريبية و التجارية و السياسات المتبعة، و شروحات مرتبطة بأهم الحسابات، و عرض للمؤشرات المالية، إلى جانب بيانات أخرى، كما تم الاعتماد على القوائم المالية للشركات الأم منفصلة ، و المستندات المرجعية **'Exhibits'** .

و لقد تم الحصول على هذه البيانات من المواقع الرسمية للشركات عينة الدراسة، إلى جانب قاعدة البيانات الصادرة عن الحكومة الأمريكية **SEC EDGAR**، حيث توفر هذه القاعدة بيانات مالية و وثائق تخص الشركات الأمريكية.

المطلب الثاني: عرض أهم النماذج السابقة لتقدير معدل الضريبة الفعلي.

سنتناول في هذا المطلب عرضاً لأهم النماذج السابقة لتقدير معدل الضريبة الفعلي

باعتباره مقياساً للأداء الجبائي للشركات ، و المتمثلة في نموذج **Sunjay Gupta and Kaye**

Newberry و نموذج Rohaya Noor et al، و نموذج **Ines Menshaoui** .

1- نموذج **Sunjay Gupta and Kaye Newberry (1997)**¹: يعتبر هذا النموذج من أهم النماذج التي ركزت على دراسة معدل الضريبة الفعلي، حيث تضمن عرضاً لمختلف المحددات التي تؤدي الى تغير معدل الضريبي الفعلي ، و اعتبر الباحثان أن أهمها مرتبط بحجم الشركة، إضافة إلى أثر قرارات التمويل و الاستثمار التي تتخذها هذه الأخيرة.

¹انظر:

Sunjay gupta and kaye newberry , Determinant of the variability in corporate effective .Number 16 ,1997tax rate,Journal of Accounting and Public Policy,

و يتمثل النموذج في المعادلة التالية:

$$ETR_{it} = \beta_0 + \beta_1 SIZE_{it} + \beta_2 LEV_{it} + \beta_3 CAPINT_{it} + \beta_4 INVINT_{it} + \beta_5 RDINT_{it} + \beta_6 ROA_{it}$$

حيث :

ETR: هو معدل الضريبة الفعلي.

SIZE: هو حجم الشركة متمثلاً في اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول.

LEV : هو الديون طويلة الاجل مرجحة بإجمالي الأصول.

CAPINT : كثافة رأس المال و تتمثل في الأصول الثابتة مرجحة بإجمالي الأصول.

INVINT : و هي كثافة المخزون و تتمثل في المخزون مرجحاً بإجمالي الأصول.

RDINT : و هي نسبة مصاريف البحث و التطوير إلى صافي المبيعات.

ROA : هو العائد على الأصول و المتمثل في الدخل قبل الضريبة مرجحاً بإجمالي الأصول.

و لقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة دالة و موجبة بين معدل الضريبة الفعلي و حجم

الشركة، حيث كلما زاد هذا الأخير، كلما ارتفعت الأعباء الجبائية، مؤدية الى ارتفاع معدل

الضريبة الفعلي، مما يتفق مع نتائج دراسة Zimmerman سنة 1983.

كما خلصت الدراسة إلى وجود علاقة دالة و سلبية بين كلا من حجم الديون طويلة الأجل

و كثافة رأس المال ومصاريف البحث و التطوير، و بين معدل الضريبة الفعلي، و ذلك من خلال

إمكانية خصم الأعباء المالية المترتبة على تلك الديون، إلى جانب تحقيق الشركات لمعدل ضريبة

فعلي منخفض، كلما ارتفع حجم أصولها و مصاريف المخصصة للبحث و التطوير باعتبارها

مصاريفاً قابلة للخصم قبل احتساب الدخل الخاضع للضريبة . كما توصلت الدراسة الى وجود

علاقة احصائية دالة و موجبة مع كثافة المخزون، حيث كلما زاد حجم المخزون ، كلما زاد معدل

الضريبة الفعلية.

2- نموذج (Rohaya Noor et al (2010): و تمثلت في فحص لمعدل الضريبة الفعلية للشركات العمومية الماليزية المسجلة في بورصة ماليزيا، خلال نظامين ضريبيين، أحدهما نظام التقييم الرسمي، و الثاني نظام التقييم الذاتي، لعينة تقدر ب 316 شركة، خلال المدة الممتدة من سنة 1993 الى غاية 2006. حيث توصل الباحثون إلى أن معدل الضريبة الفعلية أقل من معدل الضريبة القانوني للشركات محل الدراسة . و لقد اعتمد الباحثون على النموذج التالي¹:

$$ETR_t = \beta_0 + \beta_1 SIZE_t + \beta_2 ROA_t + \beta_3 LEV_t + \beta_4 CAPINT_t + \beta_5 INVINT_t + \beta_6 SECTORDummy_t + \beta_7 YEARDummy_t + \beta_8 REGDummy_t + \varepsilon_t$$

حيث:

ETR_t : هو معدل الضريبة الفعلية للسنة t.

$SIZE_t$: هو حجم الشركة و المتمثل في اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي المبيعات للسنة t.

ROA_t : هو العائد على الأصول و المتمثل في الدخل قبل الضريبة مرجحا بإجمالي الأصول للسنة t

LEV_t : هو مجموع الديون مرجحا بإجمالي لأصول للسنة t.

$CAPINT_t$: كثافة رأس المال و تتمثل في الأصول الثابتة مرجحة بإجمالي الأصول للسنة t .

$INVINT_t$: و هي كثافة المخزون و تتمثل في المخزون مرجحا بإجمالي الأصول للسنة t.

$SECTORDummy_t$: هو القطاع الذي تنتمي إليه الشركة.

$YEARDummy_t$: السنة .

$REGDummy_t$: النظام الضريبي المطبق على الشركة.

ε_t : الخطأ العشوائي.

¹ Rohaya Noor et al (2010), op.cit, p 190.

حيث يركز هذا النموذج على المتغيرات التي يمكن أن تؤثر على حجم الضريبة الفعلي للشركة، و اعتمد النموذج على مؤشرات مالية للشركة مثل حجم الشركة و كثافة رأس المال و مجموع الديون، بالنسبة للشركات التي لا تتميز بالضرورة بطابع دولي، و لذا لم يشمل النموذج متغيرات تخص هذا الجانب.

3 - نموذج (2015) Ines Menshaoui: و لقد قامت الباحثة بدراسة أثر ممارسات التسيير الجبائي على الأداء الجبائي لمجمعات الشركات المسجلة في البورصة التونسية و اعتمدت الباحثة على النموذج التالي¹:

$$TIE_{it} = \alpha_0 + \alpha_1 TIG_{it} + \alpha_2 DIG_{it} + \alpha_3 DFI_{it} + \alpha_4 TAI_{it} + \alpha_5 NEG_{it} + \alpha_6 END_{it} + \alpha_7 ICA_{it} + \alpha_8 IST_{it} + \alpha_9 ROA_{it} + \alpha_{10} SEC_{it} + \epsilon_{it}$$

حيث:

TIE: هو معدل الضريبة الفعلي.

TIG: هو عدد العمليات الداخلية بين شركات المجمع و التي تتصف بأنها غير عادية و يأخذ قيمة من 1 الى غاية n.

DIG: هو عدد العمليات الداخلية بين شركات المجمع والتي تخص الديون و تتصف بأنها غير عادية و تأخذ قيمة من 1 الى غاية n.

DFI: هو عدد الشركات التي استفادت من تخفيض للضرائب من خلال إعادة استثمار الأرباح.

TAI: هو حجم المجمع متمثلا في اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول للسنة t-1 .

NEG: عدد شركات المجمع.

END: هو حجم الديون طويلة الاجل خارج المجمع مرجحة بإجمالي الأصول للسنة t-1.

¹ Ines Menshaoui, op.cit, p 170.

ICA: صافي الأصول المادية مرجحة بإجمالي الأصول للسنة $t-1$.

IST: إجمالي المخزون مرجحا بإجمالي الأصول للسنة $t-1$.

ROA: الدخل قبل الضريبة مرجحا بإجمالي الأصول $t-1$.

SEC: القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة ، حيث يأخذ هذا المتغير القيمة 1 إذا كان ينتمي للقطاع

المالي و القيمة 0 عدا ذلك.

ε : الخطأ العشوائي.

نلاحظ أن هذا النموذج شمل تحديدا لأثر سعر التحويل على الأداء الجبائي، من خلال قياس عدد المعاملات بين الشركات التابعة لنفس المجمع، و التي تتصف من طرف مدقق الحسابات بأنها غير عادية، و لا تخضع لشروط المنافسة الكاملة، و توصلت إلى وجود أثر معنوي لعدد الشركات في المجمع ، و لمعدل العائد على الأصول على معدل الضريبة الفعلي، في حين أن باقي المتغيرات الرقابية متمثلة في حجم المجمع، وحجم الديون طويلة الاجل خارج المجمع، صافي الأصول المادية، و كثافة المخزون فهي ذات تأثير غير معنوي.

كما يوجد أثر ذو دلالة احصائية لعدد الصفقات الداخلية للمجمع على معدل الضريبة الفعلي، و هو أثر سلبي أي كلما زاد عدد تلك الصفقات، كلما انخفض معدل الضريبة الفعلي، و ارتفع بذلك الأداء الجبائي. بالإضافة إلى وجود أثر معنوي و سالب أيضا، بين عدد الشركات المستفيدة من تخفيض الضرائب من خلال إعادة استثمار أرباحها، و معدل الضريبة الفعلي، حيث كلما زاد عدد تلك الشركات كلما انخفض معدل الضريبة الفعلي.

و انطلاقا من النماذج السابقة الذكر و مع مراعاة لفرضيات البحث، و للاجابة على الاشكالية المطروحة، قامت الباحثة بإعداد النموذج الذي سنعرضه في المطلب اللاحق.

المطلب الثالث: تحديد متغيرات و نموذج الدراسة.

1 - متغيرات الدراسة.

سنعرض فيما يلي المتغير التابع و المتغيرات المستقلة المستخدمة في الدراسة .

1-1- المتغير التابع: يتمثل المتغير التابع في الأداء الجبائي للشركات متعددة الجنسيات، و الذي

نعتمد على معدل الضريبة الفعلي لقياسه. و يحسب معدل الضريبة الفعلي ETR كما يلي:

$$\text{معدل الضريبة الفعلي} = \frac{\text{الضريبة الموحدة}}{\text{النتيجة الموحدة قبل الضريبة}}$$

حيث يفسر انخفاض معدل الضريبة الفعلي بالنسبة لمعدل الضريبة القانوني، بارتفاع الأداء

الجبائي للشركة، أما العكس فيدل على عدم تحقيق الشركة لأداء جبائي .

1-2- المتغيرات المستقلة: تتمثل المتغيرات المستقلة للدراسة في المتغيرات التالية:

1-2-1- سعر التحويل (TRNSP) : و يتمثل هذا المتغير في أسعار تحويل و بيع الصفقات

داخل الشركة متعددة الجنسية (ما بين الفروع و الشركة الأم، أو ما بين الفروع فقط)، و سنتعتمد في

حساب سعر التحويل على المتغير المعتمد في ابحاث JACOB سنة 1996¹، و المتمثل في

العلاقة التالية:

$$\text{سعر التحويل} = \text{قيمة التحويلات للصفقات الداخلية ما بين المناطق الجغرافية/المبيعات الموحدة}$$

و يتم الحصول على قيمة التحويلات للصفقات الداخلية ما بين المناطق الجغرافية من الملحق

المتعلق بتوزيع المبيعات حسب المناطق الجغرافية، أو ما يسمى Geographical segment

والبحث عن قيمة المبيعات الداخلية (بين الفروع و الشركة الأم أو بين الفروع فقط)، ثم قسمته على

¹ John Jacob, op.cit, p : 304.

مجموع المبيعات الكلي للشركة .

1-2-2- نسبة الديون الداخلية (INDEBT) : و يتمثل هذا المتغير في حاصل قسمة قيمة

الديون الداخلية للشركة (Intercompany debt)، على المجموع الكلي للديون، أي :

$$\text{نسبة الديون الداخلية} = \frac{\text{الديون الداخلية}}{\text{مجموع الديون}}$$

1-2-3- عدد الفروع في الملاجئ الضريبية (TAXPAR): و تتمثل في عدد الفروع

و الشركات التابعة المنشأة في الملاجئ الضريبية ، و تأخذ القيمة من 0 الى غاية n.

1-2-4- حجم الشركة (SIZE): و هو من المتغيرات الرقابية و يمكن حسابه كما يلي:

$$\text{حجم الشركة} = \frac{\text{اللوغاريتم الطبيعي لمجموع الأصول}}{\text{حجم الشركة}}$$

1-2-5- معدل العائد على الأصول (ROA): و هو متغير رقابي يحسب كما يلي:

$$\text{معدل العائد على الأصول} = \frac{\text{النتيجة الموحدة}}{\text{مجموع الأصول}}$$

1-2-6- حجم الاستدانة (Lev): و هو متغير رقابي أيضا و يحسب كما يلي:

$$\text{حجم الاستدانة} = \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{المجموع الأصول}}$$

2- نموذج الدراسة: و بناءا على ما سبق و بغرض تقدير العلاقة بين المتغيرات المستقلة و

الأداء الجبائي تم بناء النموذج التالي:

$$ETR_{it} = \beta_0 + \beta_1 TRNSP_{it} + \beta_2 INDEBT_{it} + \beta_3 TAXPAR_{it} + \beta_4 SIZE_{it} + \beta_5 ROA_{it} + \beta_6 LEV_{it} + \epsilon_{it}$$

حيث :

ETR_{it} : معدل الضريبة الفعلي للشركة (i) للفترة (t).

$TRNSP_{it}$: سعر التحويل للصفقات الداخلية للشركة (i) للفترة (t).

$INDEBT_{it}$: نسبة الديون الداخلية للشركة (i) للفترة (t).

$TAXPAR_{it}$: عدد الفروع في الملاجئ الضريبية للشركة (i) للفترة (t).

$SIZE_{it}$: حجم الشركة (i) للفترة (t).

ROA_{it} : معدل العائد على الأصول للشركة (i) للفترة (t).

LEV_{it} : حجم الاستدانة للشركة (i) للفترة (t).

ϵ_{it} : حد الخطأ للنموذج.

و سنختبر هذا النموذج في المبحث الأخير ، و نحاول تحليل أثر المتغيرات المستقلة للنموذج

على معدل الضريبة الفعلي، باستخدام نماذج و اختبارات بيانات البانل.

المبحث الرابع: الدراسة القياسية و مناقشة النتائج.

يتناول هذا المبحث نتائج الدراسة القياسية، من خلال مقاييس الاحصاء الوصفي ثم عرض نتائج تقدير نماذج بيانات البانل، و اختيار أفضل نموذج من خلال اختبار Breunsch-Pagan، إلى جانب إجراء اختبارات جذر الوحدة و التكامل المشترك، و مناقشة النتائج.

المطلب الأول: الدراسة الوصفية لمتغيرات الدراسة.

1- نتائج الاحصاء الوصفي: تتمثل نتائج الاحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة في النتائج

الموضحة في الجدول الموالي:

جدول رقم (4-2): نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

Variable	Obs	Mean	Std.Dev	Min	Max	skewnes	kurtoisis
ETR	224	.2677	.1572	0	1	1.33	8.07
TRNSP	224	.0771	.1177	0	.5372	1.87	5.92
INDEBT	224	.0758	.1460	0	.824	2.56	9.95
TAXPAR	224	22.62	44.72	0	287	3.58	16.60
SIZE	224	10.94	1.161	5.13	12.42	-3.31	16.74
ROA	224	.1027	.0968	-.2025	.988	3.67	33.06
LEV	224	.1961	.1420	0	.9471	1.89	9.50

المصدر: مخرجات Stata 17 (الملحق رقم 01).

من خلال نتائج الاحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة الموضحة في الجدول أعلاه، نلاحظ ما

يلي:

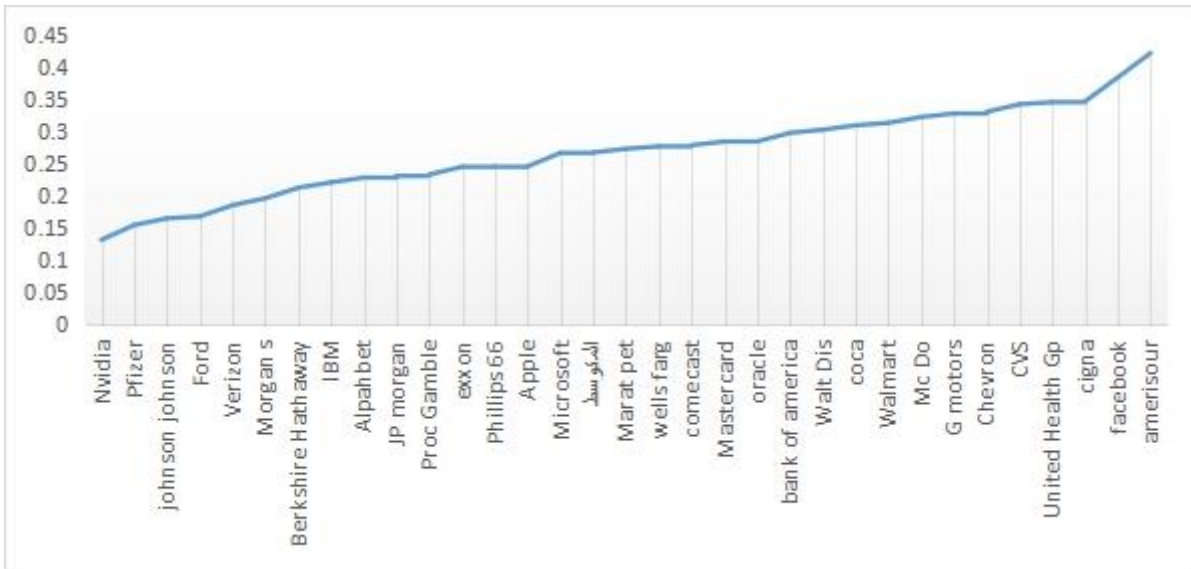
1-1- معدل الضريبة الفعلي (*ETR*): من خلال الجدول اعلاه نلاحظ ان متوسط *ETR* يقدر ب

0.26، و بانحراف معياري قدره 0.15، و هو معدل منخفض نسبيا مقارنة مع معدل الضريبة

القانوني المطبق في الولايات المتحدة الأمريكية خلال معظم سنوات الدراسة و المقدّر ب 0.35 (ما عدا السنة الأخيرة من الدراسة أين ينخفض معدل الضريبة على أرباح الشركات إلى 0.21)، مما يدل على تحقيق الشركات عينة الدراسة لأداء جبائي جيد. كما بلغت أعلى قيمة لمعدل الضريبة الفعلي 1 و هي جد مرتفعة ، في حين تقدر أدنى قيمة له ب 0 ، و هي راجعة بالأساس لوجود ضرائب مؤجلة ، كما بلغ معامل الالتواء للمتغير التابع ETR القيمة 1.33 ، و هي أكبر من القيمة المعنوية 0، أما معامل التقلّح فبلغ 8.07 و هو أكبر من القيمة المعنوية لمعامل التقلّح و التي تبلغ 3، مما يدل على أن المتغير ETR لا يتبع التوزيع الطبيعي.

و من أجل التعمق أكثر في التحليل، قمنا بحساب متوسط ETR لكل شركة على حدى، و حصلنا بذلك على الشكل البياني التالي:

شكل رقم(4-2): يوضح متوسط معدل الضريبة الفعلي للشركات عينة الدراسة.



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Excel.

نلاحظ من خلال الشكل السابق أن قيم المتوسط الحسابي للمتغير ETR للشركات المدروسة كانت محصورة بين أقل قيمة و تقدر ب 0.15، و التي حققتها شركة Nvidia، أما أعلى قيمة له

تقدر ب 0.42 ، و التي حققتها شركة Amerisource.، و أن 14 شركة تحقق متوسط *ETR* أقل من المتوسط العام و المقدّر ب 0.26، و أغلبها شركات رقمية، في المقابل 17 شركة تحقق متوسط *ETR* أكبر من المتوسط العام.

1-2- سعر التحويل للصفقات الداخلية (*TRNSP*): بلغ متوسط *TRNSP* القيمة 0.077 أي

تقريبا 8 % من حجم المبيعات الكلي، بانحراف معياري قدره 0.11، و هي قيمة منخفضة نسبيا، مما يدل على انخفاض متوسط حجم الصفقات بين الفروع و الشركات الأم للعينة محل الدراسة ، أما فيما يخص أعلى قيمة فهي مرتفعة حيث بلغت 53%، أما أدنى قيمة فهي معدومة و تدل على غياب تحويل الصفقات الداخلية. و لقد بلغ معامل الالتواء للمتغير المستقل *TRNSP* القيمة 1.87، و هي أكبر من القيمة المعنوية 0 ، أما معامل التفلطح فبلغ القيمة 5.92، و هي أكبر أيضا من القيمة المعنوية 3، مما يدل على أن منحني التوزيع للمتغير المستقل *TRNSP* غير متماثل و لا يتبع التوزيع الطبيعي.

1-3- نسبة الديون الداخلية (*INDEBT*): و نلاحظ بالنسبة للديون الداخلية *INDEBT* فقد

بلغ متوسطها القيمة 0.0758 أي 8 % من حجم الديون، و هي قيمة منخفضة نسبيا، في حين بلغت أعلى قيمة 0.82 أي 82 %، و هي قيمة مرتفعة جدا، أما أدنى قيمة فهي صفر ، و تدل على غياب الديون الداخلية. و بلغ معامل الالتواء للمتغير المستقل *INDEBT* القيمة 2.56، و هي أكبر من القيمة المعنوية 0 ، أي أن توزيع المتغير ملتو نحو اليمين، أما معامل التفلطح فبلغ القيمة 9.95، وهي مرتفعة جدا مقارنة بالقيمة المعنوية 3، مما يدل على أن منحني التوزيع للمتغير المستقل *INDEBT* غير متماثل و لا يتبع التوزيع الطبيعي.

1-4- عدد الفروع داخل الجنات الضريبية (*TAXPAR*): نلاحظ أن متوسط *TAXPAR* يقدر

بأكثر من 22 فرعا ، بانحراف معيار قدره 44.72، و هي قيمة مرتفعة تدل على مدى اعتماد

الشركات متعددة الجنسيات على هذه الملاجئ الضريبية، كما بلغت أعلى قيمة 287 و هي قيمة جد مرتفعة، تعود بالأساس للبنوك و المؤسسات المالية التي تضمنتها عينة الدراسة، أما أدنى قيمة فهي صفر، و هي تخص الشركات لم تنشئ أي فروع في الجناات الضريبية. و بلغ معامل الالتواء للمتغير المستقل $TAXPAR$ القيمة 3.58، و هي أكبر من القيمة المعنوية 0، أي أن توزيع المتغير ملتو نحو اليمين، أما معامل التفلطح فبلغ القيمة 16.60، وهي مرتفعة جدا مقارنة بالقيمة المعنوية 3، مما يدل على ان منحنى التوزيع للمتغير المستقل $TAXPAR$ لا يتبع التوزيع الطبيعي.

1-5- حجم الشركة ($SIZE$): بالنسبة للمتغير $SIZE$ فبلغ متوسطه 10.94، بانحراف معياري قدره 1.16، و هي قيمة مرتفعة تدل على أن الشركات عينة الدراسة هي شركات ذات حجم كبير، بمجموع أصول جد مرتفع، و هي من أكبر الشركات في العالم، اما فيما يخص أعلى قيمة فهي جد مرتفعة حيث بلغت 12.42، أما ادنى قيمة فهي 5.13. و لقد بلغ معامل الالتواء للمتغير المستقل $SIZE$ القيمة -3.31، و هي اكبر من القيمة المعنوية 0، و هو ما يعني ان منحنى التوزيع للمتغير ملتو نحو اليسار، اما معامل التفلطح فبلغ القيمة 16.74، و مرتفعة جدا عن القيمة المعنوية 3، مما يدل على ان منحنى التوزيع للمتغير المستقل $SIZE$ أيضا غير متماثل و لا يتبع التوزيع الطبيعي.

1-6- معدل العائد على الأصول (ROA): بلغ متوسط ROA القيمة 0.10، بانحراف معياري قدره 0.09، و هي قيمة منخفضة نسبيا، أما فيما يخص اعلى قيمة فهي مرتفعة جدا حيث بلغت 0.988، أما أدنى قيمة فهي -0.20 و تكون عند تكبد الشركة لخسائر. و لقد بلغ معامل الالتواء للمتغير المستقل ROA القيمة 3.67، و هي أكبر من القيمة المعنوية لمعامل الالتواء 0، أما

معامل التفلطح فبلغ القيمة 33.06، و هو أكبر بكثير من القيمة المعنوية 3، مما يدل على أن منحني التوزيع للمتغير المستقل ROA هو أيضا غير متماثل و لا يتبع التوزيع الطبيعي.

1-7- مستوى الاستدانة (LEV): بالنسبة للمتغير الأخير و المتمثل في مستوى الاستدانة ، فإن القيمة المتوسطة له بلغت 0.19 اي تقريبا 20% ، هي نسبة جد منخفضة ، و بانحراف معياري قدره 0.14، أما فيما يتعلق بأعلى قيمة فهي تقدر ب 0.98 ، و هي مرتفعة جدا، أما أدنى قيمة فهي 0 و تدل على غياب الديون.

و فيما يخص معامل الالتواء للمتغير المستقل LEV فبلغ القيمة 1.89، و هي أكبر من القيمة المعنوية 0 ، أما معامل التفلطح فبلغ القيمة 9.50، و هو قيمة مرتفعة مقارنة بالقيمة المعنوية 3، مما يدل على أن منحني التوزيع للمتغير LEV غير متماثل و لا يتبع التوزيع الطبيعي.

2-دراسة الارتباط بين المتغيرات المستقلة: و لقد حصلنا على مصفوفة الارتباط التالية بين المتغيرات المستقلة:

جدول رقم (3-4) : مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة.

	TRNSP	INDEBT	TAXPAR	SIZE	ROA	LEV
TRNSP	1.0000					
INDEBT	0.2516	1.0000				
TAXPAR	-0.1006	0.0768	1.0000			
SIZE	0.0325	0.2031	0.2225	1.0000		
ROA	0.0618	-0.1840	-0.2093	-0.4271	1.0000	
LEV	0.2518	-0.0879	-0.1076	-0.0138	0.1082	1.0000

المصدر: من مخرجات Stata 17 (الملحق رقم 02).

نلاحظ من الجدول السابق أن معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة كلها منخفضة، و هو ما يشير إلى خلو النموذج من مشكلة الارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة، باعتبار أن أكبر

معامل تمت ملاحظته بين المتغيرين SIZE و ROA، و المقدّر ب 0.42، و التي تعد نسبة مقبولة.

المطلب الثاني: نتائج تقدير نماذج بيانات البائل.

بالاعتماد على عينة الدراسة تم تقدير نتائج بيانات البائل للنماذج الثلاثة التالية: نموذج الانحدار التجميعي نموذج التأثيرات العشوائية، و نموذج التأثيرات الثابتة.

1- نموذج الانحدار التجميعي (PRM)

إن نتائج تقدير النموذج باستخدام نموذج الانحدار التجميعي تتمثل في الجدول التالي:

جدول رقم (4-4): يمثل نتائج تقدير الانحدار باستخدام الانحدار التجميعي

Source	SS	df	MS	Number of obs = 224		
Model	.279380405	6	.046563401	F(6, 217) = 1.93		
Residual	5.23533277	217	.024125957	Prob > F = 0.0772		
Total	5.51471318	223	.024729656	R-squared = 0.0507		
				Adj R-squared = 0.0244		
				Root MSE = .15533		
ETR	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]	
TRNSP	.1687235	.0959621	1.76	0.080	-.0204136	.3578606
INDEBT	-.1098402	.07673	-1.43	0.154	-.2610717	.0413914
TAXPAR	-.0006081	.0002426	-2.51	0.013	-.0010862	-.0001299
SIZE	.0003389	.0101315	0.03	0.973	-.0196298	.0203076
ROA	-.1019737	.1213166	-0.84	0.402	-.3410835	.137136
LEV	-.0851716	.0770301	-1.11	0.270	-.2369945	.0666513
_cons	.3003439	.1155908	2.60	0.010	.0725195	.5281682

المصدر: مخرجات Stata 17 (الملحق رقم 03).

يشير اختبار فيشر Fisher الى ان نموذج الانحدار الخطي المتعدد معنوي عند $\alpha = 10\%$ ،

(عوضاً عن مستوى الدلالة 5%) لأن القيمة الاحتمالية لاحصائية فيشر تقدر ب 0.07 أصغر من

مستوى الدلالة 0.1.

كما يظهر الجدول أعلاه معامل التحديد R^2 في النموذج بالقيمة 0.05، و هي قيمة جد منخفضة، و تدل على أن 5% فقط من التغيرات الحاصلة في معدل الضريبة الفعلي تفسر من خلال المتغيرات المستقلة للنموذج.

2- نموذج التأثيرات الثابتة (FEM)

إن نتائج تقدير النموذج باستخدام نموذج التأثيرات الثابتة تتمثل في الجدول التالي:
جدول رقم (5-4): يمثل نتائج تقدير الانحدار باستخدام نموذج التأثيرات الثابتة.

Fixed-effects (within) regression		Number of obs	=	224
Group variable: ind		Number of groups	=	32
R-sq: within	= 0.0233	Obs per group: min	=	7
between	= 0.0057	avg	=	7.0
overall	= 0.0048	max	=	7
corr(u_i, Xb) = -0.6893		F(6,186)	=	0.74
		Prob > F	=	0.6172

ETR	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]	
TRNSP	-.1202815	.363518	-0.33	0.741	-.8374298	.5968669
INDEBT	-.2711811	.2028027	-1.34	0.183	-.6712702	.1289081
TAXPAR	-.0003972	.0003782	-1.05	0.295	-.0011434	.0003489
SIZE	-.0467969	.0605636	-0.77	0.441	-.1662767	.0726829
ROA	-.1352651	.1580059	-0.86	0.393	-.4469791	.1764489
LEV	.0777238	.158323	0.49	0.624	-.2346158	.3900635
_cons	.817687	.6620721	1.24	0.218	-.4884489	2.123823
sigma_u	.09955879					
sigma_e	.15308773					
rho	.29722956	(fraction of variance due to u_i)				

F test that all u_i=0:	F(31, 186) =	1.21	Prob > F = 0.2232
------------------------	--------------	------	-------------------

المصدر: مخرجات Stata 17 (الملحق رقم 04).

يشير اختبار فيشر F إلى أن نموذج الانحدار الخطي المتعدد غير معنوي، لأن القيمة الاحتمالية لاحصائية فيشر تقدر ب 0.61 أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 5\%$.

كما يظهر الجدول أعلاه معامل التحديد R^2 داخل المجموعات في النموذج بالقيمة 0.02، و هي قيمة جد منخفضة و لا يعتد بها، و تدل على أن 2% فقط من التغيرات الحاصلة في معدل الضريبة الفعلي تفسر من خلال المتغيرات المستقلة للنموذج، كما أن معامل التحديد R^2 الإجمالي تقريبا معدوم.

أما فرضية استقلال البواقي للمتغيرات التفسيرية فهي غير محققة لأن معامل الارتباط للبواقي غير معنوي .

و بالرجوع الى نتائج النموذج نلاحظ ان القيم الاحتمالية لجميع المتغيرات المستقلة هي غير معنوية لأنها أكبر من $\alpha = 5\%$. و للمفاضلة بين كلا من نموذج الانحدار التجميعي و نموذج التأثيرات الثابتة، اعتمدنا الفرضيتين التاليتين:

H_0 : فرضية العدم تتمثل في ان نموذج الانحدار التجميعي PRM هو الأفضل.

H_1 : الفرضية البديلة تتمثل في ان نموذج التأثيرات الثابتة FEM هو الأفضل.

و بما أن القيمة الاحتمالية لاحصائية فيشر تقدر ب 0.22 و هي أكبر من القيمة المعنوية 5 %، و منه نرفض الفرضية البديلة، ونقبل الفرضية الصفرية، و التي تنص على أن النموذج الأفضل هو نموذج الانحدار التجميعي.

3- نموذج التأثيرات العشوائية (REM).

نستعرض نتائج تقدير النموذج باستخدام نموذج التأثيرات العشوائية في الجدول التالي:

جدول رقم (4-6): يمثل نتائج تقدير الانحدار باستخدام نموذج التأثيرات العشوائية.

Random-effects GLS regression		Number of obs	=	224
Group variable: ind		Number of groups	=	32
R-sq: within	= 0.0102	Obs per group: min	=	7
between	= 0.2356	avg	=	7.0
overall	= 0.0505	max	=	7
		Wald chi2(6)	=	9.41
corr(u_i, X)	= 0 (assumed)	Prob > chi2	=	0.1517

ETR	Coef.	Std. Err.	z	P> z	[95% Conf. Interval]	
TRNSP	.1635999	.1071242	1.53	0.127	-.0463596	.3735595
INDEBT	-.1154918	.0847763	-1.36	0.173	-.2816503	.0506667
TAXPAR	-.0005725	.0002568	-2.23	0.026	-.0010759	-.0000691
SIZE	-.0002975	.0112476	-0.03	0.979	-.0223424	.0217474
ROA	-.1090247	.1255388	-0.87	0.385	-.3550762	.1370268
LEV	-.0749566	.0838173	-0.89	0.371	-.2392355	.0893223
_cons	.306051	.1276951	2.40	0.017	.0557732	.5563289
sigma_u	.03328393					
sigma_e	.15308773					
rho	.04513669	(fraction of variance due to u_i)				

المصدر: مخرجات Stata 17 (الملحق رقم 05).

يشير اختبار Wald إلى أن نموذج الانحدار الخطي المتعدد غير معنوي، لأن القيمة الاحتمالية لاحصائية فيشر تقدر بـ 0.25 أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 5\%$.

كما يظهر الجدول أعلاه معامل التحديد داخل المجموعات R^2 في النموذج جد منخفض و يقدر بـ 0.1 ، و يدل على أن 1% فقط من التغيرات الحاصلة في معدل الضريبة الفعلي تفسر من خلال المتغيرات المستقلة للنموذج، اما معامل التحديد بين المجموعات فيقدر بـ 0.15، فهو مرتفع نسبيا مقارنة بالأول، و يدل على أن 15 % من التغيرات الحاصلة في معدل الضريبة الفعلي تفسر من خلال المتغيرات المستقلة للنموذج.

4-اختيار نموذج الانحدار لبيانات البائل المناسب.

بعدما أظهر الاختبار السابق أن نموذج الانحدار التجميعي أفضل من نموذج التأثيرات الثابتة، سنجري اختبارا آخر من أجل المفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي PRM ، و نموذج التأثيرات

العشوائية REM ، و نختبر ما إذا كان هناك تجانس، وأن المتغيرات المستقلة غير مرتبطة بحد الخطأ العشوائي، وذلك من خلال استخدام اختبار **Breunsch-pagan** الذي يختبر فرضية العدم التالية:

H_0 : النموذج المناسب هو النموذج الانحدار التجميعي PRM.

H_1 : النموذج المناسب هو نموذج التأثيرات العشوائية FEM .

جدول رقم (4-7): نتائج اختبار Breunsch-pagan

Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects		
ETR[ind,t] = $Xb + u[ind] + e[ind,t]$		
Estimated results:		
	Var	sd = sqrt(Var)
ETR	.0247297	.1572567
e	.0234359	.1530877
u	.0011078	.0332839
Test: Var(u) = 0		
	chibar2(01) =	0.10
	Prob > chibar2 =	0.3775

المصدر: مخرجات Stata 17 (الملحق رقم 06).

نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لاختبار **Breunsch-pagan** تقدر بـ 0.37 و هي أكبر من

مستوى المعنوية 0.05، وهو ما يشير إلى رفض الفرضية البديلة، و قبول فرضية العدم، أي أن

النموذج الأفضل للدراسة هو نموذج الانحدار التجميعي.

المطلب الثالث: نتائج اختبارات جذر الوحدة و التكامل المشترك.

من الضروري اجراء مجموعة من الاختبارات الخاصة ببيانات البانل، من أجل التأكد من

استقراريتها و تكاملها، و تقدير العلاقة ذات المدى الطويل بين المتغيرات، و التي ستكون محور

الجزء التالي من البحث، ثم مناقشة مختلف النتائج المتوصل إليها .

1- اختبارات الاستقرار (جذر الوحدة) لمتغيرات الدراسة: و تتمثل اختبارات جذر الوحدة لبيانات

البائل المستخدمة للتعرف على استقرارية بيانات البائل لمتغيرات الدراسة في الاختبارين التاليين:

1-1- نتائج اختبار جذر الوحدة LLC:

باستخدام اختبار LLC لجذر الوحدة لبيانات البائل المذكور سابقا، على متغيرات النموذج عند

المستوى (أي قبل الأخذ بالفرق الأول)، و الذي ينص على الفرضيتين التاليين:

H_0 : تنص فرضية العدم على وجود جذر الوحدة لبيانات البائل.

H_1 : تنص الفرضية البديلة على ان بيانات البائل مستقرة.

و بتطبيق الاختبار باستخدام برمجية STATA ، حصلنا على النتائج التالية:

جدول (4-8): اختبار جذر الوحدة LLC لمتغيرات النموذج عند المستوى.

القيمة الاحتمالية	معلمة الاختبار	متغير الدراسة
0.0000	-14.4748	ETR
0.0000	-27.4536	TRNSP
0.0000	-7.4911	INDEBT
0.0000	-9.999	TAXPAR
0.0000	-15.2251	SIZE
0.9701	1.8823	ROA
0.0000	-9.6841	LEV

المصدر: من اعداد الباحثة باستخدام مخرجات Stata 17 (من الملحق رقم 07 الى 13).

و نلاحظ من النتائج الموضحة في الجدول أعلاه، أن القيمة الاحتمالية للاختبار أقل من

المعنوية 0.05، بالنسبة للمتغير المستقل ETR ، بالإضافة إلى المتغيرات المستقلة المتمثلة في

TRNSP و INDEBT و TAXPAR و SIZE و LEV، مما يعني قبول الفرضية البديلة، و

التي تنص على أن بيانات البائل مستقرة.

أما فيما يخص المتغير المستقل ROA ، فكانت القيمة الاحتمالية لاختبار LLC أكبر من القيمة

المعنوية 0.05، و هو ما يعني رفض الفرضية البديلة ، و قبول فرضية العدم، أي أن بيانات البائل

لهذا المتغير غير مستقرة و لها جذر الوحدة.

1-2- نتائج اختبار الاستقرارية **Hadri LM**: يقوم هذا الاختبار على الفرضيتين التاليتين:

H₀: تنص فرضية العدم على أن بيانات البائل مستقرة.

H₁: تنص الفرضية البديلة على ان بعض بيانات البائل تتضمن جذرا للوحدة.

و يبين لنا الجدول أدناه نتائج اختبار **Hadri LM** للمتغير التابع و المتغيرات المستقلة.

الجدول رقم (4-9): نتائج اختبار جذر الوحدة **Hadri LM** عند المستوى.

القيمة الاحتمالية	معلمة الاختبار	متغير الدراسة
0.9312	-1.4845	ETR
0.5853	-0.2152	TRNSP
0.6616	-0.4168	INDEBT
0.0002	3.5787	TAXPAR
0.8999	-1.2807	SIZE
0.0010	3.0920	ROA
0.0414	1.7343	LEV

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Stata 17 (من الملحق رقم 14 إلى 20).

و نلاحظ من خلال الجدول (4،9) أنه بالنسبة للمتغيرات التالية: ETR و TRNSP و INDEBT و SIZE ، و التي كانت القيمة الاحتمالية للاختبار فيها أكبر من 0.05، فإننا نرفض الفرضية البديلة، و نقبل فرضية العدم، مما يعني ان بيانات البانل لهذه المتغيرات ننتميز بالسكون و الاستقرار.

أما فيما يخص المتغيرات الثلاثة التالية: TAXPAR و ROA و LEV فإن القيمة الاحتمالية للاختبار كانت أقل من 0.05، مما يؤدي إلى قبول الفرضية البديلة، و هو ما يدل على أن بعض بيانات البانل لهذه المتغيرات تتضمن جذرا للوحدة.

3-1- اختبار جذر الوحدة ل Harris-Tzavalis: تتفق الفرضيات المعتمدة لهذا الاختبار مع

فرضيات اختبار LLC، حيث:

H_0 : تتص فرضية العدم على وجود جذر الوحدة لبيانات البانل.

H_1 : تتص الفرضية البديلة على أن بيانات البانل مستقرة.

و يوضح الجدول الموالي نتائج هذا الاختبار لجميع متغيرات الدراسة.

جدول رقم (4-10): نتائج اختبار Harris-Tzavalis لمتغيرات الدراسة عند المستوى .

القيمة الاحتمالية	معلمة الاختبار	متغير الدراسة
0.0000	-11.82	ETR
0.0001	-3.8796	TRNSP
0.0150	-2.1696	INDEBT
0.3691	-0.3342	TAXPAR
0.0000	-8.9140	SIZE
0.0000	-5.5530	ROA
0.8767	1.1572	LEV

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Stata 17.

و نلاحظ من النتائج الموضحة في الجدول أعلاه) أنظر من الملحق رقم 21 الى الملحق رقم 27)،

ان القيمة الاحتمالية للاختبار أقل من المعنوية 0.05، بالنسبة للمتغيرات التالية: ETR و

TRNSP و INDEBT و SIZE و ROA ، مما يعني قبول الفرضية البديلة، و التي تنص على

أن بيانات البائل مستقرة عند المستوى.

أما فيما يخص المتغيرين المستقلين TAXPAR و LEV ، فكانت القيمة الاحتمالية لاختبار

Harris-Tzavalis أكبر من القيمة 0.05، و هو ما يعني قبول فرضية العدم، أي ان بيانات

البائل لهذين المتغيرين غير مستقرة عند المستوى، و لها جذر الوحدة.

وبمقارنة نتائج الاختبارات الثلاث لاستقرارية البيانات الطولية لمتغيرات النموذج، نستخلص

أن المتغيرات التي تتصف ببياناتها بأنها لا تتضمن جذرا للوحدة أي أنها ساكنة هي: ETR

وTRNSP و INDEBT و SIZE، و هو ما تتفق عليه الاختبارات الثلاث، في حين أن المتغيرات التي تكون مفردات البائل فيها غير المستقرة، هي: TAXPAR و ROA و LEV، و هو ما تتقاطع فيه الاختبارات السابقة، حيث يظهر كل منها ضمن نتائج اختبارين، لذا سنجري اختبار جذر الوحدة بعد أخذ الفرق الأول .

1-4- نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات النموذج بعد أخذ الفرق الأول:

بعد اجراء اختبارات جذر الوحدة في المستوى، قمنا باجراء اختبار LLC بالأخذ بالفرق الأول، و حصلنا على الجدول التالي:

جدول (4-11): نتائج اختبار جذر الوحدة لبيانات البائل بالأخذ بالفرق الأول.

القيمة الاحتمالية	معلمة الاختبار	متغير الدراسة
0.0000	-22.0917	ETR
0.0000	-22.2699	TRNSP
0.0000	-4.5369	INDEBT
0.0000	-5.1111	TAXPAR
0.0000	-1.0000	SIZE
0.0000	-13.7118	ROA
0.0000	-15.4821	LEV

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Stata 17 (من الملحق 28 إلى 34).

نلاحظ أنه بعد الأخذ بالفروقات في المستوى الأول لاختبار استقرارية بيانات البانل ، أن جميع القيم الاحتمالية لمتغيرات النموذج أقل من 0.05، و بالتالي نقبل الفرضية البديلة، مما يعني سكون جميع متغيرات الدراسة مستقرة عند أخذ الفرق الأول.

و بعد التأكد من استقرار السلاسل الزمنية المقطعية لمتغيرات النموذج، سننتقل الى دراسة العلاقة بين المتغيرات على المدى الطويل من خلال اختبارات التكامل المشترك.

2- اختبار التكامل المشترك:

و من أجل التأكد من وجود تباين مشترك بين متغيرات الدراسة، اجرينا الاختبارات الثلاث لبيانات البانل و المتمثلة في اختبار **Kao** و اختبار **Pedroni**، و اختبار **Westerlund**. و سنستعرض النتائج المتحصل عليها في الجدول الموالي:

الجدول (4-12): نتائج اختبارات التكامل المشترك.

نتائج اختبار Pedroni		
الاختبار	احصائية الاختبار	القيمة الاحتمالية
اختبار M PHILLIPS -PERRON	12.7449	0.0000
اختبار PHILLIPS -PERRON	-6.7849	0.0000
اختبار A DICKY-FULLER	-4.6275	0.0000
نتائج اختبار Kao		
الاختبار	احصائية الاختبار	القيمة الاحتمالية
اختبار MDF	-3.7307	0.0001
اختبار DF	-8.0684	0.0000
اختبار ADF	-1.8326	0.0300
اختبار UMDF	-5.6086	0.0000
اختبار UDF	-8.8020	0.0000
نتائج اختبار Westerlund		
الاختبار	احصائية الاختبار	القيمة الاحتمالية
نسبة التباين	176.1227	0.0000

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج STATA 17.

و بناء على النتائج الموضحة في الجدول أعلاه (انظر من الملحق رقم 35 إلى الملحق رقم 37)، فإن اختبار Pedroni (و المتضمن ثلاث اختبارات)، إضافة إلى اختبار Kao (و المتضمن أربع اختبارات ل Dickey-Fuller)، و اختبار Westerlund، كانت قيمهم الاحتمالية أقل من

القيمة المعنوية 0.05، مما يشير إلى قبول الفرضية البديلة، و التي تنص على أن جميع بيانات البائل للشركات محل الدراسة ذات تكامل مشترك.

و بعد التأكد من أن بيانات البائل للعينة مستقرة عند الفرق الأول، كما أنها تتميز بتكامل مشترك، فيصبح بإمكاننا إجراء تقدير للعلاقات على المدى الطويل، من خلال نموذج البائل الديناميكي Arellano–Bover/Blundell–Bond .

3- تقدير العلاقة على المدى الطويل: من خلال تقدير نموذج البائل الديناميكي Arellano–Bover، و باستخدام قيمة التباطؤ المختارة آلياً، حصلنا على النتائج الموضحة في الجدول التالي:

الجدول (4-13): نتائج تقدير نموذج البائل الديناميكي

ETR	Coefficient	Std. err.	z	P> z	[95% conf. interval]	
ETR						
L1.	-.0303459	.0499258	-0.61	0.543	-.1281988	.067507
TRNSP	.1683289	.0696883	2.42	0.016	.0317424	.3049153
INDEBT	-.4722888	.1361882	-3.47	0.001	-.7392128	-.2053649
TAXPAR	-.000379	.0002758	-1.37	0.169	-.0009197	.0001616
SIZE	-.0504911	.0339174	-1.49	0.137	-.1169681	.0159858
ROA	-.6235746	.0551287	-11.31	0.000	-.7316249	-.5155244
LEV	-.3217682	.0612947	-5.25	0.000	-.4419035	-.2016328
_cons	.9806524	.3701361	2.65	0.008	.255199	1.706106

المصدر: مخرجات برنامج stata 17 (الملحق رقم 38).

نلاحظ من خلال الجدول أنه توجد علاقة على المدى الطويل بين ETR و المتغيرات المستقلة

TRNSP و INDEBT و ROA و LEV.

4- مناقشة النتائج:

بناءً على نتائج نموذج الانحدار التجميعي يمكننا كتابة نموذج الدراسة كما يلي:

$$ETR = 0.30 + 0.168 * TRNSP_{it} - 0.109 * INDEBT_{it} - 0.0006 * TAXPAR_{it} \\ + 0.0003 * SIZE_{it} - 0.101 * ROA_{it} - 0.085 * LEV_{it} + \varepsilon_i$$

و على ضوء نتائج تقدير هذا النموذج و مختلف الاختبارات المتعلقة ببيانات البانل تم

التوصل إلى:

- أن نموذج الدراسة معنوي، غير أن التغيرات الحاصلة في المتغيرات المستقلة للنموذج لا تفسر سوى 5% من التغيرات الحاصلة في معدل الضريبة الفعلي؛
- يوجد أثر معنوي موجب لسعر التحويل على معدل الضريبة الفعلي عند مستوى معنوية 10% حيث أن $Prob = 0.08 < 0.1$ ، مما يشير إلى أن استخدام سعر التحويل داخل الشركة متعددة الجنسيات يؤدي إلى ارتفاع معدل الضريبة الفعلي، و هذا ما يتناقض مع الدراسة النظرية التي أثبتت أن استخدام أسعار الصفقات الداخلية يسمح بتحسين الأداء الجبائي من خلال تخفيض معدل الضريبة الفعلي.
- لا يوجد أثر معنوي لنسبة الديون الداخلية على معدل الضريبة الفعلي؛
- يوجد أثر معنوي سالب لعدد فروع الشركات المنشأة داخل الملاجئ الضريبية على معدل الضريبة الفعلي، عند مستوى معنوية 5%، حيث بلغت القيمة الاحتمالية للمتغير TAXPAR $Prob = 0.013$ و بمعامل (-0.0006) ، مما يدل على أن ارتفاع عدد فروع الشركات متعددة الجنسيات داخل الملاجئ الضريبية، يؤدي إلى انخفاض معدل الضريبة الفعلي؛
- لا يوجد أثر معنوي لكل من حجم الشركة و معدل العائد على الأصول و مستوى الاستدانة أي المتغيرات الرقابية على معدل الضريبة الفعلي، عند مستوى دلالة 5%.

- عدم استقرارية بعض متغيرات الدراسة عند المستوى، غير أنها مستقرة جميعا عند الأخذ بالفرق الأول؛
- وجود تكامل مشترك بين جميع متغيرات الدراسة و هذا ما أثبتته الاختبارات الثلاث للتكامل المشترك لبيانات البانل متمثلة في Kao، Pedroni، و Westerlund.
- إثبات وجود علاقة وجود على المدى الطويل بين كلا من الأداء الجبائي، من خلال معدل الضريبة الفعلي كمقياس له، و استراتيجيتي سعر التحويل و الديون الداخلية؛
- وجود علاقة على المدى الطويل بين الأداء الجبائي و بين اثنين من خصائص الشركة، متمثلة في معدل العائد على الأصول و حجم الاستدانة.
- مما سبق يمكننا القول أن استراتيجيات التخطيط الضريبي الدولي تساهم بشكل ضعيف نسبيا في تحسين الأداء الجبائي للشركات متعددة الجنسيات، و تبقى استراتيجية التواجد في الملاجئ الضريبية هي الأكثر تأثيرا من بينها.

خلاصة

لقد قمنا خلال هذا الفصل بدراسة أثر استراتيجيات التخطيط الضريبي متمثلة في سعر تحويل الصفقات الداخلية، و حجم الديون الداخلية و مدى التواجد في الملاجئ الضريبية على الأداء الجبائي، من خلال عينة من الشركات المتعددة الجنسيات الأمريكية، باستخدام نماذج البيانات المقطعية ، و بالاعتماد على برنامج STATA 17، خلال الفترة الممتدة من سنة 2012 إلى غاية 2018، و لقد استخدمنا مقاييس الاحصاء الوصفي على بيانات البائل، كما أجرينا العديد من الاختبارات لتقدير نموذج الدراسة و المفاضلة بين نماذج البائل الأساسية، من خلال كلا من اختبار فيشر و اختبار Breunsch-pagan، و بعدها استخدام مجموعة من اختبارات جذر الوحدة، و التكامل المشترك، و في الأخير تقدير نموذج البائل الديناميكي.

حيث توصلنا إلى أن أفضل نموذج هو النموذج التجميعي، إلى جانب تميز متغيرات الدراسة بالاستقرارية و السكون عند الفرق الأول و تحقيق التكامل المشترك بينها، إضافة إلى وجود علاقة على المدى الطويل بين المتغير التابع الأداء الجبائي و استراتيجيتي سعر التحويل و الديون الداخلية و كذا خاصيتي معدل العائد على الأصول و حجم الاستدانة.

كما توصلنا إلى أن الاستراتيجية التي لها أثر معنوي على معدل الضريبة الفعلي، هي استراتيجية التواجد في الملاجئ الضريبية ، و بتأثير سلبي أي كلما ارتفع عدد الفروع المنشأة داخل الملاجئ الضريبية، كلما انخفض معدل الضريبة الفعلي و ارتفع بذلك الأداء الجبائي.

خاتمة

خاتمة

تسعى الشركات، مهما كان حجمها أو طبيعة نشاطها أو نوعها، إلى تخفيض أعباءها ، و باعتبار أن الضريبة عبئا ، فإنها تبحث في سبل تخفيضها بأكبر قدر ممكن، من أجل الرفع من أداءها المالي، و الجبائي، و تحقيق معدل ضريبة فعلي منخفض، و هو أحد المؤشرات المالية الأساسية، و الذي يوليه المساهمون و المستثمرون أهمية بالغة في تحليلهم ، لبناء قراراتهم المستقبلية.

و نظرا للانتشار الجغرافي للشركات متعددة الجنسيات بصفة خاصة، و ممارستها لأنشطة اقتصادية في عدد كبير من الدول ، و تحقيق بذلك أرباح داخل حدودها الإقليمية فتدخل ضمن الاختصاص الضريبي لتلك الدول، و يصبح لزاما عليها تحمل ضريبة في كل واحدة منها ، إلى جانب الدولة التي يتواجد بها مقرها ، أو شركتها الأم ، فيزداد المبلغ الاجمالي للضريبة الواجبة الدفع، خاصة في غياب قروض ضريبية أو إعفاءات.

لذا أصبحت الشركات متعددة الجنسيات تعتمد على استراتيجيات للتخطيط الضريبي على المستوى الدولي، و الاستفادة من خصائصها، بغرض تحويل أرباحها من دولة ترتفع فيها الضرائب، إلى دولة أخرى تفرض ضرائب منخفضة ، عن طريق تسعير صفقاتها مع فروعها بأسعار تفضيلية، و التمويل بالديون الداخلية، أي بين الشركات التابعة لنفس المجموعة، عوضا عن الاستدانة الخارجية، إلى جانب انشاء فروع في الملاجئ الضريبية، أين تكاد تنعدم الضرائب.

و من المهم بمكان أن نشير إلى أن دراستنا تركز على هذا النوع من التخطيط الضريبي، أي الذي يمارس على مستوى دولي على وجه الخصوص نظرا لاعتماده من طرف الشركات المتعددة الجنسيات .

و تعد الشركات الأمريكية الرائدة عالميا، بمؤشرات مالية جد عالية ، كارتفاع رقم أعمالها،

و حجم أصولها، و رسملتها البورصية، كما تتربع الشركات الرقمية على رأس قائمتها، و هي شركات تعمل في مجال تكنولوجيا المعلومات و الاتصال ، و تملك خصائص تسمح لها بممارسة التخطيط الضريبي على نطاق واسع ، مثل تبادل حقوق الملكية الفكرية و الأتاوى المترتبة عليها مع فروعها في دول تتخفص فيها معدلات الضريبة، على مثل هذه المداخل، و كذا استخدامها لمصاريف البحث و التطوير من أجل تحقيق معدل ضريبة فعلي منخفض، و رفع أدائها الجبائي.

و يعود الدافع القوي وراء اختيارنا للشركات الأمريكية لتكون عينة الدراسة، هو الأهمية المتزايدة التي تحتلها ضمن الشركات العالمية، و توافر دلائل على ممارستها للتخطيط الضريبي، إلى جانب ميزة امكانية الحصول على المعلومات المالية و التسييرية الضرورية لإجراء الدراسة القياسية.

و لقد شمل بحثنا دراسة لعينة مكونة من 32 شركة متعددة الجنسيات، و التي يقع مقرها الرئيسي بالولايات المتحدة الأمريكية حيث تنتمي إلى قائمة الشركات التي تحتل المراتب الأولى من حيث رقم الأعمال المحقق، و ذلك خلال الفترة الممتدة من سنة 2012 الى غاية سنة 2018، بغرض قياس و تقدير أثر استراتيجيات التخطيط الضريبي على الأداء الجبائي.

و الجدير بالذكر أن القوانين الضريبية اختلفت خلال فترة الدراسة حيث انتقل معدل الضريبة على أرباح الشركات المقيمة على التراب الأمريكي من 35% الى 21%، خلال السنة الأخيرة للدراسة أي سنة 2018، الشيء الذي يلزم تحقيق معدل ضريبة فعلي أقل من 21 %، لإثبات ممارسة استراتيجيات للتخطيط الضريبي.

و على ضوء دراستنا و من خلال اختبار الفرضيات و تحليل البيانات، توصلنا إلى مجموعة من النتائج، نذكرها فيما يلي:

- أولا- نتائج الدراسة و اختبار الفرضيات

- النتائج المتعلقة بالجوانب النظرية لموضوع البحث:

- ✓ يحتل التخطيط الضريبي أهمية بالغة ضمن استراتيجيات التسيير الحديثة، حيث تعتمده الإدارة من أجل رفع أدائها المالي و أدائها الجبائي ؛
- ✓ تولي الشركات متعددة الجنسيات أهمية لبناء و تطوير استراتيجيات التخطيط الضريبي على المستوى الدولي، و هذا يتضح من خلال تخصيص هيئة أو إدارة منفصلة عن الإدارة المالية، و ربطها مباشرة بالمدير التنفيذي للشركة.
- ✓ تتجه ممارسة استراتيجيات التخطيط الضريبي للشركات متعددة الجنسيات إلى السلوك العدواني للضريبة، حيث و إن كانت لا تتعارض مع مضمون القوانين و التشريعات الضريبية للدول التي تمارس فيها نشاطها، إلا أنها تتعدى في كثير من الأحيان على روحها أو الأهداف التي وضعت من أجلها تلك القوانين، و هو ما تسعى الدول و المنظمات الدولية إلى معالجته بشتى الوسائل، كفرض شروط الشفافية و تبادل للمعلومات مع الملاجئ الضريبية؛
- ✓ يساهم الانتشار الجغرافي للشركات متعددة الجنسيات في تحويل المداخل بين فروع الشركات متعددة الجنسيات و يسهل بناء استراتيجيات للتخطيط الضريبي؛
- ✓ إن الشركات الرقمية الحديثة الأكثر تطبيقا للاستراتيجيات التخطيط الضريبي الدولي، و التي من الصعب الحصول على المعلومات حول صفقاتها الداخلية سواء تعلق الأمر ببيع خدمات أو تبادل للديون ؛
- ✓ تتميز استراتيجيات التخطيط الضريبي الدولي بدرجة كبيرة من التعقيد و التطور المستمر، حيث تسعى الشركات متعددة الجنسيات بإمكانياتها البشرية و المادية إلى تطويرها و تجديدها

بما يتوافق مع أهدافها المالية؛

- النتائج المتعلقة بالدراسة القياسية:

✓ أثبتت مقاييس الاحصاء الوصفي أن الشركات الأمريكية عينة الدراسة تملك معدل ضريبة

فعلي أقل من معدل الضريبة القانوني، مما يدل على تحقيقها لأداء جبائي مرتفع؛

✓ يوجد أثر ذو دلالة احصائية و موجب لسعر تحويل الصفقات الداخلية للشركات الأمريكية

على معدل الضريبة الفعلي؛

و هذا ما يتعارض مع الدراسة النظرية حيث توصلنا إلى أن استخدام الشركات الأمريكية

لاستراتيجية سعر تحويل الصفقات الداخلية يؤدي إلى ارتفاع معدل ضريبتها الفعلي، مما يعني

انخفاض أدائها الجبائي، و نرجع سبب الوصول إلى هذه النتيجة لعدم توفر الشفافية عند التصريح

بسعر التحويل ما بين الشركات الأم و فروعها؛

و نظرا لما سبق فإننا ننفي صحة الفرضية الفرعية الأولى و التي تنص على أنه ' يوجد أثر معنوي

دال إحصائيا لاستراتيجية سعر تحويل الصفقات الداخلية للشركات المتعددة الجنسيات الأمريكية على

معدل ضريبتها الفعلي ' ؛

✓ لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لاستراتيجية التمويل بالديون الداخلية للشركات الأمريكية على

معدل الضريبة الفعلي ؛

و هو ما ينفي صحة الفرضية الفرعية الثانية و التي تنص على أنه يوجد أثر معنوي دال

إحصائيا لاستراتيجية الديون الداخلية للشركات المتعددة الجنسيات على معدل ضريبتها الفعلي، و هذا

ما يدل على أن استخدام الشركات الأمريكية للديون ما بين الشركات التابعة لنفس المجموعة، ليس له

أي أثر على معدل ضريبتها الفعلي ، و منه أدائها الجبائي؛

✓ يوجد أثر معنوي دال إحصائيا و سالب لاستراتيجية التواجد في الملاجئ الضريبية للشركات متعددة الجنسيات الأمريكية على معدل ضريبيتها الفعلي ؛

و هذا ما يثبت صحة الفرضية الفرعية الثالثة، أي أنه من خلال العينة المدروسة، توصلنا إلى أن كلما زاد عدد الفروع أو الشركات التابعة المنشأة داخل الملاجئ الضريبية، كلما انخفض معدل الضريبة الفعلي، و هو ما يؤدي بدوره إلى ارتفاع أدائها الجبائي.

و من المهم أن نشير إلى أن أغلب الشركات عينة الدراسة تملك فروعاً في الملاجئ الضريبية، و قد يصل عددها إلى أكثر من 250 فرع و شركة تابعة، و هذا على الرغم من كون تلك الملاجئ عبارة عن جزر أو أقاليم صغيرة.

✓ لا يوجد أثر معنوي دال إحصائيا لحجم الشركات متعددة الجنسيات الأمريكية على معدل ضريبيتها الفعلي؛

✓ لا يوجد أثر معنوي دال إحصائيا للعائد على الأصول للشركات متعددة الجنسيات الأمريكية على معدل ضريبيتها الفعلي؛

✓ لا وجد أثر معنوي دال إحصائيا لحجم استدانة الشركات متعددة الجنسيات الأمريكية على معدل ضريبيتها الفعلي.

و انطلاقاً من نتائج اختبار الفرضيات الفرعية، و نظراً لعدم معنوية النموذج فإننا ننفي صحة الفرضية الرئيسية و التي تنص :

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاستراتيجيات التخطيط الضريبي ذات الطابع الدولي على الأداء الجبائي للشركات متعددة الجنسيات الأمريكية .

حيث أن أغلب المتغيرات المستقلة للنموذج ليس لها أثر معنوي على معدل الضريبة الفعلي،
ما عدا استراتيجية التواجد في الملاجئ الضريبية.

- ✓ أثبتت اختبارات جذر الوحدة أن متغيرات الدراسة مستقرة عند المستوى الأول؛
- ✓ أثبتت نتائج الدراسة القياسية وجود تكامل مشترك بين جميع متغيرات الدراسة؛
- ✓ كما توصلت نتائج تقدير نموذج البانل الديناميكي إلى وجود علاقة على المدى الطويل بين الأداء الجبائي و كل من استراتيجيتي سعر التحويل و الديون الداخلية، بالإضافة خاصيتي معدل العائد على الأصول، و حجم الاستدانة.

ثانيا - اقتراحات الدراسة

- تأسيسا عما سبق ، و على ضوء النتائج المتوصل إليها يمكننا تقديم الاقتراحات التالية:
- ✓ ضرورة نشر الثقافة الضريبية لدى المسؤولين و مدراء الشركات متعددة الجنسيات من أجل تصحيح سلوكهم العدواني نحو تخطيطهم الضريبي إلى جانب محاولة نشر المسؤولية الاجتماعية فيما يخص الضريبة؛
- ✓ تكثيف الجهود الدولية من أجل الحد من عدوانية الضريبة و ضرورة فرض شروط الشفافية حول المعلومات الضريبية و تبادل المعلومات بين السلطات الضريبية للدول و الملاجئ الضريبية، إلى جانب محاولة تخفيض المزايا الجبائية المفرطة؛
- ✓ ضرورة تكوين المسؤولين داخل السلطات الضريبية للدول للتصدي للتخطيط الضريبي العدواني، خاصة و أنه يستنزف الخزينة العمومية ؛

ثالثاً - آفاق الدراسة

و امتداداً لموضوع البحث، يمكن إجراء بحوث إضافية في المستقبل ، و ذلك من خلال

البحث في المواضيع التالية:

✓ دراسة أثر استراتيجيات التخطيط الضريبي على الأداء الجبائي ما بعد جائحة كورونا؛

✓ دراسة أثر التخطيط الضريبي العدواني على الأداء المالي للشركات؛

✓ دراسة أثر استراتيجيات التخطيط الضريبي الدولي على قيمة الشركة.

قائمة المراجع

أولا - المراجع المراجع باللغة العربية:

أ- الكتب:

1. أحمد عبد العزيز و آخرون، الشركات متعددة الجنسيات و أثرها على الدول النامية، مجلة الادارة و الاقتصاد، العدد الخامس و الثمانون، العراق ، 2010.
2. أحمد عبد الستار الصباب و آخرون، أساسيات الادارة الحديثة، الاصدار الرابع، خوارزم العلمية للنشر و التوزيع، المملكة العربية السعودية، 2013.
3. إكرام مياسي، الاندماج في الاقتصاد العالمي، و انعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر، دار هومة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2011.
4. المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، قياس و تقييم الأداء كمدخل لتحسين جودة الأداء ، القاهرة، 2009 .
5. بول هيرست و غراهام طومسون، ما العولمة: الاقتصاد العالمي و إمكانيات التحكم، ترجمة فالح عبد الجبار، سلسلة علم المعرفة، مطابع السياسة، الكويت، 2001.
6. رمضان صديق، التجنب الضريبي بين الإباحة و الحظر في التشريع المقارن و المصري، دار النهضة العربية للنشر و التوزيع، القاهرة، 2011.
7. سعود جايد العامري ، الإدارة المالية في الشركات متعددة الجنسيات، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، 2008.
8. سوزي عدلي ناشد، ظاهرة التهرب الضريبي الدولي و آثاره على الدول النامية، منشورات الحلبي الحقوقية، 2008.

9. عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال، بدون دار نشر، القاهرة، 1993.
10. علي الشرقاوي، العملية الإدارية - وظائف المدير-، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2002.
11. محمد عباس، التخطيط الضريبي، مجلة المال و الادارة، جامعة الاسكندرية ، العدد 425، مصر، 2004.
12. مصطفى يوسف، إدارة الأداء، دار حامد للنشر و التوزيع، عمان الاردن، 2015.
13. نضال رشيد صبري، محاسبة ضريبة الدخل، الطبعة الأولى، دار عين شمس للنشر و التوزيع، القاهرة، 1998.
- ب - المجلات و الدوريات:
14. السعيد بربيش، نعيمة يحيائي، أهمية التكامل بين أدوات مراقبة التسيير في تقييم أداء المنظمات و زيادة فعاليتها (دراسة حالة ملبنة الأوراس)، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، المجلد 01، العدد 1، 2012.
15. الجوزي جميلة، دحماني سامية، دور استراتيجيات الشركات متعددة الجنسيات في اتخاذ القرارات في ظل التطورات العالمية المتسارعة، المجلة الجزائرية للعولمة و السياسات الاقتصادية، العدد 06، الجزائر، 2015.
16. خالد مهدي، التهرب الضريبي الدولي: أبعاد الظاهرة و سبل التصدي لها (دراسة في ظل مجهودات منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية)، مجلة رؤى استراتيجية، عدد جوان 2018.

17. سعيدي أحلام، بن موفقي علي، دور التدقيق الجبائي في تحسين الأداء الجبائي للشركة : دراسة حالة، مجلة قبس للدراسات الانسانية و الاجتماعية، المجلد 06، العدد 02، أكتوبر، 2022.
18. سهام محمد علي حسن، أسعار التحويل في الشركات متعددة الجنسية و النظام الضريبي: دراسة مقارنة، مجلة الاقتصاد و الإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، مجلد 12، العدد الأول، سنة 1998.
19. شريفة جعدي، و آخرون، اثر استثمار الشركات متعددة الجنسيات على التنمية المحلية في الجنوب الشرقي الجزائري خلال الفترة (2006-2012)، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 01 ، ديسمبر، الجزائر، 2014.
20. صابر عباسي، أهمية استخدام مصاريف البحث و التطوير في عدوانية تسيير الضريبة - دراسة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية عالية التكنولوجيا-، مجلة دراسات جبائية، المجلد 04، العدد 02، 2015.
21. صالح حميداتو، سارة ميسي، الخطر الجبائي و علاقته بالدور الاقتصادي للمؤسسة، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 04، العدد 02، جامعة الوادي، الجزائر، 2019.
22. عادل حسين ثابت، التخطيط الضريبي الدولي باستخدام الديون الداخلية و المشتقات المالية: الرسملة الخفية، المجلة العلمية للدراسات التجارية و البيئية، جامعة قناة السويس، المجلد 9، العدد الأول ، الجزء الثاني، يناير 2018 .

23. علي جلابة، بن اعمارة منصور، التخطيط الضريبي كأداة للرفع من قيمة المؤسسة الاقتصادية- دراسة حالة شركة **Apple** - ، مجلة التواصل في الاقتصاد و القانون، المجلد 26، العدد 4، 2020.
 24. لمزري مفيدة، سالمى وردة، الشركات متعددة الجنسيات و اقتصاديات الدول النامية، مجلة ايليزا للبحوث و الدراسات، المجلد 05، العدد 01، 2020.
 25. محمد رتيعة، استخدام نماذج بيانات البائل في تقدير دالة النمو الاقتصادي، المجلة الجزائرية للاقتصاد و المالية، العدد 02، الجزائر، 2014.
 26. مقدم عبيرات و آخرون، النظام الضريبي الأمريكي و السويسري و الجزائري (دراسة مقارنة)، مجلة دراسات جبائية، العدد 02، جوان 2013.
 27. ميمون عماد رشيد، ولهي بوعلام، دور التخطيط الضريبي في الاستفادة من التحفيزات الجبائية المتعلقة بالضريبة على أرباح الشركات- دراسة حالة مؤسسات اقتصادية جزائرية خلال الفترة 2012-2018- ، مجلة البحوث في العلوم المالية و المحاسبية، المجلد رقم 06، العدد 02، 2021.
 28. نبيل عبد الرؤوف ابراهيم، مدخل مقترح لقياس أثر التخطيط الضريبي على الأداء المالي للشركات المتداولة في سوق المال المصري (دراسة ميدانية)، مجلة الشروق للعلوم التجارية، العدد السابع، جويلية 2013، مصر.
- ج- مذكرات الماجستير و أطروحات الدكتوراه:

29. بوبكر بعداش، مظاهر العولمة من خلال نشاط الشركات العالمية متعددة الجنسيات - حالة قطاع البترول-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة الجزائر، 2010.
30. جبر ابراهيم الداعور، جميل حسن النجار، أثر التخطيط الضريبي على الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة، كلية الاقتصاد و العلوم الادارية، جامعة غزة، فلسطين، 2017.
31. صابر عباسي ، دور التسيير بالقيمة للضرائب في اتخاذ القرارات المالية للمؤسسة الاقتصادية، دراسة عينة من المؤسسات في قطاع المحروقات ، أطروحة دكتوراه في المحاسبة و الجباية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016.
32. غيداء وليد درويش، أثر استخدام الأنظمة المحاسبية الالكترونية على تحسين عملية التخطيط المالي في جامعة البلقاء التطبيقية، مذكرة ماجستير، كلية الأعمال، جامعة عمان العربية، 2017.
33. مازري عبد الحفيظ، دور الحوكمة المالية في مواجهة مشكلة عدم تناظر المعلومات - دراسة قياسية على بورصة NASDAQ-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر ، 2015.
34. محمد علي محفوظ، التخطيط الضريبي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية (دراسة ميدانية)، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد و الإدارة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2004.

د - قوانين و مراسيم:

35. المرسوم الرئاسي رقم 16-328 المؤرخ في 14 ديسمبر 2016 و الذي يتضمن

التصديق على الاتفاقية بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية و حكومة الولايات

المتحدة الأمريكية لتحسين الامتثال الضريبي الدولي و تنفيذ قانون الامتثال الضريبي

لحسابات الأجنبية (فاتكا FATCA)، العدد 74، 2016/12/18.

- قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

A- Les ouvrages:

36. Bernard Castagnède, **précit de la fiscalité internationale**, presse universitaire de France, 2ème édition, 2006.

37. Bernard Martor , **Contole de gestion social**, Librairie Vuibert, Paris, 1999.

38. Bruno Gouthiere, **L'impôt dans les affaires internationales**, 10 éditions, édition le fevebre, Paris, 2014.

39. Chris Fennerty et al, **Fundamentals of inernational tax planning**, IBDF édition, 2007.

40. Jaques Duhem, Michel Jammes, **Audit et gestion fiscale de l'entreprise**, edition EPE, Paris, 1986.

41. Jean-Luc Rossignol, **la gouvernance juridique et fiscale des entreprises**, Lavoisier, Paris, 2010.

42. Lorino Phillipe et al, **Pilotage de l'entreprise et contrôle de gestion**, Dunod, Paris, 2013.

43. Michael Allison et Jude Kaye, **Strategic Planning for non profit organization: A practical guide and workbook**, 2 nd edition, N, 2005.

44. Patrice Bougon, **Audit et gestion fiscale**, Tome1, Edition CLET, Paris, 1986.
45. Patrick Rassat et Thierry Lamorlette, **Stratégie fiscale internationale**, édition Maxima, Paris, 2010.
46. Vincent Plauchet, **Mesure et amelioration des performances industrielles**, Tome 2, UPMF, Paris.

B- les article et revues scientifique:

47. Alae El Bekouri, **Revue de littérature du concept « Performance logistique » : un essai de synthèse**, European Scientific Journal, Volume 17, N : 23, July 2021.
48. Agnès Bénassy-Quéré et al, **Institutional determinants of foreign direct investment**, April CEPII, no 05/2005, p : 45.
49. Armstrong.C et al, **The incentives for tax planning**, Journal of accounting and economics, n 53, 2012.
50. Brian Roach, **Taxes in the united states**, Global Development and Environment institute, 2010, Sur le site : <http://ase.tufts.edu/gdae>.
51. Brownlee, W. Elliot, **Federal Taxation in America**, Cambridge University Press , Cambridge, 1999.
52. Bouthinon.H et al, **L'adaptation des fiscaliste aux nouvelles conditions de l'optimisation fiscale: une approche par les capacités dynamiques**, Revue internationale de droit economique, n 04, 2018.
53. Catherine Fourier et al, **Tension entre indicateur de production et indicateur de décurité**, Revu activité, vol 8, n 1, 2011.
54. Clemens Fuest et al, **Profit Shifting and “Aggressive” Tax Planning by Multinational Firms: Issues and Options for Reform**, Center Europeen For Economic Reasearch, Discussion Paper n 13-078, 2013, du site: <http://ftp.zew.de/pub/zew-docs/dp/dp13078.pdf>.

- 55.Chris Jones,Yama Temouri, **The determinants of tax haven FDI**, Journal of word business, n 51, 2016 .
- 56.Darmansyah , Bambang Purwoko, **Analysis of Transfer Pricing, Thin Capitalization, And tax Haven Utilization against Tax Avoidance Moderated by Corporate Social Responsibility (Empirical Study on Listed Manufacturing Companies in Indonesia Stock Exchange**,International Journal of Science and Research,Volume 8, Issue 1, 2019.
- 57.Dayday Anouar , Zaam Houria, **The Determinants of Tax Avoidance withinCorporate Groups: Evidence from Moroccan Groups**, International Journal of Economics, Finance and Management Sciences,Vol. 5, 2017.
- 58.Dyrenge, s et.al, **Long-Run Corporate Tax Avoidance**,The counting review, September, 2007.
- 59.Fatouhi Kawla, Wafa Ghardallou, **International tax planning techniques : A review of littérature**,Journal of applied accounting research, vol 21, n 02, april 2020.
- 60.Feld, L., Heckemeyer, J. & Overesch, M. , **Capital Structure Choice and Company Taxation: A Meta-Study**, center for european economic research, paper n 11-075, 2011.
- 61.Francisco J.Delgado et al, **Size and other determinants of corporate effective Tax rates in US listed companies**, international reasearch journal of finance and economics,Issue 98, september,2012.
- 62.Grant Taylor, Grantley Richardson, **International corporate tax avoidance practices: evidence from Australian firms**. International Journal of accounting, n 47, 2012.

- 63.Guapta.S, Newberry.k, **Determinants of the variability in corporate effective tax rate:Evidence from longitudinal data**, Journal of accounting and public policy, n 06, March 1997.
- 64.Hortense Landoski, Jean Merckaert, **Multinationales européennes : 5848 filiales dans les paradis fiscaux**, Revue Projet,12 juin 2013.
- 65.Huizinga.H, Leaven.L, **International profit shifting within multinationals: a multi-country perspective**, 2006, Available at : site:http://ec.europa.eu/economy_finance.
- 66.Ibrahim Aramide Salihu et.al, **Measures of Corporate Tax Avoidance: Empirical Evidence from an Emerging Economy**,Internatuonal Journal of business and society, vol 14, n 3, 2013.
- 67.James Alm, **Does an uncertain tax system encourage “aggressive tax planning”?**, Journal of economic analysis and policy, n 44, 2014..
- 68.Jack.m Mintz, et al, **Insight: Investing in the Americas-2019 Tax competitiveness report**, in:<https://news.bloombergtax.com/daily-tax-report/insight-investing-in-the-americas-2019-tax-competitiveness-report>.
- 69.Jean Luc Rossignol, **Fiscalite et responsabilité globale de l’entreprise**, Management et avenir, vol 3, n : 33, 2010.
- 70.John Graham, Campbell Harvey, **The theory and practice of corporate finance : Evidence from the field**, Journal of financial economics, n 60, 2001.
- 71.Keneth Klassen et al, **Transfer Pricing: strategies, practices and tax**, contemporary Accounting research, volume 34, N 01, 2017.
- 72.Lars p. Feld et al, **Capital structure choice and companytaxation**,ZEW center for europeen economic research,

- Discussion paper no 11-075, p 42, site: <http://ftp.zew.de/pub/zew-docs/dp/dp11075.pdf>.
- 73.Martin, J. , Stratica, C, **FISCALITÉ DES ENTREPRISES ET PARADIS FISCAUX : UNE ÉTUDE SUR DONNÉES CANADIENNES**, L'Actualité économique, volume 93,n 3,2017.
- 74.Martial Chadeaux , Jean Luc Rossignol, **Le teau effectif d'imposition**, RCF, n 386, mars 2006.
- 75.M.cooper, Nguyen, **Understanding the interaction of motivation and opportunity for tax planning inside US multinationals: a qualitative study**, Journal of World Business, vol 54, N 6, 2019.
76. Menchaoui, I., &Omri, M. A. ,**Determinants of practice of corporate tax in Tunisian context**, International Journal of Managerial and Financial Accounting, n 4, 2012.
- 77.Noor et.al, **Corporate Tax Planning: A Study On Corporate Effective Tax Rates of Malaysian Listed Companies** , International journal of trade,economic and finance, vol 1, n 2, august 2010.
- 78.Ross McClure, Roman Lanis and Brett Govendir , **Analysis of Tax Avoidance -Strategies of Top Foreign Multinationals Operating in Australia: An Expose**, journal of university of technology, sydney, 2016.
- 79.Sunjay gupta and kaye newberry , **Determinant of the variability in corporate effective tax rate**, Journal of Accounting and Public Policy, 1997.
- 80.Stephene Sorbe, Asa Johansson, **International tax planning fixed investment**, OECD economics department working papers N 85,OECD Publishing, 2017.
- 81.Suarez,**Canada's Problematic Proposed New Loan Rules**, Tax Note International, 2014.

C- Les conferences :

82. Phillipe Thirias, **Trois nouveau domaine de la fonction fiscale :audit des risques, taux effectif d'impôt,adaptation a la nouvelle donne comptable**, congré sur la fonction fiscale dans l'entreprise : les nouvelles défis, chambre de commerce et d'industrie de Paris, lundi 21 Mars 2005.

D- Les thèses et memoirs:

83. Ines Menchaoui, **Identification et impact de la geston fiscale sur performance fiscale des groupes de sociétés: une étude menée dans le contexte tunisien**, Thèse en vue de l'obtention du titre de docteur en scienece de gestion, université de tunis el manar, tunis, 2015.

84. Emer Mulligan, **Tax planning in practice: A field study of us multinational corporations**, Doctor of philosoph Thesis, Warwick business school, Warwick university, 2008.

E- Les rapports et documents officiels:

85. Assemblée Nationale de la République Française , **l'optimisation fiscale des entreprise dans un contexte international**, Rapport d'information n :1423.

86. **Article (11) du modèle de convention fiscale l'OCDE concernant le revenu et le fortune**, édition OCDE, 2003 .

87. Commission des affaires européennes, **Rapport d'information sur: l'union européenne et la lutte contre l'optimisation fiscale**, 6 octobre 2015,. sur le site: <http://www.assemblee-nationale.fr/14/europe/rap-info/i3101.asp>,

88. Congressional budget office, **Breakdown of Revenue For Us Federal Government in 2021**, sur le site : <https://www.cbo.gov/publication/58498>.
89. Direction générale des finances publiques de la republique française , **Le prix de transfert :guide a l'usage des PME**, 2006, sur le site : www.etudes-fiscale-internationales.com/media/00/02/397407713.
90. Internal Revenue Service, **Federal income Taxes** , 2022, sur le site : [2022 Federal Income Tax Brackets, Rates, & Standard Deductions | IRS.com](https://www.irs.gov/individuals/publications/2022-federal-income-tax-brackets-rates-and-standard-deductions).
91. OCDE, **Concurrence fiscale dommageable : un problème mondiale**, 1998.
92. OCDE, **Lutter contre l'érosion de la base d'imposition et le transfert de bénéfices**, Edition OCDE, 2012.
93. Service de recherche du parlement européen, **Planification fiscale agressive**, briefing , Mai 2015,, sur le site: <https://www.europarl.europa.eu>.
94. The white house, office of management and budget, **taxes revenue by chart history**, available at : [Historical Tables | The White House \(archives.gov\)](https://www.archives.gov/economy/management-and-budget/tax-revenue), consulté le 12/12/2022.
95. United Nations, **Department of economic and Social affairs**, **Practical manual of transfer pricing for developing countries**, New York, 2021.

E - les sites internet:

96. www.abcbourse.com/analyses/chiffres/WMTu.Iplytics, **who is patenting AI technology ?**, Available at : www.iplytics.com/wp-content/uploads/2019/03/IPlytics-AI-report.pdf.
97. www.apple.com.

- 98.Espace mondial l'Atlas, **Multinational Corporations**, Available at : www.espace-mondial-atlas.sciencespo.fr.
- 99.Investment Monitor, "[Where Are the Global Hotspots for MNC Subsidiaries?](#)".
100. Kpmg, **A look inside tax department worldwide and how they involving**, global tax bechmarking survey, 2016. Available at : [global-tax-department-benchmarking.pdf \(kpmg.com\)](#).
101. KPMG , **Reforme fiscale americaine:Quelles consequences pour la place economique suisse**, 2018, sur le site:. [us-steuerreform18-fr.pdf \(kpmg.com\)](#)
102. KPMG, **New proposals catch commercial lending arrangements**, 2014, Available at : [Lending transformation \(kpmg.us\)](#).
103. Pwc, tax summarises, Available at :www.taxsummarisees.pwc.com, Consulté le 11/02/2023
104. Tax fondation, **State and local sales tax rates** , Available at : [State and Local Sales Tax Rates | Tax Data | Tax Foundation](#).
105. www.oxfam.org/sites/www.oxfam.org/files/file_attachments/bp-race-to-bottom-corporate-tax-summ-fr.pdf.
106. www.vernimmen.net/Lire/Lettre_166.html.
107. **What is international tax planning and consulting**, Available at : :www.internationalwealth.info/en/tax-planning-en/what-is-international-tax-planning-and-counseling/.

الملاحق

الملحق رقم 01: نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة حسب مخرجات برنامج Stata 17

. summarize ETR TRNSP INDEBT TAXPAR SIZE ROA LEV

Variable	Obs	Mean	Std. dev.	Min	Max
ETR	224	.2677973	.1572567	0	1
TRNSP	224	.0771485	.1177692	0	.5372
INDEBT	224	.0758536	.1460697	0	.824
TAXPAR	224	22.62946	44.72418	0	287
SIZE	224	10.94949	1.161796	5.13	12.42
ROA	224	.1027223	.0968961	-.2025	.988
LEV	224	.1961576	.1420942	0	.9471

الملحق رقم 02: مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة حسب مخرجات برنامج Stata 17

```
. correlate TRNSP INDEBT TAXPAR SIZE ROA LEV
```

```
(obs=224)
```

	TRNSP	INDEBT	TAXPAR	SIZE	ROA	LEV
TRNSP	1.0000					
INDEBT	0.2516	1.0000				
TAXPAR	-0.1006	0.0768	1.0000			
SIZE	0.0325	0.2031	0.2225	1.0000		
ROA	0.0618	-0.1840	-0.2093	-0.4271	1.0000	
LEV	0.2518	-0.0879	-0.1076	-0.0138	0.1082	1.0000

الملحق رقم 03: نتائج تقدير الانحدار باستخدام نموذج الانحدار التجميعي حسب مخرجات برنامج

Stata 17

Source	SS	df	MS	Number of obs	=	224
				F(6, 217)	=	1.93
Model	.279380405	6	.046563401	Prob > F	=	0.0772
Residual	5.23533277	217	.024125957	R-squared	=	0.0507
				Adj R-squared	=	0.0244
Total	5.51471318	223	.024729656	Root MSE	=	.15533

ETR	Coefficient	Std. err.	t	P> t	[95% conf. interval]	
TRNSP	.1687235	.0959621	1.76	0.080	-.0204136	.3578606
INDEBT	-.1098402	.07673	-1.43	0.154	-.2610717	.0413914
TAXPAR	-.0006081	.0002426	-2.51	0.013	-.0010862	-.0001299
SIZE	.0003389	.0101315	0.03	0.973	-.0196298	.0203076
ROA	-.1019737	.1213166	-0.84	0.402	-.3410835	.137136
LEV	-.0851716	.0770301	-1.11	0.270	-.2369945	.0666513
_cons	.3003439	.1155908	2.60	0.010	.0725195	.5281682

الملحق رقم 04: نتائج تقدير الانحدار باستخدام نموذج التأثيرات الثابتة حسب مخرجات برنامج

Stata 17

Fixed-effects (within) regression Number of obs = 224
 Group variable: ind Number of groups = 32

R-squared: Obs per group:
 Within = 0.0233 min = 7
 Between = 0.0057 avg = 7.0
 Overall = 0.0048 max = 7

corr(u_i, Xb) = -0.6893 F(6,186) = 0.74
 Prob > F = 0.6172

ETR	Coefficient	Std. err.	t	P> t	[95% conf. interval]	
TRNSP	-.1202815	.363518	-0.33	0.741	-.8374298	.5968669
INDEBT	-.2711811	.2028027	-1.34	0.183	-.6712702	.1289081
TAXPAR	-.0003972	.0003782	-1.05	0.295	-.0011434	.0003489
SIZE	-.0467969	.0605636	-0.77	0.441	-.1662767	.0726829
ROA	-.1352651	.1580059	-0.86	0.393	-.4469791	.1764489
LEV	.0777238	.158323	0.49	0.624	-.2346158	.3900635
_cons	.817687	.6620721	1.24	0.218	-.4884489	2.123823
sigma_u	.09955879					
sigma_e	.15308773					
rho	.29722956	(fraction of variance due to u_i)				

F test that all u_i=0: F(31, 186) = 1.21 Prob > F = 0.2232

الملحق رقم 05: نتائج تقدير الانحدار باستخدام نموذج التأثيرات العشوائية حسب مخرجات برنامج Stata 17

Random-effects GLS regression Number of obs = 224

Group variable: ind Number of groups = 32

R-squared: Obs per group:

Between = 0.2356 avg = 7.0

Wald chi2(6) = 9.41

ETR	Coefficient	Std. err.	z	P> z	[95% conf. interval]
-----	-------------	-----------	---	------	----------------------

TRNSP	.1635999	.1071242	1.53	0.127	-.0463596	.3735595
INDEBT	-.1154918	.0847763	-1.36	0.173	-.2816503	.0506667
TAXPAR	-.0005725	.0002568	-2.23	0.026	-.0010759	-.0000691
SIZE	-.0002975	.0112476	-0.03	0.979	-.0223424	.0217474
ROA	-.1090247	.1255388	-0.87	0.385	-.3550762	.1370268
LEV	-.0749566	.0838173	-0.89	0.371	-.2392355	.0893223
_cons	.306051	.1276951	2.40	0.017	.0557732	.5563289
sigma_u	.03328393					
sigma_e	.15308773					
rho	.04513669	(fraction of variance due to u_i)				

الملحق رقم 06: نتائج اختبار Breunsch-pagan حسب مخرجات برنامج Stata 17

Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects

$$ETR[ind,t] = Xb + u[ind] + e[ind,t]$$

Estimated results:

	Var	SD = sqrt(Var)
ETR	.0247297	.1572567
e	.0234359	.1530877
u	.0011078	.0332839

Test: $Var(u) = 0$

$$\underline{chibar2(01)} = 0.10$$

$$Prob > \underline{chibar2} = 0.3775$$

الملحق رقم 07: اختبار جذر الوحدة LLC للمتغير ETR عند المستوى حسب مخرجات برنامج

Stata 17

Levin-Lin-Chu unit-root test for ETR

H0: Panels contain unit roots Number of panels = 32
 Ha: Panels are stationary Number of periods = 7

AR parameter: Common Asymptotics: N/T -> 0
 Panel means: Included
 Time trend: Not included

ADF regressions: 1 lag
 LR variance: Bartlett kernel, 6.00 lags average (chosen by LLC)

	Statistic	p-value
Unadjusted t	-17.6379	
Adjusted t*	-14.4948	0.0000

الملحق رقم 08: اختبار جذر الوحدة LLC للمتغير TRNSP عند المستوى حسب مخرجات

برنامج Stata 17

Levin-Lin-Chu unit-root test for TRNSP

H0: Panels contain unit roots Number of panels = 32
 Ha: Panels are stationary Number of periods = 7

AR parameter: Common Asymptotics: N/T -> 0
 Panel means: Included
 Time trend: Not included

ADF regressions: 1 lag
 LR variance: Bartlett kernel, 6.00 lags average (chosen by LLC)

	Statistic	p-value
Unadjusted t	-27.1269	
Adjusted t*	-27.4536	0.0000

**الملحق رقم 09: اختبار جذر الوحدة LLC للمتغير INDEBT عند المستوى حسب مخرجات
برنامج Stata 17**

Levin-Lin-Chu unit-root test for INDEBT

H0: Panels contain unit roots Number of panels = 32
Ha: Panels are stationary Number of periods = 7

AR parameter: Common Asymptotics: N/T -> 0
Panel means: Included
Time trend: Not included

ADF regressions: 1 lag
LR variance: Bartlett kernel, 6.00 lags average (chosen by LLC)

	Statistic	p-value
Unadjusted t	-11.0502	
Adjusted t*	-7.4911	0.0000

**الملحق رقم 10: اختبار جذر الوحدة LLC للمتغير TAXPAR عند المستوى حسب مخرجات
برنامج Stata 17**

Levin-Lin-Chu unit-root test for TAXPAR

H0: Panels contain unit roots Number of panels = 32
Ha: Panels are stationary Number of periods = 7

AR parameter: Common Asymptotics: N/T -> 0
Panel means: Included
Time trend: Not included

ADF regressions: 1 lag
LR variance: Bartlett kernel, 6.00 lags average (chosen by LLC)

	Statistic	p-value
Unadjusted t	-9.1e+05	
Adjusted t*	-9.9e+05	0.0000

الملحق رقم 11: اختبار جذر الوحدة LLC للمتغير SIZE عند المستوى حسب مخرجات برنامج

Stata 17

Levin-Lin-Chu unit-root test for SIZE

H0: Panels contain unit roots Number of panels = 32
 Ha: Panels are stationary Number of periods = 7

AR parameter: Common Asymptotics: N/T -> 0
 Panel means: Included
 Time trend: Not included

ADF regressions: 1 lag
 LR variance: Bartlett kernel, 6.00 lags average (chosen by LLC)

	Statistic	p-value
Unadjusted t	-15.8335	
Adjusted t*	-15.2251	0.0000

الملحق رقم 12: اختبار جذر الوحدة LLC للمتغير ROA عند المستوى حسب مخرجات برنامج

Stata 17

Levin-Lin-Chu unit-root test for ROA

H0: Panels contain unit roots Number of panels = 32
 Ha: Panels are stationary Number of periods = 7

AR parameter: Common Asymptotics: N/T -> 0
 Panel means: Included
 Time trend: Not included

ADF regressions: 1 lag
 LR variance: Bartlett kernel, 6.00 lags average (chosen by LLC)

	Statistic	p-value
Unadjusted t	-1.4648	
Adjusted t*	1.8823	0.9701

الملحق رقم 13: اختبار جذر الوحدة LLC للمتغير LEV عند المستوى حسب مخرجات برنامج Stata 17

Levin-Lin-Chu unit-root test for LEV

H0: Panels contain unit roots Number of panels = 32
Ha: Panels are stationary Number of periods = 7

AR parameter: Common Asymptotics: N/T -> 0
Panel means: Included
Time trend: Not included

ADF regressions: 1 lag

LR variance: Bartlett kernel, 6.00 lags average (chosen by LLC)

	Statistic	p-value
Unadjusted t	-13.7519	
Adjusted t*	-9.6847	0.0000

الملحق رقم 14: نتائج اختبار جذر الوحدة Hadri LM للمتغير ETR عند المستوى حسب مخرجات برنامج Stata 17

Hadri LM test for ETR

H0: All panels are stationary Number of panels = 32
Ha: Some panels contain unit roots Number of periods = 7

Time trend: Not included Asymptotics: T, N -> Infinity
Heteroskedasticity: Not robust sequentially
LR variance: (not used)

	Statistic	p-value
z	1.3001	0.0968

الملحق رقم 15: نتائج اختبار جذر الوحدة Hadri LM للمتغير TRNSP عند المستوى حسب مخرجات برنامج Stata 17

Hadri LM test for TRNSP

Ho: All panels are stationary Number of panels = 32
 Ha: Some panels contain unit roots Number of periods = 7

Time trend: Not included Asymptotics: T, N -> Infinity
 Heteroskedasticity: Not robust sequentially
 LR variance: (not used)

	Statistic	p-value
z	7.5616	0.0000

الملحق رقم 16: نتائج اختبار جذر الوحدة Hadri LM للمتغير INDEBT عند المستوى حسب مخرجات برنامج Stata 17

Hadri LM test for INDEBT

Ho: All panels are stationary Number of panels = 32
 Ha: Some panels contain unit roots Number of periods = 7

Time trend: Not included Asymptotics: T, N -> Infinity
 Heteroskedasticity: Not robust sequentially
 LR variance: (not used)

	Statistic	p-value
z	10.2345	0.0000

الملحق رقم 17: نتائج اختبار جذر الوحدة Hadri LM للمتغير TAXPAR عند المستوى حسب مخرجات برنامج Stata 17

Hadri LM test for TAXPAR

Ho: All panels are stationary Number of panels = 32
 Ha: Some panels contain unit roots Number of periods = 7

Time trend: Not included Asymptotics: T, N -> Infinity
 Heteroskedasticity: Not robust sequentially
 LR variance: (not used)

	Statistic	p-value
z	11.9795	0.0000

الملحق رقم 18: نتائج اختبار جذر الوحدة Hadri LM للمتغير SIZE عند المستوى حسب مخرجات برنامج Stata 17

. xtunitroot hadri SIZE

Hadri LM test for SIZE

Ho: All panels are stationary Number of panels = 32
 Ha: Some panels contain unit roots Number of periods = 7

Time trend: Not included Asymptotics: T, N -> Infinity
 Heteroskedasticity: Not robust sequentially
 LR variance: (not used)

	Statistic	p-value
z	3.4263	0.0003

الملحق رقم 19: نتائج اختبار جذر الوحدة Hadri LM للمتغير ROA عند المستوى حسب مخرجات برنامج Stata 17

Hadri LM test for ROA

Ho: All panels are stationary Number of panels = 32
 Ha: Some panels contain unit roots Number of periods = 7

Time trend: Not included Asymptotics: T, N -> Infinity
 Heteroskedasticity: Not robust sequentially
 LR variance: (not used)

	Statistic	p-value
z	4.3810	0.0000

الملحق رقم 20: نتائج اختبار جذر الوحدة Hadri LM للمتغير LEV عند المستوى حسب مخرجات برنامج Stata 17

Hadri LM test for LEV

Ho: All panels are stationary Number of panels = 32
 Ha: Some panels contain unit roots Number of periods = 7

Time trend: Not included Asymptotics: T, N -> Infinity
 Heteroskedasticity: Not robust sequentially
 LR variance: (not used)

	Statistic	p-value
z	13.0114	0.0000

**الملحق رقم 21: نتائج اختبار Harris-Tzavalis للمتغير ETR عند المستوى حسب مخرجات
برنامج Stata 17**

Harris-Tzavalis unit-root test for ETR

Ho: Panels contain unit roots Number of panels = 32
Ha: Panels are stationary Number of periods = 7

AR parameter: Common Asymptotics: N -> Infinity
Panel means: Included T Fixed
Time trend: Not included

	Statistic	z	p-value
rho	-0.1531	-11.8200	0.0000

**الملحق رقم 22: نتائج اختبار Harris-Tzavalis للمتغير TRNSP عند المستوى حسب
مخرجات برنامج Stata 17**

Harris-Tzavalis unit-root test for TRNSP

Ho: Panels contain unit roots Number of panels = 32
Ha: Panels are stationary Number of periods = 7

AR parameter: Common Asymptotics: N -> Infinity
Panel means: Included T Fixed
Time trend: Not included

	Statistic	z	p-value
rho	0.3696	-3.8796	0.0001

الملحق رقم 23: نتائج اختبار Harris-Tzavalis للمتغير INDEBT عند المستوى حسب
مخرجات برنامج Stata 17

Harris-Tzavalis unit-root test for INDEBT

Ho: Panels contain unit roots Number of panels = 32
 Ha: Panels are stationary Number of periods = 7

AR parameter: Common Asymptotics: N -> Infinity
 Panel means: Included T Fixed
 Time trend: Not included

	Statistic	z	p-value
rho	0.4822	-2.1699	0.0150

الملحق رقم 24: نتائج اختبار Harris-Tzavalis للمتغير TAXPAR عند المستوى حسب
مخرجات برنامج Stata 17

Harris-Tzavalis unit-root test for TAXPAR

Ho: Panels contain unit roots Number of panels = 32
 Ha: Panels are stationary Number of periods = 7

AR parameter: Common Asymptotics: N -> Infinity
 Panel means: Included T Fixed
 Time trend: Not included

	Statistic	z	p-value
rho	0.6030	-0.3342	0.3691

**الملحق رقم 25: نتائج اختبار Harris-Tzavalis للمتغير SIZE عند المستوى حسب مخرجات
برنامج Stata 17**

Harris-Tzavalis unit-root test for SIZE

Ho: Panels contain unit roots Number of panels = 32
Ha: Panels are stationary Number of periods = 7

AR parameter: Common Asymptotics: N -> Infinity
Panel means: Included T Fixed
Time trend: Not included

	Statistic	z	p-value
rho	0.0382	-8.9140	0.0000

**الملحق رقم 26: نتائج اختبار Harris-Tzavalis للمتغير ROA عند المستوى حسب مخرجات
برنامج Stata 17**

Harris-Tzavalis unit-root test for ROA

Ho: Panels contain unit roots Number of panels = 32
Ha: Panels are stationary Number of periods = 7

AR parameter: Common Asymptotics: N -> Infinity
Panel means: Included T Fixed
Time trend: Not included

	Statistic	z	p-value
rho	0.2595	-5.5530	0.0000

الملحق رقم 27: نتائج اختبار Harris-Tzavalis للمتغير LEV عند المستوى حسب مخرجات برنامج Stata 17

Harris-Tzavalis unit-root test for LEV

Ho: Panels contain unit roots Number of panels = 32
Ha: Panels are stationary Number of periods = 7

AR parameter: Common Asymptotics: N -> Infinity
Panel means: Included T Fixed
Time trend: Not included

	Statistic	z	p-value
rho	0.7013	1.1587	0.8767

الملحق رقم 28: نتائج اختبار جذر الوحدة للمتغير ETR بالأخذ بالفرق الأول حسب مخرجات برنامج Stata 17

Levin-Lin-Chu unit-root test for D.ETR

H0: Panels contain unit roots Number of panels = 32
Ha: Panels are stationary Number of periods = 6

AR parameter: Common Asymptotics: N/T -> 0
Panel means: Included
Time trend: Not included

ADF regressions: 1 lag

LR variance: Bartlett kernel, 6.00 lags average (chosen by LLC)

	Statistic	p-value
Unadjusted t	-20.6460	
Adjusted t*	-22.0917	0.0000

الملحق رقم 29: نتائج اختبار جذر الوحدة للمتغير TRNSP بالأخذ بالفرق الأول حسب مخرجات برنامج Stata 17

Levin-Lin-Chu unit-root test for D.TRNSP

H0: Panels contain unit roots Number of panels = 32
Ha: Panels are stationary Number of periods = 6

AR parameter: Common Asymptotics: N/T -> 0
Panel means: Included
Time trend: Not included

ADF regressions: 1 lag
LR variance: Bartlett kernel, 6.00 lags average (chosen by LLC)

	Statistic	p-value
Unadjusted t	-23.1044	
Adjusted t*	-22.2699	0.0000

الملحق رقم 30: نتائج اختبار جذر الوحدة للمتغير INDEBT بالأخذ بالفرق الأول حسب مخرجات برنامج Stata 17

Levin-Lin-Chu unit-root test for D.INDEBT

H0: Panels contain unit roots Number of panels = 32
Ha: Panels are stationary Number of periods = 6

AR parameter: Common Asymptotics: N/T -> 0
Panel means: Included
Time trend: Not included

ADF regressions: 1 lag
LR variance: Bartlett kernel, 6.00 lags average (chosen by LLC)

	Statistic	p-value
Unadjusted t	-9.2454	
Adjusted t*	-4.5369	0.0000

الملحق رقم 31: نتائج اختبار جذر الوحدة للمتغير TAXPAR بالأخذ بالفرق الأول حسب مخرجات برنامج Stata 17

Levin-Lin-Chu unit-root test for D.TAXPAR

H0: Panels contain unit roots Number of panels = 32
Ha: Panels are stationary Number of periods = 6

AR parameter: Common Asymptotics: N/T -> 0
Panel means: Included
Time trend: Not included

ADF regressions: 1 lag

LR variance: Bartlett kernel, 6.00 lags average (chosen by LLC)

	Statistic	p-value
Unadjusted t	-4.7e+05	
Adjusted t*	-5.1e+05	0.0000

الملحق رقم 32: نتائج اختبار جذر الوحدة للمتغير SIZE بالأخذ بالفرق الأول حسب مخرجات برنامج Stata 17

Levin-Lin-Chu unit-root test for D.SIZE

H0: Panels contain unit roots Number of panels = 32
Ha: Panels are stationary Number of periods = 6

AR parameter: Common Asymptotics: N/T -> 0
Panel means: Included
Time trend: Not included

ADF regressions: 1 lag

LR variance: Bartlett kernel, 6.00 lags average (chosen by LLC)

	Statistic	p-value
Unadjusted t	-9.4e+02	
Adjusted t*	-1.0e+03	0.0000

**الملحق رقم 33: نتائج اختبار جذر الوحدة للمتغير ROA بالأخذ بالفرق الأول حسب مخرجات
برنامج Stata 17**

Levin-Lin-Chu unit-root test for D.ROA

H0: Panels contain unit roots Number of panels = 32
Ha: Panels are stationary Number of periods = 6

AR parameter: Common Asymptotics: N/T -> 0
Panel means: Included
Time trend: Not included

ADF regressions: 1 lag
LR variance: Bartlett kernel, 6.00 lags average (chosen by LLC)

	Statistic	p-value
Unadjusted t	-14.7708	
Adjusted t*	-13.7118	0.0000

**الملحق رقم 34: نتائج اختبار جذر الوحدة للمتغير LEV بالأخذ بالفرق الأول حسب مخرجات
برنامج Stata 17**

Levin-Lin-Chu unit-root test for D.LEV

H0: Panels contain unit roots Number of panels = 32
Ha: Panels are stationary Number of periods = 6

AR parameter: Common Asymptotics: N/T -> 0
Panel means: Included
Time trend: Not included

ADF regressions: 1 lag
LR variance: Bartlett kernel, 6.00 lags average (chosen by LLC)

	Statistic	p-value
Unadjusted t	-16.4535	
Adjusted t*	-15.4821	0.0000

الملحق رقم 35: نتائج اختبار Pedroni حسب مخرجات Stata 17

Pedroni test for cointegration

H0: No cointegration	Number of panels	=	32
Ha: All panels are cointegrated	Number of periods	=	6

Cointegrating vector: Panel specific

Panel means:	Included	Kernel:	Bartlett
Time trend:	Not included	Lags:	2.00 (Newey-West)
AR parameter:	Panel specific	Augmented lags:	1

	Statistic	p-value
Modified Phillips-Perron t	12.7449	0.0000
Phillips-Perron t	-6.7849	0.0000
Augmented Dickey-Fuller t	-4.6275	0.0000

الملحق رقم 36 : نتائج اختبار Westerland حسب مخرجات Stata 17

Westerlund test for cointegration

H0: No cointegration	Number of panels	=	32
Ha: Some panels are cointegrated	Number of periods	=	7

Cointegrating vector: Panel specific

Panel means:	Included
Time trend:	Not included
AR parameter:	Panel specific

	Statistic	p-value
Variance ratio	176.1227	0.0000

الملحق رقم 37: نتائج اختبار Kao حسب مخرجات Stata 17

Kao test for cointegration

H0: No cointegration Number of panels = 32

Ha: All panels are cointegrated Number of periods = 5

Cointegrating vector: Same

Panel means: Included Kernel: Bartlett

Time trend: Not included Lags: 1.38 (Newey-West)

AR parameter: Same Augmented lags: 1

	Statistic	p-value
Modified Dickey-Fuller t	-3.7307	0.0001
Dickey-Fuller t	-8.0684	0.0000
Augmented Dickey-Fuller t	-1.8326	0.0334
Unadjusted modified Dickey-Fuller t	-5.6086	0.0000
Unadjusted Dickey-Fuller t	-8.8020	0.0000

الملحق رقم 38: نتائج تقدير نموذج البانل الديناميكي حسب مخرجات Stata 17

System dynamic panel-data estimation Number of obs = 192
 Group variable: ind Number of groups = 32
 Time variable: YEAR

Obs per group:

min = 6
 avg = 6
 max = 6

Number of instruments = 27 Wald chi2(7) = 1323.27
 Prob > chi2 = 0.0000

Two-step results

ETR	Coefficient	Std. err.	z	P> z	[95% conf. interval]	
ETR						
L1.	-.0303459	.0499258	-0.61	0.543	-.1281988	.067507
TRNSP	.1683289	.0696883	2.42	0.016	.0317424	.3049153
INDEBT	-.4722888	.1361882	-3.47	0.001	-.7392128	-.2053649
TAXPAR	-.000379	.0002758	-1.37	0.169	-.0009197	.0001616
SIZE	-.0504911	.0339174	-1.49	0.137	-.1169681	.0159858
ROA	-.6235746	.0551287	-11.31	0.000	-.7316249	-.5155244
LEV	-.3217682	.0612947	-5.25	0.000	-.4419035	-.2016328
_cons	.9806524	.3701361	2.65	0.008	.255199	1.706106